وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في علوم التسيير
تخصص مانجمنت وتجارة دولية

تحت عنوان:

أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1991 الى 2013

من إعداد الطالب:

بن شاعة رضا

تحت اشراف:

أستاذ التعليم العالي: يوسفي رشيد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د: بوروبة امحمد الحاج	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	رئيسا
د: يوسفي رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مقررا
د: بوظراف الجيلالي	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مناقشا
د: بن حراث حياة	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مناقشا
د: مخفي أمين	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية 2016-2017

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس-مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في علوم التسيير
تخصص مانجمنت وتجارة دولية

تحت عنوان:

أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1991 الى 2013

من إعداد الطالب:

بن شاعة رضا

تحت إشراف:

أستاذ التعليم العالي: يوسفي رشيد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د: بوروبة امحمد الحاج	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	رئيسا
د: يوسفي رشيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مقررا
د: بوظراف الجيلالي	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مناقشا
د: بن حراث حياة	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مناقشا
د: مخفي أمين	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية 2016-2017

شكر وتقدير

قال تعالى:" لئن شكرتم لأزيدنّكم"

وقال صلى الله عليه وسلم:"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بعد الشكر والحمد لله الواحد الاحد الفرد الصمد ثم الصلاة والسلام على هادي البشرية ومعلم الانسانية محمد صلى الله عليه وسلم، لا يسعني إلاّ أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الكبير لأستاذي المؤطر البروفيسور يوسفي رشيد الذي رافقني من بداية المشوار إلى نهايته.

كما أتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة الذين ارتقوا بنا إلى هذا المستوى من التعليم العالي.

ولا يفوتني كذلك أن أشكر القائمين على تسيير جامعة مستغانم حسب تدرج مستوياتهم واختلاف مجالاتهم.

وفي الأخير أشكر كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد سواء بجهد مادي أو معنوي.

إهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير... (والدي العزيز)

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض ...(والدتي الحبيبة)

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي وأخواتي)

إلى نصفي الثاني وقرّة عيني ورفيقة دربي ...(زوجتي الغالية)

إلى من قيل فيهم : "إنما هم اكبادنا تمشي على الارض"

ولدي البكر الغالي (حمزة)

إلى كل الذين قدموا لي يد المساعدة من أساتذة وأصدقاء

إلى هؤلاء جميعا اهدي ثمرة هذا العمل.

المقدمة العامة

المقدمة العامة

1- تمهيد

تعتبر الاستثمارات الاجنبية المباشرة السمة البارزة للعولمة الاقتصادية، وأداة مهمة من ادوات التمويل الدولي، وهو ما يفسر تنامي وتعاظم دورها على الصعيد العالمي.

إنّ تعاظم دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة في التأثير على اقتصاديات الدول، وحتى الاقتصاد العالمي ككل لم يكن وليد الصدفة، بل هو وليد تطورات وتراكمات لعديد التجارب التي تزامنت مع ظهور أولى بوادر النظام الاقتصادي الرأسمالي.

ويمكن القول أن الإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد أهم حركة لرؤوس الأموال على المستوى الدولي لعب دورا كبيرا في الرفع من القدرات الانتاجية للاقتصاديات الوطنية وزاد من معدلات التشغيل وإدخال التقنية ورفع القدرات التصديرية والتقليل من الواردات والرفع من الانتاج الداخلي ومتوسط نصيب الفرد منه، وغيرها من المزايا.

لهذا فقد عملت الدول النامية جاهدة لجذب ما امكن من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وهذا من خلال توفير التسهيلات وتقديم الحوافز والضمانات وإزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها، وهو ما يعرف بتحسين المناخ العام للاستثمار.

وباعتبار الجزائر من جملة الدول النامية فقد عملت منذ اختيارها للنهج الرأسمالي على خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الاجنبية من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات اهمها قانون القرض والنقد، كما ادخلت العديد من الاصلاحات الهيكلية العميقة على نظمها بهدف تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والوصول بالإقتصاد الوطني الى مستوى التنافسية العالمي، قصد تموقع عالمي جيد ضمن مختلف المؤشرات الاقتصادية الدوليـــــة.

إن سعي الجزائر للوصول الى نمو اقتصادي مرتفع بالاعتماد على الإستثمارات الأجنبية المباشرة يتضح جليا من خلال المجهودات المبذولة من طرف الحكومات المتعاقبة، والنصوص التشريعية الصادرة والمساعي الحثيثة المبذولة من اجل تحسين المناخ الاستثماري لاستقطاب أكبر عدد من المستثمرين الأجانب.

2- الاشكالية

من أجل معالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية الآتية:

مـــا هـــو أثـــر الإستثمارات الأجنبيـة المباشـرة علـى النمـو الإقتصادي فـــي الجزائـر للفتـرة(1991-2013)؟.

من خلا هذه الإشكالة يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي؟
- كيف هو تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

3- فرضيات البحث

تقوم الدراسة على الفرضية التالية:

- يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- يؤثر الانفاق العمومي تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الأثـــر الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمـــو الإقتصادي ضعيف و هـــذا لخصوصية الإقتصاد الوطنـي.

4- أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في معرفة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في البلد المضيف، وهذا بما يحمله من إضافات رأسمالية وخبرات تكنولوجية ومقدرة تنظيمية وشبكة تسويقية على المستوى العالمي، مما يوفر إمكانات لتدريب العمالة المحلية وإكسابها مهارات الإنتاج والتنظيم والتسويق، وبالتالي توفير فرص اكبر للشغل ورفع إنتاجية الأفراد والمؤسسات، الشيء الذي يحسن من مردودية الاقتصاد الوطني وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

5- هدف الدراسة

إن الغاية من تعرضنا لهذا الموضوع هو محاولة تحقيق الأهداف التالية:

-تسليط الضوء على ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا بالتعرض لأبرز عناصرها.

-معرفة حقيقة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والمفاهيم الحديثة المرتبطة بهما.

-تحليل وتقييم واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

-محاولة معرفة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وبالتالي اختبار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة.

-محاولة ضخ قيمة مضافة للدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

6- حدود الدراسة

تتمل حدود الدراسة في:

-الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.

-الإطار الزمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة ابتداءا من سنة 1991 وهي بداية التطبيق الفعلي لقانون القرض والنقد (الذي مهد للاصلاحات الجذرية في الاقتصاد الوطني عموما والتعاطي مع الاستثمارات الاجنبية بصفة خاصة) وانتهاءا الى سنة 2013، وبهذا نتمكن من الحصول على سلسلة زمنية معبرة تعكس بصدق الغرض من هذه الدراسة.

7- أسباب اختيار الموضوع

يعتبر البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من ابرز المواضيع التي أسالت الكثير من حبر الاقتصاديين وحتى السياسيين، وهذا لارتباط هذا المفهوم بالاقتصاد من جهة وبفلسفة السياسيين من جهة أخرى.

وبما أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما أسباب موضوعية وذاتية تزيد من تمسكه بالموضوع وترفع من حماسته، أجد نفسي أميل للخوض في هذا الموضوع لرغبتي في مواكبة البحوث الاقتصادية الراهنة التي أصبحت

تولي عناية خاصة بدراسة المشاكل الاقتصادية وتحليلها قصد تقديم اقتراحات بناءة تساهم في النهضة الاقتصادية للجزائر. هذا بالإضافة إلى الأسباب الموضوعية التالية:

-ارتباط هذا الموضوع بتخصصي المتمثل في إدارة الأعمال والتجارة الدولية.

-الدور البارز الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما لتمويل التنمية الاقتصادية وتطوير القطاعات الاقتصادية والرفع من مردوديتها.

-الميل المتزايد لدى صناع القرار في الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في العشرية الأخيرة.

8- صعوبات البحث

لقد واجهتنا بعض الصعوبات أثناء إعداد هذا البحث يمكن اختصارها في النقاط التالية:

-قلة المراجع المتخصصة بموضوع الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وان وجدت فبمحتوى يحكمه التشابه ويغيب عنه التنوع والتميز.

-صعوبة الحصول على الاحصائيات من الجهات الرسمية.

-عدم تطابق البيانات الرسمية في بعض الاحيان بين مختلف المصادر الوطنية والاقليمية والعالمية.

9- الدراسات السابقة

1- الدراسة التي قامت بها كريمة قويدري المندرجة ضمن متطلبات التخرج لنيل شهادة الماجيستير من جامعة تلمسان للموسم الجامعي 2010-2011 بعنوان "الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، والتي اظهرت ان للاستثمار الاجنبي المباشر دور ايجابي في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(1991-2008)، وهذا بالرغم من ضعف تاثيره مقارنة بالاستثمار المحلي والواردات على الناتج الاجمالي في الجزائر، مما يدل على اهمية تراكم راس المال المحلي واهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاعتماد على العالم الخارجي لتلبية الحاجات الضرورية ومستلزمات الانتاج.

2- الدراسة التي قامت بها صياد شاهيناز المندرجة ضمن متطلبات التخرج لنيل شهادة الماجيستير من جامعة وهران للموسم الجامعي 2012-2013 بعنوان "الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر" التي اتضح فيها ان نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ اظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره الايجابي في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1991-2008).

3- الدراسة التي قامت بها مقيديش فاطمة الزهراء المندرجة ضمن متطلبات التخرج لنيل شهادة الماجيستير من جامعة مستغانم للموسم الجامعي 2013-2014 بعنوان "دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنشيط الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر" التي خلصت الى محدودية جدوى الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وهذا نظرا لمحدودية الاستثمارات في القطاعات الصناعية التي تساهم في رفع معدلات النمو وتوفير فرص الشغل وتحسين المستوى التكنولوجي.

4-الدراسة التي قام بها "Marouan Alaya" (مارس 2004) بعنوان "Investissement Direct Etranger et Croissance Economique" والتي تهدف إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة الممتدة بين1973- 2000، حيث استنتج أن ضعف التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر هي التي أدت إلى عدم استفادة تونس من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى تركزها في قطاعات صناعية تقليدية لا تتطلب تكنولوجيا عالية مثل قطاع النسيج.

10- منهجية البحث العلمي المتبعة

لقد املت علينا طبيعة البحث استخدام عدة مناهج بحثية وهذا لطبيعة المحطات التي تطرقت اليها الدراسة وتمثلت في:

-المنهج الوصفي التحليلي: وهذا عند تطرقنا للمفاهيم المختلفة كالاستثمار والنمو والتنمية وغيرها ، بالإضافة الى وصف مختلف النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و بوصف العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي و ذلك من خلال النماذج النيوكلاسيكية و نماذج النمو الداخلي، و كذا تحليل و وصف واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

-المنهج التاريخي: وهذا عند تطرقنا لمختلف مراحل تطور الاستثمار الاجنبي المباشر، وكذا التطور العالمي لمفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

– المنهج الاستقرائي: وهذا من خلال الاعتماد على الملاحظة في استنباط و استقراء النتائج من خلال ما أتيح من بيانات و معلومات.

– المنهج القياسي: وهذا عندما تطرقنا في الفصل الاخير الى القياس الرياضي لتأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر في فترة الدراسة.

11– خطة البحث

لقد اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

-الفصل الأول: جاء تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر مفاهيم ونظريات، حيث تم تقسيمه إلى اربعة مباحث، تناولنا في المبحث الأول المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فقد تضمن مناخ الاستثمار مكوناته ومؤشرات قياسه، اما المبحث الثالث فخصصناه لدراسة النظريات المفسّرة لحركة الاستثمار الأجنبي، في حين تم التطرق في المبحث الرابع إلى حوافز ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر .

-الفصل الثاني: جاء تحت عنوان النمو الاقتصادي و علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتم تقسيمه كذلك الى اربعة مباحث، إذ تم في المبحث الأول تناول المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ليتم التطرق بعد ذلك في المبحث الثاني إلى نماذج النمو الاقتصادي المتمثلة اساسا في نماذج النمو الكلاسيكية و نماذج النمو الحديثة، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه للآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة، أما المبحث الرابع فخصصناه لدراسة تجارب بعض الدول النامية في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر.

-الفصل الثالث: جاء هذا الفصل تحت عنوان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومحاولة قياس اثره على النمو الاقتصادي، وقسمناه الى ثلاثة مباحث، تم التطرق في المبحث الاول الى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لتحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في حين حاولنا في المبحث الثالث قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر في فترة الدراسة وهذا باستعمال تقنيات الاقتصاد القياسي الذي يعطي دقة أكثر لنتائج الدراسة.

الفصل الأول

الإستثمار الأجنبي المباشر
مفاهيم ونظريات

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في العصر الحديث من أهم وسائل التمويل الدولية ومن ابرز الظواهر المتداولة بكثافة في عالمنا الاقتصادي، وهذا ما يكشف عنه ازدياد تدفقاتها العالمية من فترة الى أخرى.

ولعل هذه الظاهرة قد أسالت حبر الكثير من علماء ومنظري الاقتصاد خاصة عندما يتعلق الأمر بمحددات وعوامل اتخاذ قرار الاستثمار في بلد دون آخر.

هذا ما أدى بدول العالم لا سيما النامية منها لتعزيز حصتها من هذه الاستثمارات فأولت أهمية بالغة لتحسين مناخها الاستثماري، وكذا تقديم الحوافز المختلفة من اجل التأثير على قرار الشركات الأجنبية في صالحها.

وبالرغم من أن الدول النامية تسعى لجذب هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن هذه الأخيرة قد تعترضها العديد من المخاطر قد تؤثر هي الأخرى في قرار الشركات المتعددة الجنسيات.

وحتى يتم إبراز الجوانب المتعلقة بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار، مكوناته و مؤشرات قياسية

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الرابع: حوافز ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر

نظرا لتعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، خاصة باعتباره وسيلة تمويل دولية، وعنصرا هاما في السياسة الاقتصادية، فقد احتل مكانة كبيرة في سلم أولويات عديد الدول، لهذا سوف نبين في هذا المبحث ابرز المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار

تم استعراض مفاهيم عديدة لمصطلح الاستثمار سواء في اللغة العربية أو في الشريعة الإسلامية أو عند الكتاب والباحثين الاقتصاديين كما يلي:

الفرع الأول: تعريف الاستثمار

أولا: في اللغة العربية

"من ثَمَرَ، وثَمَرَ الشيء إذا تولَّد منه شيء آخر و ثَمَرَ الرجل ماله إذا أحسن القيام عليه و نمّاه، والثَّمَر هو حَمْلُ الشّجر، والثّمْرُ هو المال المستثمر، وقَرَء أبو عمرو "و كان له ثمر" الكهف 34 وفسّره بأنواع الأموال، وثَمَرُ الشيء ما يتولّد منه، يقال أثمر السَّقاء إذا آن أن يحمض، يعني حصل له نمو و زيادة وقيل هو طلب الحصول على الثَّمرة، وقيل هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق ثمره"[1].

ثانيا:الاستثمار في الشريعة الإسلامية[2]

الاستثمار في الشريعة الإسلامية يتجلى في الجهد الذي يبذله الإنسان من أجل تنمية المال وزيادته، و ذلك باستغلال الثروات الطبيعية المتاحة استغلالا أمثلا ولا بدّ أن تتم عملية الاستثمار في ظل الأحكام الشرعية، وتُوجّه إلى تنمية الطاقات الإنتاجية التي تلبي حاجات المجتمع وفقا لأولويات التنمية الإسلامية.

والقيام بالنشاط الاستثماري ينبغي أن يتقيّد بقواعد المعاملات الإسلامية و يستند على العقيدة الإسلامية والقيم الأخلاقية الناتجة عنها، ومراعاة الصالح العام فيما يقوم به من نشاط.

[1] – محمد ندا ندا لبدة، الاستثمار العقاري ودوره في حدوث الأزمة المالية العالمية–دراسة فقهية اقتصادية مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص ص 47- 48.

[2] - باباعبد القادر، دراسات الجدوى و تقييم المشروعات، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران الجزائر، مارس2010، ص ص 43-45.

ولقد حثّ الإسلام على الإستثمار و تنمية المال في عدة آيات قال تعالى: "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها و كلوا من رزقه و إليه النشور" سورة الملك الآية 16، وقال أيضا: "هو أنشاكم من الأرض واستعمركم فيها "سورة هود الآية 60.

ويتجلى من هذه الآيات الكريمة دعوة صريحة للعمل و الكسب في الأرض، واستثمار طيباتها التي سخرها الله للبشرية، وفي هذا السياق قال تعالى أيضاً: "وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله "سورة المزمل الآية 20.

وهنا وضع الله سبحانه و تعالى مرتبة الضرب في الأرض و كسب الرزق في مرتبة الجهاد في سبيل الله.

ويقول محمد صلى الله عليه وسلم: "كسب الحلال فريضة بعد الفريضة" (رواه الطبراني و البيهقي) ويقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه: "إنّ الله قدا استخلفنا على عباده لنسد جوعهم و نستر عورتهم و نوفر لهم حرفتهم" فمسؤولية الحاكم يلخصها عمر في تحقيق التنمية الاقتصادية بكل أبعادها.

ونستخلص من هذه النصوص أن تنمية الدخل و الاستثمار، مفروض على كل إنسان و على كل الحكام أيضا وأنّ الإسلام يحرص على المحافظة على رأس المال، مثلما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وسائل الانتاج و انفـاق ثمنها لاقتنـاء طيبات استهلاكية فعن حذيفة أنّ رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: (من باع دار ثم لم يجعل ثمنها في مثلها لم يبارك له فيها).

ثالثا: الاستثمار عند الاقتصاديين[1]

قيل هي توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أصول بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر، و قيل بأنه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الانتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تحديدها، فالاستثمارات ما هي إلا طاقات انتاجية جديدة تسهم عند استعمالها في إنتاج غيرها من السلع و الخدمات لتفي بحاجات السوق المتجددة وتسمح للمستثمر بتحقيق ربح وزيادة ماله.

وقيل يوجد لهذا المصطلح معنيين متداخلين:

[1]- محمد ندا ندا،مرجع سابق ص ص 48-49 .

المعنى الأول: يستخدم عموما في الاقتصاد كمصطلح للتعبير عن الإنتاج الفعلي للسلع الرأسمالية العينية، وهكذا فان بناء طريق واسع جديد أو تشييد مبان لمصانع جديدة تُعدّ أمثلة للاستثمار الرأسمالي العيني.

المعنى الثاني: كمصطلح مالي يعود على شراء الأوراق المالية من البورصة أو الأوراق المالية الحكومية، أو على ودائع النقود في شركات التشييد أو المصارف، أو المؤسسات المالية الأخرى، وذلك بهدف إما ضمان الحصول على دخل منتظم، أو الحصول على مبلغ اكبر في موعد معين مستقبلا.

الفرع الثاني : أنواع الاستثمار[1]

كثيرة هي أنواع الاستثمارات، تتنوع بحسب معيار تقسيمها، فهي داخلية و دولية طبقا لمعيار الجنسية، وهي مباشرة وغير مباشرة طبقا لمعيار أسلوب المشاركة في المشروع الاستثماري.

أولا : أنواع الاستثمارات بحسب معيار الجنسية

1- الاستثمارات الداخلية (الوطنية): وهي الاستثمارات التي لا تنتقل فيها القيم المادية أو المعنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني، والمشروع الاستثماري وطني، ويتم داخل الوطن.

2- الاستثمارات الأجنبية: هي كل استخدام يجري من الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان، أو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات التي تتمتع بالجنسية الأجنبية.

و عرف الاستثمار الأجنبي أيضا بأنّه: توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية.

ثانيا :أنواع الاستثمارات حسب أسلوب إدارة المشروع الاستثماري

1- الاستثمار المباشر: ويقصد به تملك المستثمر الأجنبي لكامل المشروع الاستثماري أو لجزء منه، أو أنه قيام المستثمر الأجنبي سواء كان شخصا طبيعيا أم معنويا باستثمار أمواله داخل الدولة المضيفة وذلك بإنشاء مشروع يحفظ فيه لنفسه حق السيطرة و الإدارة و اتخاذ القرار. أو أنه قيام المستثمر الأجنبي بالاستثمار في مرافق جديدة لإنتاج أو تسويق منتج في دول أجنبية، و بتعبير أخر هو تعبير عن ممارسة مستثمر أجنبي لنشاط اقتصادي في الدولة المضيفة مع احتفاظه بالسيطرة على أنشطة المشروع سواء من خلال الملكية الكاملة أو الجزئية لرأسمال المشروع.

[1] - عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الاشارة الى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال، دار الثقافة، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2008،ص ص 19-21.

ومن صور الاستثمار الأجنبي المباشر الشركات متعددة الجنسية، التي تحاول مد نشاطها إلى الخارج و تنشئ فروعا لها، أو الاستثمار الأجنبي الذي يقوم على أساس المشاركة مع رأس المال الوطني و تحدد نسب المشاركة على ضوء القانون الداخلي الدولة المضيفة.

2- الاستثمار غير المباشر: وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يقتصر فقط على انتقال الأموال النقدية، دون أن يكون للمستثمر الأجنبي ملكية كل أو جزء من المشروع الاستثماري، ولا يتمتع المستثمر الأجنبي بالرقابة او السيطرة و اتخاذ القرار في هذا الشكل من أشكال الاستثمارات.

وللاستثمار غير المباشر صور متعددة ولعل أهمها: شراء السندات الدولية، و شهادات الإيداع المصرفية الدولية، وكذلك شراء القيم المنقولة وسندات الدين العام و الخاص، وشراء الذهب و المعادن النفيسة، وإعطاء قروض للحكومات الأجنبية أو هيئاتها العامة أو الخاصة أو للأفراد سواء أكانت قصيرة الأجل أم متوسطة الأجل أم طويلة الأجل .

ومن سمات الاستثمارات غير المباشرة على الرغم من أن المستثمر الأجنبي لا يفضلها في أحيان كثيرة أن هذه الاستثمارات تتجه عادة نحو الأغراض الاستهلاكية، ولا تعمل على نقل الخبرات الفنية أو نقل التقنية، و أنها من الممكن أن تحقق أرباحا على المدى القصير .

ثالثا :أنواع الاستثمارات حسب الجهة التي تقوم بها

1- الاستثمار الخاص: هو الاستثمار الذي تمارسه جهة خاصة سواء كان فرديا أم عبر شركات خاصة، وتتمثل برأس المال الجديد الذي يقوم الأفراد أو الشركات بتحويله سواء من مدخرات أو أرباح إلى ما يحقق في النهاية استثمارا خاصا لتلك الأموال .

2- الاستثمار الحكومي: يتكون من رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الدول بتكوينه وتمويله سواء من فائض الإيرادات أو من القروض الداخلية و الخارجية أو من المساعدات الأجنبية .

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات

لقد تم التطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف العديد من الهيئات الدولية والإقليمية زيادة على الكثير من الاقتصاديين، كما أن مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات ظل ملاصقا لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أداته الأساسية، وسيتم التعرف بالتفصيل لكليهما في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف ومبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر كما له مبادئ على ضوئها يقوم المستثمر الأجنبي باتخاذ قرار الاستثمار في بلد ما.

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة تعريفات اقتصرنا على بعضها كما يلي:

"يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل إقامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية. سواء كان نشاطها إنتاجياً أو تسويقيا أو بيعيا أو خدميا....الخ. وموزع على عدد من الدول الأجنبية.

ويميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الاستثمارات الأجنبية الأخرى بسيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال وتقنيات الإنتاج و الإدارة والمهارات الأخرى، وتختلف نسبة الملكية التي يملكها المستثمر الأجنبي في الشركات الأجنبية في الخارج و التي تؤهله لان يكون مستثمراً مباشراً من بلد إلى أخر"[1].

"ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة"[2]

كما تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: "أنه نوع من الاستثمارات العابرة للأوطان يقوم بها مقيم في اقتصاد معين(المستثمر المباشر) من اجل الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة (مؤسسة الاستثمار المباشر) مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر المباشر، فالمستثمر تتكون له إرادة لتكوين علاقة إستراتيجية دائمة

[1] - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، العبدلي عمان، 2013، ص222.

[2] - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، محددات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر،الطبعة الأولى 2014، ص15.

بغرض التأثير على تسيير المؤسسة، المصلحة الدائمة تنشا عندما يتحصل المستثمر المباشر على 10 % على الأقل من حصة المؤسسة"[1]

ثانيا: مبادئ الاستثمار الأجنبي المباشر[2]

حتى يتوصل المستثمر إلى الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لا بد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة وهي :

1- مبدأ الاختيار: نظرا لتعدد المشاريع الاستثمارية واختلاف درجة مخاطرها، فإن المستثمر الرشيد دائما يبحث عن الفرص الاستثمارية بناءا على ما لديه من مدخرات، بحيث يقوم باختيار هذه الفرص او البدائل المتاحة مراعيا في ذلك ما يلي :

- يحصر البدائل المتاحة ويحددها.
- يحلل البدائل المتاحة اي يقوم بالتحليل الاستثماري.
- يوازي بين البدائل في ضوء نتائج التحليل.
- يختار البديل الملائم حسب المعايير و العوامل التي تعبر عن رغباته، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي لديه خبرة ناقصة ان يستعين بالوسطاء الماليين.

2- مبدأ المقارنـة: وهنا يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب، وتتم هذه المقارنة بالاستعانة بالتحليل الأساسي او الجوهري لكل بديل متاح، ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل والمناسب للمستثمر حسب وجهة المستثمر وكذا مبدأ الملائمة.

3- مبدأ الملائمة: بعد الاختيار بين المجالات الاستثمارية و أدواتها، وما يلاءم رغبات وميول المستثمر وكذا دخله وحالته الاجتماعية، يطبق هذا المبدأ بناءا على هذه الرغبات و الميول، حيث لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقراره، و التي يكشفها التحليل الجوهري و الأساسي وهي:

- معدل العائد على الاستثمار.
- درجة المخاطر التي يتصف بها الاستثمار.
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر و أدوات الاستثمار.

[1] OECD benchmark definition of foreign direct investment ;oecd publishing ;France ; fourth edition;2008 ;p17.

[2] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2013، ص ص19-20.

4- مبدأ التنويع: وهنا يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم، وهذا للحد والتقليل من درجة المخاطر الاستثمارية التي يتعرضون لها، غير أن هذا المبدأ ليس مطلقا، نظرا للعقبات و القيود التي يتعرض لها المستثمرون، مما يصعب عليهم انتهاج وتطبيق هذا المبدأ على أرض الواقع .

الفرع الثاني: الإطار التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

يرجع الكثير من المحللين الاقتصاديين بداية التأريخ للاستثمار الأجنبي المباشر من نهاية القرن الثامن عشر كما يلي:

"شهد الاستثمار الأجنبي المباشر مراحل تاريخية متباينة في ظروفها الاقتصادية و السياسية أثّرت بالتالي في حجمه وطبيعته و هيكله، فقد ازدهر الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 1800 - 1914، ولاشك فإن الظروف الاقتصادية و السياسية كانت ملائمة إلى حد كبير لتدفق الاستثمارات المباشرة آنذاك في ظل حالة من انخفاض بل انعدام الأخطار المصاحبة لهذه التدفقات، فهناك توافر الفرص الاستثمارية في المستعمرات و ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب، وحرية حركة رأس المال و التجارة، وأغلب هذه الاستثمارات كانت تقوم بها شركات استعمارية انصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها دولها، و لذلك توجه ثلثا رأس المال الأجنبي لتمويل الاستثمار في السكك الحديدية و مرافق البنية التحتية. وكان الاستثمار في جوهره استثماراً خاصاً في عصر قلّ فيه تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ومن حيث مساهمة الدول فقد احتلت المملكة المتحدة مركز الصدارة في قيادة الاستثمار الأجنبي في هذه الفترة نظراً للتفوق الاقتصادي الذي كانت تتمتع به على الأمم الأخرى"[1].

"وبحلول عام 1914 كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة حينذاك المصدر الأكبر للاستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وكانت أمريكا أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي عام 1938 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 66 مليار دولار وكانت الشركات البريطانية لا تزال اكبر المستثمرين. وقد توجهت أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية ولا سيما أمريكا اللاتينية وآسيا، خاصة في قطاعي الزراعة والتعدين والبنية الأساسية.

[1]- هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد32، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة،1999 ، ص 12.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات وأصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية، أكثر أنواع الاستثمار شيوعا. وقد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات والستينات استراتيجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه والمغلق وركزت على تنمية الصناعات المحلية. وساد التخوف من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل خلق تبعية اقتصادية، والتدخل السياسي وإضعاف الشركات المحلية. وكان من شان ذلك أن شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا ملحوظا في تلك الحقبة اقتصرت آنذاك في شكل هدايا ومنح قروض"[1].

"ولكن الاستثمار الأجنبي لم يكن حراً خلال هذه الفترة كما كان عليه قبل الحرب الأولى، فالعوائق التي صاحبت أزمة عام 1929 لم تأخذ بالزوال بصورة تدريجية، و في الواقع فإن قابلية التحويل بين العملات الوطنية في ظل اتفاقية بريتون وودز (bretton woods)كان إجراءاً عملياً لتسهيل المدفوعات الناجمة عن العمليات في ميزان الحساب الجـــاري، وليس لغرض تسهيل تدفق رؤوس الأمـــوال الأجنبية ، و ظلت القيود على تحركات رؤوس الأموال الدولية قوية عملياً في بعض الدول الصناعية حتى الثمانينات. بالإضافة إلى الحواجز التي فرضتها الدول النامية الحديثة الاستقلال على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي اعتبرته انتقاصاً من استقلالها السياسي و الاقتصادي، واتجهت إلى وضع القيود على هذه الاستثمارات، و فضلت عليها القروض المصرفية لأنها تعتبرها أقل تكلفة من الاستثمار المباشر، حيث تطفأ القروض و يزول عبؤها الخارجي، في حين تستمر خدمة الاستثمار المباشر فيما يتعلق بتحمل أعبائه و تحويل أرباحه. ولعبت الاستثمارات الخاصة دوراً أقل أهمية في الاقتصاد العالمي خلال الفترة 1950 - 1960 مقارنة بالفترات السابقة، و لكن هذه الاستثمارات بدأت تزداد أهميتها في أواخر الستينيات و أصبحت تهيمن على الاستثمارات الأجنبية في الثمانينات"[2].

"وفي منتصف السبعينيات احتلت القروض المصرفية مكانة بارزة لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد أثرت الارتفاعات الشديدة في أسعار النفط عام 1973 في تراكم العوائد النفطية لدى الدول المصدرة للنفط، وأخذت هذه العوائد طريقها للإيداع في المصارف الأجنبية، الأمر الذي دفع هذه المصارف الى توسيع قروضها

[1] حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعار يف وقضايا، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 33، 2004، السنة الثالثة، ص04

[2] هيل عجمي جميل، الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل، مرجع سابق، ص13.

للدول و الهيئات الخارجية لتمويل العجز في موازين مدفوعات و لمعالجة الأزمات النقدية الطارئة، إلى أن توقفت بعض الدول المدينة عن الوفاء بتسديد ما يستحق عليها من دين، مما تسبب في أزمة المديونية عام 1982"[1].

"وبالمقابل شهد عقدا الثمانينات والتسعينيات تحولين رئيسيين في مجال تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، وهما التحول من الاستثمار الرسمي إلى الاستثمار الخاص، و التحول من القروض المصرفية و استثمارات المحفظة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما برزت حركة توسع للشركات الأجنبية مبنية على أشكال وأنماط جديدة من الاستثمار، فهي لا تهدف إلى الاستثمار بغرض تامين الموارد الطبيعية مدعومة بالقوة والاحتلال الاستعماري كما كان سائداً خلال الفترات السابقة، وإنما أخذت تتطلع الآن إلى الاستثمار في الأسواق المجزية، في ظل تزايد الاتجاهات الحالية الداعية إلى إعطاء الأولوية لآلية السوق، و إزالة القيود التجارية و غير التجارية عن حركة التجارة و رؤوس الأموال"[2].

الفرع الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات

لقد تعددت التعريفات التي حاولت تسليط الضوء على الشركات متعددة الجنسيات وهذا للدور الكبير الذي تقوم به في تحريك الاقتصاد العالمي وتحديد ملامحه، وهذا بما لها من أهداف كما سيتبين فيما يلي:

أولا: تعريف الشركات متعددة الجنسيات

"الشركة متعددة الجنسيات هي كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول (مصانع، مناجم، مكاتب، واستشارات) وما شابهها في دولتين أو أكثر، ويمتد نشاط هذه الشركات في كافة مفاصل الحياة الاقتصادية في المجال الصناعي والتجاري والمالي، ويعرفها البعض الآخر بأنها مشاريع قليلة العدد عملاقة في حجمها، وهي ذات عمليات تصنيع مباشر في دول مختلفة وذات هيكل عالمي في تعدد وتشعب إنتاجها ومناطقها الإدارية، وتغطي فعاليتها الإنتاجية بسلع مختلفة ومناطق جغرافية متباينة"[3].

[1] عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية،مكتبة حسين العصرية، لبنان،2012،ص31.

[2] هيل عجمي جميل، الاستثمار الاجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل، مرجع سابق، ص13.

[3] نوزاد عبد الرحمان،منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2008،ص ص 222-223.

"ويعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الشركات متعددة الجنسيات بأنها تلك الشركات التي تمتد فروعها إلى دول عدة وتحقق نسبة من إنتاجها الكبير والمتنوع سواء السلعي أو الخدمي خارج دول الأم ويتميز باحتكارها لأحدث التكنولوجيا.

كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الانكتاد بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة او فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا"[1]

ثانيا : أهداف الشركات متعددة الجنسيات[2]

للشركات متعددة الجنسيات عدة أهداف تسعى إلى تحقيقها نجملها فيما يلي:

1- **تعظيم المبيعات:** هناك الكثير من الدوافع التي تحفز الشركات المتعددة الجنسيات على فتح فروع أجنبية لها بالخارج من اجل تعظيم مبيعاتها، وعلى النحو التالي:

– زيادة الصادرات: تواجه الشركات المتعددة الجنسيات عدم تأكد الطلب الأجنبي على مبيعاتها في الأسواق الأجنبية، وهي لذلك تدرك أهمية الاتصال المباشر مع عملاءها الأجانب من اجل إدراك أكثر لاحتياجات الأسواق الأجنبية، وفرصة لمعرفة ظروف العرض و الطلب الحالية و المستقبلية، ولذلك فهي ترغب التعامل مباشرة مع الوكلاء الأجانب و الموزعين و قد تكون الفروع الأجنبية قريبة من أسواق التصدير الأخرى، مما يعظم من مبيعاتها الأجنبية.

– إن الكثير من المنتجات المتقدمة تكنولوجيا مثل الكومبيوتر، تتطلب خدمات بعد البيع بصورة دورية و القدرة على تقديم هذه الخدمات يعتبر عاملا مؤثرا على زيادة حجم المبيعات، ومن الواضح أن خدمات ما بعد البيع تعتبر أكثر سهولة وسرعة عندما تكون هذه الخدمة قريبة من المستهلك، مما شجع الشركات المتعددة إلى إنشاء فروع خدمات في الأسواق الأجنبية تقدم خدمات بعد البيع تساهم في دعم وتوسيع مبيعاتها الأجنبية .

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، مرجع سابق، ص 371.
[2] المرجع السابق، ص ص 375 -376 .

– إن فتح فروع أجنبية تابعة للشركات المتعددة الجنسية يؤدي إلى تجنب القيود الكمية والجمركية المفروضة على الصادرات الأجنبية، كما أن هذه الفروع تتجنب أثر التقلبات في سعر الصرف على صادراتها الأجنبية.

2- **تعظيم الأرباح** : تحاول الشركات المتعددة الجنسية تعظيم أرباحها من خلال توطين استثماراتها في أماكن متعددة انعكس على زيادة أرباحها وذلك من خلال :

– انخفاض تكاليف العمل بين الدول، هناك بعض الدول كثيفة في الأيدي العاملة، مما ينعكس في انخفاض الأجور فيها، حيث بلغ متوسط كلفة ساعة العمل الذي تنفقه الشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية 1,75دولار مقابل 6 دولار في الدول المتقدمة .

– تجنب تكاليف النقل التي تصل في بعض الأحيان إلى 20 % من كلفة البضاعة المصدرة، مما ينعكس في تحسين الوضع التنافسي للشركات المتعددة الجنسية .

– تجنب العبء الضريبي في الأماكن التي تفرض ضرائب منخفضة، و تمكنت الشركات المتعددة من تخفيض مدفوعات الضريبة على المستوى العالمي .

– الحصول على المواد الخام بأسعار مناسبة في الدول الأجنبية مما انعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج و تعظيم الأرباح، وهذا هو السبب في توطين فروع الشركات البترولية في الخارج التي تمتلك أضخم الاستثمارات الأجنبية في العالم مثل شركة البترول الانكليزية وستاندر أويل التي تعتبر من الشركات العملاقة في العالم على مستوى البحث عن مصادر الطاقة.

3- **البحث عن الأسواق maret seekers** : البحث عن الأسواق هو هدف جديد للشركات المتعددة الجنسية، حيث تعمل عبر القارات من اجل الإنتاج و البيع في الأسواق الأجنبية، مثال شركة IBM، شركة كوكاكولا و شركات الأدوية، و الاستثمار الدولي للشركات المتعددة الجنسية بين أمريكا و اروبا هو مثال على هدف البحث عن الأسواق، وفي الوقت الحالي بدأت الشركات اليابانية تستثمر في أمريكا و اروبا لتجنب القيود المفروضة على الصادرات اليابانية إلى السوق الأمريكية .

4- **تدنية التكاليف** cost minimizers : الشركات المتعددة تتجه لإقامة أنشطتها في الدول الأقل كلفة، فبلدان مثل هونكونك وتايوان و ايرلندا هي بلدان أكثر تنافسية لجذب الشركات المتعددة الجنسية، لأنها تمثل مناطق انتاج اقل كلفة لرخص الأيدي العاملة فيها ورخص المواد الأولية.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال يتم اللجوء إليها أو القبول بها من طرف المستثمر الأجنبي حسب الغرض المنشود وحسب الفرص المتاحة في الدول المعنية، كما له أيضا مكونات يجب توفرها.

الفرع الأول: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتم تمييز الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض الذي يسعى إليه المستثمر الأجنبي أو حسب معيار الملكية غالبا، إلا أن هناك أشكال أخرى لا تخضع لهذا التقسيم، وسوف نحاول في هذا الفرع إبراز أهم الأشكال.

أولا: الاستثمار حسب معيار الغرض الذي يسعى إليه المستثمر الأجنبي

وهنا نميز بين عدة أشكال أهمها:

1- **الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية**[1] :

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية إلى استغلال الموارد الطبيعية و المواد الخام الموجودة لدى الدول النامية و خاصة في مجالات البترول و الغاز، و يشجع هذا النوع من الاستثمار زيادة الصادرات من المواد الأولية و زيادة الواردات من مدخلات الإنتاج الوسيطية والمواد الاستهلاكية .

و تسعى الدول النامية من خلال هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال ثرواتها الطبيعية و الاستفادة من تكنولوجيا النفط المتاحة في الدول المتقدمة، في حين تسعى هذه الأخيرة إلى السيطرة على مصادر و مدخلات الإنتاج، و ضمان الإمدادات إلى الدولة الأم.

[1]- عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص21.

2- الاستثمار الباحث عن الاسواق[1]:

يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات ولا سيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة. وبالرغم من أن حجم السوق مهم إلا أنه لا يعد كافيا لجذب مجموعة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل يجب أن يكمل أو يتمم بوفرة العمل الماهر وقوة شرائية عالية نسبيا من اجل أن تكون قادرة على توزيع إنتاجه عبر السوق المحلية أو الصادرات، وعلى الرغم من أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال يعمل في البلدان النامية فإن دوره كان قد تناقص منذ تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي تدعم سياسات الاقتصاد الكلي ذات التوجه نحو التصدير، وأن دوره سوف يتناقص أكثر من خلال أو عبر تنفيذ التحرر بالتجارة الخارجية.

3- الإستثمار الباحث عن الكفاءة [2]:

ويتمثل في البحث عن اليد العاملة الماهرة والكفء، والتي أصبحت من أهم دوافع الشركات الدولية للدخول إلى اقتصاد معين، ولعل من أهم الأمثلة على ذلك التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى دول جنوب شرق آسيا التي لا توجد فيها المهارات الفنية والإدارية فحسب وإنما تكون رخيصة الكلفة.

4- الإستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية[3]:

يرتبط بعمليات الاندماج و التملك التي تتم عبر الحدود في مختلف الصناعات و الأنشطة ،يهدف من ورائها المستثمر الأجنبي إلى تعزيز مكانته العالمية، عن طريق حصوله على الخبرات و التقنية للشركات التي يتم شراؤها و قدراتها المختلفة.

---

[1] خاطر اسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013،ص 69.

[2] يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد الثالث، 2008، ص 165.

[3] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص22.

ثانيا: الإستثمار حسب معيار الملكية

وهنا إما يكون الاستثمار مشتركا أو مملوكا بالكامل للمستثمر الأجنبي كما سيأتي بيانه.

1- الإستثمار المشترك:

"يرى كولدي KOLDE أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان(أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية...الخ. أما تيربسترا TERPSTRA فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه. ويقترح ليفنجستون في هذا الشأن انه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي/وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فان هذا يعتبر استثمارا مشتركا، وهذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر تميزا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع"[1].

"ويعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً في معظم الدول المضيفة خصوصاً النامية لأنه يحقق لها المزايا التالية:

_ يسمح إشراك الشركات الأجنبية ذات الخبرة العالية عند إقامة مشاريع التنمية الجديدة على إدارتها بصورة ناجحة، إضافة إلى تخفيف و توزيع المخاطر بين الأطراف المشاركة، فضلا عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف و الحصول على المعارف المختلفة نتيجة هذه المشاركة.

_ تساعد المشروعات المشتركة على تصريف الإنتاج بدرجة اكبر من خلال الافتراض بأن الشريك الأجنبي تتوفر لديه إمكانية اكبر لتحقيق ذلك في الأسواق الخارجية.

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، الطبعة الأولى،2001،ص ص481- 482.

_ تجنب احتكار الطرف الأجنبي لأسواق الدول المضيفة، و بالتالي تحقيق درجة اكبر من الاستقلالية خاصة إذا كانت المشاركة المحلية في الإدارة فعالة.

ويتوقف تحقيق المزايا سالفة الذكر على إمكانيات الاقتصاد المضيف، كقدرته على توفير القدرات الفنية، و الإدارية التي تشارك المستثمر الأجنبي في رسم السياسات الاستثمارية للمشروع، ومستوى قدراته المالية، فانخفاضها يؤدي إلى صغر حجم المشاريع المشتركة، الأمر الذي ينشأ عنه تقليل إسهاماتها في تحقيق أهداف الدول المضيفة المتعلقة بزيادة فرص التوظيف، و التحديث التكنولوجي، و إشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات، و تدفق العملات الأجنبية. إضافة إلى سياسات الطرف الأجنبي الذي قد يسعى إلى عدم إمداد الدول المضيفة بالمعارف الفنية و الإدارية نتيجة عدم إشراك العمالة المحلية في المناصب التي تستخدمها، كما قد لا يسهم في التحديث التكنولوجي نتيجة تحويل تكنولوجيا متقادمة لم تعد منافسة"[1].

2- الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي[2]:

على عكس مشاريع الاستثمار المشترك، فإن المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تتيح له الانفراد والاستقلال بقرارات التسيير و الإدارة عن أي طرف في الدول المضيفة، و يتجسد هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإنشاء فروع جديدة للشركات متعددة الجنسيات، أو بشراء شركات محلية بالكامل في الدول المضيفة، و يعتبر من الأشكال المفضلة للمستثمرين الأجانب، في حين يقابله تردد بل ورفض بعض الدول المضيفة، خوفا من التبعية السياسية و الاقتصادية الناتجة عن احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها.

لكن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية و استخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، إذ لهذا النوع من الاستثمار مزايا متعددة، حيث تميل مثل هذه المشروعات إلى الكبر و الضخامة في الحجم، وبالتالي المساهمة الفعالة في إشباع حاجة السوق المحلي و إيجاد فائض للتصدير، مما يترتب عليه تحسن رصيد ميزان المدفوعات، و المساهمة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في بعض فروع الاقتصاد المرتبطة بهذه الاستثمارات، و خلق فرص عمل مباشرة، و يمكن للدول النامية أن تعمل على تعظيم

[1] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص24.
[2] المرجع السابق، ص25.

هذه المزايا والتقليل من المخاطر المتعلقة بالاحتكار و التبعية الاقتصادية والسياسية، بوضتع عـدد من الضوابـط و النظم، التي تعمل على توجيه و تخطيط و تنظيم هذا النوع من الاستثمارات وفقا لأولوياتها.

ثالثا: أشكال أخرى

يدرج بعض الاقتصاديين أشكالا أخرى لا تصنف تحديدا ضمن المعيارين السابقين(معيار الغرض ومعيار الملكية) وتتمثل فيما يلي:

1. مشروعات أو عمليات التجميع[1] :

تنشأ هـذه المشاريع من إبرام اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني–عام أو خاص– يقوم بموجبها الطرف الأول بتزويـد الطـرف الثاني الوطني بمكونات منتج معين–كمبيوتيرات مثلا– بهـدف تجميعها لتصبح منتجا نهائيا.

وفي معظم الأحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والتصميم الداخلي للمصنع مقابل عائد مادي متفق عليه.

أما عن مزايا وعيوب هذا النوع من الاستثمارات سواء من وجهة نظر الدول المضيفة أم من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فانه تجدر الإشارة إلى أن هذه المشاريع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري وبالتالي يترتب عليه وجود المزايا والعيوب الخاصة بهذين الشكلين للاستثمار على مشاريع عقود التجميع.

2. الاستثمار في المناطق الحرة[2] :

المنطقة الحرة هي تلك المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة و التي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعريفات جمركية، و بعدئذ تقوم بإعادة تصدير المنتجات منها بعد إجراء التعديلات المطلوبة عليها. ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة لتحقيقها عند إنشاء المنطقة الحرة هو تشجيع و جذب الاستثمار الأجنبي

[1] محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص46.

[2]- باسم حمادي الحسن، الاستثمار الاجنبي المباشر(عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2014، ص ص27-28.

المباشر و منح حرية اكبر للتملك و تحويل الأموال و الأرباح إلى خارج الدولة المضيفة،كما يتم تقديم التسهيلات و الحوافز المختلفة التي لا تتوفر في المناطق الأخرى من الدولة المضيفة ومن أهم هذه الحوافز:

- الإعفاءات من الرسوم و الضرائب و الاجراءت الجمركية.
- النص في القانون على عدم جواز تأميم المشروعات في الناطق الحرة.
- تبسيط الإجراءات الإدراية و تقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار منخفضة.
- حرية المشاريع الأجنبية المقامة في المنطقة الحرة في إنتاج وبيع أي كمية من منتجاتها في الأسواق الخارجية والمحلية.
- حرية تحويل الأرباح المتحققة من المشاريع المقامة في المنطقة الحرة إلى الخارج.

إن هذه الحوافز تؤدي إلى خلق بيئة تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا وغيرها من الأنشطة.

أما المزايا بالنسبة للدول المضيفة فهي:

- العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس أموال جديدة.
- تخفيض مستويات البطالة عن طريق توفير فرص عمل جديدة.
- تطوير الصناعة المحلية عن طريق الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.
- تنمية وتطوير المناطق النائية.

الفرع الثاني: مكونات الإستثمار الأجنبي المباشر

هناك ثلاث مكونات أساسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة نلخصها فيما يلي[1]:

أولا: رأس المال السهمي equity capital : وهو الجزء الذي يساهم به المستثمر الأجنبي في شراء حصة من مشروع في بلد أخر وهو عادة 10 % وأكثر من رأس مال الشركة وهي الحصة الكافية لمنح المستثمر هذا سيطرة معينة على إدارة المشروع.

[1] اسعد عبد المجيد واخرون، العولمة وابعادها السياسية،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة العربية الاولى، 2011، ص ص 121 - 122 .

ثانيا: الأرباح المعاد استثمارها reinvested earning : وهي المبالغ التي تتضمن حصة المستثمر من الأرباح غير الموزعة مقابل حصته من الأسهم، ويتوخى إعادة استثمار الأرباح هذه في البلد المضيف.

ثالثا: القروض داخل الشركة yntra-compan : وهي المبالغ المتأتية من عمليات الاقتراض فيما بين المستثمرين المباشرين، وهم عادة (خارج البلد المضيف) وكذلك الاقتراض والإقراض فيما بين المستثمرين المباشرين، وهم عادة الشركات الأم (المقر) والشركات المنتسبة لها.

المبحث الثاني :مناخ الاستثمار، مكوناته و مؤشرات قياسية

إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلد دون أخر يتوقف بالأساس على مدى ملاءمة الأوضاع السياسية، القانونية، الإدارية والاقتصادية، وهو ما يشكل مناخ الاستثمار، مما حثّ العديد من الهيئات المعنية بالاستثمار إلى وضع مؤشرات تقيس لنا الجوانب المختلفة للمناخ الاستثماري.

المطلب الأول :تعريف مناخ الاستثمار و محدداته

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف الخاصة بمناخ الاستثمار، وكذا المحددات التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي.

الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار[1]

يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة من العوامل الخاصة بموقع محدد و التي تحدد الفرص و الحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل و توسيع نطاق أعمالها.

ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية الأساسية، والبعض الأخر متعلق بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات، والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية و التكنولوجية و التنظيمية. وبشكل عام إدراج مفهوم المناخ الاستثماري المناسب تحت عنوانين كبيرين احدهما متعلق بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي و يرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين و الثاني يتعلق بكل ما يمكن ان يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر.

وتعرف المنظمة العربية لضمان للاستثمار مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار ومكونات هذه البيئة متغيرة و متداخلة إلى حد كبير إلا انه يمكن حصر عدة عناصر في مجموعات محفزة للمستثمر و التي يبني عليها قراره الاستثماري .

[1]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1999، الكويت،ص ص 59-61.

المجموعة الأولى:

تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي، حرية تحويل أرباح الإستثمار للخارج، إستقرار سعر العملة المحلية، سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار و التعامل مع الجهات الرسمية.

المجموعة الثانية:

إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار، الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية، وضوح القوانين المنظمة للاستثمار و استقرارها .

المجموعة الثالثة:

توفير شريك محلي من القطر المضيف، حرية التنقل، حرية التصدير، توفر فرص استثمارية.

بناء على ما تقدم يمكن القول بان مفهوم مناخ الاستثمار يشمل على مجموعة القوانين و السياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية و الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وإقناعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون الأخر، وتؤدي العوامل الاقتصادية دورا محوريا في تكوين المناخ الاستثماري ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، السياسات الاقتصادية الكلية، و الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توافر عناصر الإنتاج و أسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي و القدرة التصديرية، كما أن توافر الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل، وبما يضمن سلامة المشروع و حماية المصالح يعتبر الشرط الأول لدخول الاستثمار إلى أية دولة، ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات اللازم توفرها في البلد.

الفرع الثاني:محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر

إنّ قرار المستثمر الأجنبي بالاستثمار في بلد ما يتوقف على مدى توفر هذا البلد على المناخ المناسب، وفيما يلي سوف نتطرق إلى مختلف العوامل المحددة للمناخ الاستثماري:

أولا: العوامل السياسية [1]: يتأرجح الاستقرار السياسي بين ترتيبه في المقام الأول أو الثاني كعامل جذب للاستثمارات، حيث ترتبط العوامل السياسية بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي وتأخذ الأشكال التالية:

- التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة للمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة بدون تعويض.
- التأميم: تحويل المشروعات الأجنبية إلى ملكية عامة للدولة.
- فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.
- الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة لأسباب سياسية.

مصادر الخطر السياسي هي: الإيديولوجيات السياسية، الصراع الديني، عدم الاستقرار الاجتماعي، التأميم، الصراعات المسلحة، الانقلابات العسكرية، الحقد والعداء للأجانب. وكلما قلت المخاطر السياسية يكون هذا عاملا محفزا لجذب الاستثمارات في الدولة.

ثانيا: العوامل القانونية و الإدارية[2]

1- العوامل القانونية : تلعب هذه العوامل دورا متميزا في جذب الاستثمار المباشر، وذلك لان المستثمر الأجنبي لن يقبل على الاستثمار خارج دولته إلا إذا توفرت له الحماية القانونية الكافية. لذلك يعد وجود إطار قانوني متكامل يحكم نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مشجعا لهذا الأخير، خاصة إذا توفرت فيه المقومات الآتية:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح و الاستقرار و الشفافية و عدم التعارض مع التشريعات الأخرى الخاصة بالاستثمار .

- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر الأجنبي من كافة المخاطر مثل التأميم، وتكفل له حرية تحويل المال والأرباح إلى الخارج، فضلا عن وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية، شرط أن لا يؤدي ذلك إلى الإضرار بالاقتصاد المضيف .

[1] بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2010/10، ص103.

[2] لعلمي فاطمة، كرومي سعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 02، جانفي 2012، ص ص 87-88.

– وجود نظام حوافز مالية وتمويلية فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و توجيهها نحو المشروعات الإنتاجية التي تساهم في تحقيق التنمية في الدول المضيفة.

– وجود نظام قضائي قادر على حل النزاعات التي قد تنشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة بكفاءة عالية .

2– العوامل الإدارية : يساهم النظام الإداري في الدول المضيفة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك إذا تميز بسهولة إجراءاته ووضوحها، وتوحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر الأجنبي، وعدم تفشي البيروقراطية و الفساد الإداري بشكل عام.

ثالثا: العوامل الاقتصادية[1] : تلعب العوامل الاقتصادية الدور الرئيسي في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة دون أخرى، وتتمثل أهمها في محددات السياسة الاقتصادية الكلية الآتية :

1–حجم السوق و احتمالات نموه: يعبر حجم السوق عن حجم الطلب، فكلما كبر حجم السوق كلما كان أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر لان هذا الأخير يبحث دوما عن الطلب الكافي لتغطية التكاليف مع تحقيق أرباح مقبولة. غير أن حجم السوق يعد اقل أهمية أمام احتمالات نموه في المستقبل لان المستثمر الأجنبي ينجذب أكثر إلى المناطق التي تشهد توسعا في أسواقها لكونها تمثل فرصا جديدة للاستثمار .

وقد توصلت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة قوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للسوق، وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فنمو الناتج يؤدي إلى ضرورة وجود استثمارات لإشباع هذا الطلب المتزايد.

2–معدل التضخم: تعد معدلات التضخم المرتفعة مؤشرا على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما أنها تؤثر على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج وربحية السوق، ومن ثم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجهه إلى الاستثمارات قصيرة الأجل كالمضاربة في العقارات. لذلك يجب على الدولة التي ترغب في استقطاب الاستثمار المذكور أن تحافظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة بمعنى ألاّ تتجاوز نسبة 3 %، وذلك من خلال تفعيل استقلالية السلطات النقدية، والتحكم في عجز الموازنة في حدود مقبولة، مع ضرورة تكامل إجراءات السياستين النقدية والمالية.

[1] لعلمي فاطمة، كرومي سعيد، مرجع سابق، ص ص 88–90.

3-سعر الصرف: إن تقلبات سعر الصرف تؤثر سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لان هذه التقلبات تؤدي إلى تخفيض أرباح هذا الاستثمار، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج. لذلك يجب على الدول المضيفة أن تحافظ على أسعار صرف مستقرة لعملاتها حتى تتمكن من جذب هذا الاستثمار.

وقد أكدت العديد من الدراسات التطبيقية على وجود علاقة عكسية بين تقلبات أسعار الصرف وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توصلت دراسة "كيفس"1996 إلى وجود ارتباط سلبي بين سعر الصرف الاسمي و الحقيقي وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا،كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري لأنها تعسر القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية والمالية للاستثمار.

4-درجة الانفتاح الاقتصادي: يميل المستثمر الأجنبي إلى الاقتصاديات المفتوحة التي تتميز بعدم وجود أي قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج مما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود اختلالات في هذه الأسواق.

ومن المقاييس المستخدمة في حساب درجة الانفتاح، نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الصادرات إلى الناتج، إضافة إلى نسبة الواردات إلى الناتج.

وقد أثبتت العديد من الدراسات ومن بينها دراسة ليكرو "LIKRO" 1991 أن درجة الانفتاح الاقتصادي تعد عاملا ايجابيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا: محددات تكميلية[1] :

1-الرشوة والبيروقراطية و الفساد الإداري: إن وجود الشفافية في المعاملات وعدم وجود الرشوة يعدا عنصرا مهما بالنسبة للشركات المستثمرة والدول المضيفة، لذلك فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملات العادية ويؤدي أيضا إلى نفور المستثمر الأجنبي،كما تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعدد وطول الإجراءات الإدارية مما لا يسمح بتفعيل عملية سير الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات.

1 زاهد محمد ديري، إدارة الأعمال الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2011، ص ص 162-163.

2-توفر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي فتوافر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذب للاستثمار.

3-توافر قاعدة لوسائل الاتصال والموصلات: فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.

4-توافر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: الذي يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا،كما أن خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

المطلب الثاني : مناخ الاستثمار مبادئه الأساسية و موقعه في إستراتيجية الشركات متعددة الجنسية

هناك مبادئ أساسية يجب توفرها في مناخ الاستثمار الجاذب لرؤوس الأموال الأجنبية وفي المقابل فان اتخاذ قرار الاستثمار بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات يخضع لاعتبارات متعلقة بالمناخ من جهة وبإستراتيجية الشركة من جهة أخرى.

الفرع الأول: المبادئ الأساسية للمناخ الاستثماري[1]

تتمثل المبادئ الأساسية لوضع مناخ استثماري مشجع لترقية الاستثمارات الأجنبية في الشّروط التّالية:شرط الشّفافية والتّناسق، شرط الحركية، شرط الاستقرار.

أولا :شرط الشّفافية و التّناسق و قانون الاستثمار

يقتضي أن تكون المعلومات المتعلقة بالاستثمار وسيلة متوفّرة و منتظمة، وبدون تمييز أو تضارب، أين يمكن لجميع المستثمرين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين للحصول عليها و الاستفادة منها، و يتطلّب هذا الشّرط تحقيق ما يلي:

[1] عمر يحياوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة 2002 إلى 2010، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي،جامعة بسكرة، الموسم 2013/2012، ص ص5-6.

– تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصّة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة ذات طابع تشريعي يدعى بقانون الاستثمار، و يعدّ استقرار قوانين الاستثمار من الضّمانات الأساسية الّتي يحرص المستثمر الأجنبي على توافرها من أجل الاطمئنان و الإقدام على الإستثمار، حيث لا يتوقّع تدفّق الاستثمارات الأجنبية على إقليم بلد تتميّز تشريعاته بالغموض.

– إنشاء جهاز أو هيئة شبه حكومية تتولّى مهمّة ترقية وتشجيع الاستثمارات، ويجب أن يتضمن نظام ترقية الاستثمارات في البلدان النّامية على مبدأين أساسيين باعتبارهما ميزتين أساسيتين لشرط الشّفافية والتّناسق وهما:

1– مبدأ حرية الاستثمار :يضمن تحقيق استثمار معين عمومي كان أو خاص، محلي أو أجنبي بدون أيّ تميّز أو تصريح رسمي مسبق، وذلك في إطار احترام التّشريعات القانونية المتعلقة بحماية الصّحة العمومية و المحيط والمستهلك .

2– مبدأ عدم التّمييز: يضمن أن تكون المعاملة نفسها بين كافّة المستثمرين، و ذلك من حيث الحقوق والواجبات المرتبطة بالاستثمار.

ولا تعدّ كافّة الإجراءات التّحفيزية شرطاً ضرورياً مقارنة بأهمية ضمان دوام استمرارية مبدأ حرية الاستثمار باعتباره شرطاً كافيا، و لخلق مناخ محفّز على الاستثمار ينبغي تهيئة الأرضية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات، وإقامة نظام تحفيز شفّاف و متناسق، مع عدم التّمييز بين المستثمرين .

إنّ إقامة نظام خاص لتشجيع الاستثمار في إطار مبدأ عدم التّمييز يتطلب تغطية معيارين أساسيين وهما:

- معيار التّطابق: يقتضي وجود تناسق بين النّظام الخاص بتشجيع الاستثمار (الامتيازات الممنوحة) وبين الأنشطة المستفيدة من تطبيق ذلك النّظام .
- معيار تلقائية التّعاقد :تمّ إدراجه قصد ضمان التّطبيق السّليم والصّارم لمعيار التّطابق في إطار إقامة نظام تشجيع الإستثمارات، وللتقليص من العراقيل التّالية:
  - الحذر و التّحكيم اللذان غالبا ما يكونان نتيجة للبيروقراطية و القطيعة.
  - ثقل إجراءات التّنفيذ و التّحكيم في حالة وجود نزاعات.

ثانيا :شرط الحركية:

يتعلق أساساً برأس المال و أدرج هذا الشّرط لضمان حرية حركات رؤوس الأموال المستثمرة و العوائد النّاجمة عنها، و يستلزم وضع هذا الشّرط عدداً معيّناً من المبادئ وهي:

1- مبدأ آلية أو تلقائية التّحويل:يضمن حرّية تحويل رؤوس الأموال والعوائد والأرباح المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية إلى البلد الأصلي دون ترخيص أو تصريح مسبق، كما يمكن هذا المبدأ رؤوس الأموال من التّمتّع بالضّمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدّولية.

2- مبدأ حرية الدّخول إلى سوق العملات الصّعبة : يضمن تحقيق آلية تحويل رؤوس الأموال والعوائد ودوامها، ويستوجب تحقيق هذا المبدأ في بلد يعرف مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السّوق ما يلي:

-وضع ميكانيزمات تحرير سوق الصّرف الّذي يشجّع على تحقيق القابلية التّامة لتحويل العملة مع معدّل وحيد.

-تحرير التّجارة الخارجية و ذلك بغرض ضمان التّموين الضّروري لتحقيق و استغلال المشاريع الاستثمارية.

-إقامة سوق مالي مفتوح لرؤوس الأموال الأجنبية.

ثالثا :شرط الاستقرار

لهذا الشّرط دور بارز في تهيئة العلاقات الاقتصادية و السّياسية و حتّى الثّقافية لبلد ما مع العالم الخارجي، حيث يعنى ضمان الاستقرار السّياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و القانوني من جهة، و دوام الضّمانات الممنوحة للمستثمرين من خلال نظام ترقية الاستثمار من جهة أخرى.

الفرع الثاني:موقع مناخ الاستثمار في إستراتيجية الشركات متعددة الجنسية[1]

تجسد الشركات متعددة الجنسية نسبا معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الطبيعي أن تتبع في ذلك استراتيجيات تهدف من خلالها إلى تعظيم أرباحها، وقد تختلف تفاصيل هذه الإستراتيجية من شركة إلى أخرى نظرا لتعدد أشكال الاستثمار أو لاختلاف خصائص الدول المضيفة.

أولا: اتخاذ قرار الاستثمار لدى الشركة متعددة الجنسية

إن قرار الاستثمار لدى الشركة متعددة الجنسية يتأثر بالعوامل الآتية:

1 –العوامل المرتبطة بظروف الشركة :وتتعلق بالقدرات الإنتاجية ومكانة الشركة في الاقتصاد العالمي كمدى احتلالها لمركز القيادة التكنولوجي في الدولة الأم، أو تمثيلها لماركة تجارية مشهورة، أو تمتعها بقدرات تسويقية ومالية كبيرة، أو قدرتها على السيطرة على المواد الأولية الأساسية، بالإضافة إلى تمتعها بحجم كبير ومؤثر في السوق، وتعتبر هذه العوامل داخلية بالنسبة للشركة، أي يمكن التحكم والتأثير فيها.

[1] عبد الحميد برحومة ، عنترة برباش ، مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة 2000-2012،مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد10 /2013، ص ص131-132.

2 – العوامل المرتبطة بالدولة المضيفة : وهي مختلف العناصر المكونة لمناخ الاستثمار والتي تؤثر على نمو وتوسع الشركة، وتتلخص في الاستقرار السياسي والأمني، وتوفر حزمة من الخدمات الاجتماعية والثقافية التي تسمح باندماج الشركة في المجتمع، بالإضافة إلى مدى فعالية السياسة الاقتصادية ومساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومدى وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، والوضع التنافسي في سوق الدولة المضيفة وإجمالي الفرص المتاحة أمام الشركة. تعتبر هذه العوامل خارجية بالنسبة للشركة متعددة الجنسية، وبالتالي تتوجه إلى الاستثمار في الدول التي تتوفر على مناخ استثمار ملائم حيث تسعى الشركة متعددة الجنسية إلى الاستغلال الأمثل لإمكانياتها الذاتية، عن طريق الوصول إلى أفضل مواطن الاستثمار التي تتيح لها مختلف المزايا.

ثانيا: سياسات التخطيط الاستراتيجي في الشركة متعددة الجنسية

يعد التخطيط الاستراتيجي الرابط الأساسي بين الشركة متعددة الجنسية ومناخ الاستثمار.

1 **–ركائز التخطيط الاستراتيجي** :يرتكز التخطيط الاستراتيجي على الأبعاد الآتية:

–قياس الفرص والتهديدات في مناخ الاستثمار للدول المضيفة؛

–تحديد الفرص البديلة للاستثمار مع تحديد عوامل القوة والضعف في صيغ الاستثمار المطروحة للمفاضلة؛

–التعرف على أساليب المنافسة الدولية، وتحديد التنبؤات والسيناريوهات للاستثمار مستقبلا؛

–تحديد السياسات العامة للاستثمار مع وضع خطة عامة قصد تحديد الأهداف والمصالح المشتركة للدولة المضيفة والشركة متعددة الجنسية.

يحتاج التخطيط الاستراتيجي إلى قاعدة بيانات، مراكز دعم اتخاذ القرار ونظم وأطر كفأة وخبيرة، فهو يتضمن عددا من المعايير منها: المعاملة الضريبية، تكلفة التمويل، الربحية وتقييم المخاطر كخطر البلد مثلا.

2 – تفاصيل الخطة الإستراتيجية للشركة متعددة الجنسية[1]

تتضمن الخطة الإستراتيجية لكل شركة متعددة الجنسية عناصر مشتركة هي:

–**التخطيط** :يعتمد التخطيط على سرعة تدفق المعلومات من مختلف الدول التي يكون للشركة فروع فيها، وذلك للتأكد من أن الخطة الموضوعة تلائم الظروف والمتغيرات على المدى المتوسط والطويل.

–**تحديد صورة الاستثمار الواجب تجسيده** :تفاضل الشركة بين الاستثمارات الرامية إلى إحلال الواردات وتلك الموجهة للتصدير، فيتخذ القرار في الأولى بسبب: ارتفاع تكاليف النقل، وجود حواجز جمركية أو اختلاف

[1] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص ص 119 -121.

التكاليف بين الدولة الأم والدولة المضيفة .أما الاستثمارات الموجهة نحو التصدير، فالغاية منها بيع المنتجات في سوق الدول الأم أو أسواق أخرى، أو لغرض إنتاج أجزاء لتجميعها في بلدان أخرى؛

-**التمويل** :تقوم الشركة متعددة الجنسية بتمويل عملياتها الاستثمارية في البلدان المضيفة في إطار خطة مالية شاملة، تركز من خلالها على مصادر التمويل المتوفرة في الدول المضيفة، سواء عن طريق الاقتراض من المصارف المحلية، أو إصدار أوراق مالية في السوق المالية المحلية. إن الغاية من اعتماد مصادر تمويل محلية هو تحقيق الربحية بأقل تكلفة ممكنة وبالتالي تجنب مشاكل تحويل رؤوس الأموال.

ومن شأن هذه السياسة أن تؤدي إلى خلق تشوهات في اقتصاد الدول المضيفة، بسبب امتصاص مصادر رأس المال فيها، وتحويل الأرباح إلى الخارج.

-**السياسات الإدارية والتنظيمية** :يتم إخضاع فروع الشركة متعددة الجنسية إلى المركز الرئيسي اعتمادا على تطور وسائل الاتصال الدولية، وتحقق سياسة إنشاء الفروع وتنظيمها للشركة الأم مزايا عديدة، أهمها:

-يكون توزيع الفروع نتيجة دراسة معمقة حول توفر ظروف وعوامل الإنتاج من رؤوس الأموال الضخمة، اليد العاملة المتخصصة، التجهيزات والطاقة، هذا التوزيع يكون حسب قدرة كل سوق على توفير هذه العناصر؛

- الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على التواجد في بلد واحد؛

-قد تستعمل بعض الفروع بغرض التمويل وتحويل الأرباح، فقد يستدين فرع في بلد ما أين أسعار الفائدة منخفضة ويمول بها فرعا أخر لنفس الشركة في بلد أين أسعار الفائدة مرتفعة، أو لوجود قيود على عمليات الاقتراض. وقد يكون الهدف الرئيسي من إنشاء بعض الفروع هو جمع الأرباح إذ تقام في الدول حيث الضرائب منخفضة، أو غير موجودة أحيانا كحالة الجنات الضريبية في سويسرا والباهماس وغيرها.

-**سياسات التسويق** :تضع الشركة متعددة الجنسية برامجها التسويقية على أساس خطة سنوية مرنة تراعي فيها ظروف وأوضاع السوق العالمية المتغيرة والمتطلبات والقدرات الإنتاجية و التنافسية لها.

المطلب الثالث :مؤشرات قياس مناخ الاستثمار

محاولة منها لتزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات كمية عن مناخ الاستثمار في كل دولة، اعتمدت الكثير من المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بالاستثمار مؤشرات اقتصادية يمكن من خلالها معرفة وضع كل دولة على انفراد.

الفرع الأول: المؤشرات الدولية

هناك العديد من المؤشرات الدولية اقتصرنا على أهمها كما يلي:

أولا: مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر[1]

و يقيس هذا المؤشر الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، و يحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

ثانيا: مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[2]

ويقيس هذا المؤشر قدرة الدولة المستقبلة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال 13 مكونا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي و الإجمالي، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف النقال، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان، التصنيف السيادي للدولة، حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية و السيارات للعالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم، و حصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد للعالم، وقد دخلت في مؤشر الأداء و الإمكانات 16 دولة من أصل 140 دولة على مستوى العالم ترتيبها وفق موقع كل منها في المؤشرين وقد تصدرت دولة السودان والبحرين وسوريا مجموعة الدول العربية في مؤشر الأداء أما قطر و الإمارات و البحرين و السعودية فقد تصدرت مجموعة الدول العربية في مؤشر الإمكانات، أما ترتيب الجزائر

[1] زاهد محمد ديري، مرجع سابق،ص170.

[2] المرجع السابق،ص170.

فقد كان 92 فيما يتعلق بمؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و74 وفقا لمؤشر إمكانات الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بين 140 دولة على مستوى العالم.

ثالثا: مؤشر سهولة الأعمال[1]

يقيس مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ويعكس متوسط الأداء خلال السنة السابقة مقارنة ببعض الدول على المستوى العربي و العالمي.

رابعا: مؤشر الحرية الاقتصادية[2]

هو مؤشر لقياس درجة تدخل الحكومات في الاقتصاد و تأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، يصدر عن معهد" هيرتاج "بالتعاون مع صحيفة" وول ستريت "منذ عام 1995، ويستند هذا المؤشر على 10 عوامل تشمل: السياسية التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات)، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسية النقدية (معدل التضخم)، تدفق الاستثمار الخاص و الاستثمار الأجنبي، وضع القطاع المصرفي و التمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات و الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء، تمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

دليل المؤشر:

1- 1,95: يدل على حرية اقتصادية كاملة.

2-2,95: يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.

3-3,95: يدل على ضعف الحرية الاقتصادية

4-5,00: يدل على انعدام الحرية الاقتصادية.

[1] زاهد محمد ديري، مرجع سابق،ص171.

[2] البشير عبد الكريم، انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، الملتقى الدولي الثالث حول":إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: الآفاق و التحديات" ،جامعة الشلف، ص ص 8- 9.

خامسا:مؤشر الشفافية[1]

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد، يحاول المؤشر عبر مجموعة من الماسحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية و 10 الذي يعني درجة شفافية عالية.

سادسا:المؤشر المركب للمخاطر القطرية[2]

يصدر عن مجموعة (بي أر أس) شهريا الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام1980 ويتضمن الدليل المؤشر المركب للمخاطر القطرية لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو في التعامل مع القطر وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها. كما يصدر مؤشر مركب مستقبلي باستخدام النهج ذاته لاحتساب المخاطر القطرية يستند إلى أساس متوسط ثلاثة سيناريوهات تغطي حالات الوضع الاسوأ والوضع المعقول والوضع الأفضل. ويدخل في المؤشر 140 دولة منها 18دولة عربية

مكونات المؤشر: يستند المؤشر المركب الى ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل:

- مؤشر تقويم المخاطر السياسيـــــة: يشكل نسبة50% من المؤشر المركب.

-ومؤشر تقويم المخاطر الماليـــــــة: يشكل نسبة25% من المؤشر المركب

-ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية: يشكل نسبة25% من المؤشر المركب

دليل المؤشر:

- من صفر إلى 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جدا

- من 50.0 إلى 59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة

[1] زاهد محمد ديري، مرجع سابق،ص174.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001، ص ص 126-127.

- من 60.0 إلى 69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة

- من 70.0 إلى 79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة

- من 80,0 إلى 100 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا

سابعا: المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة

تعريف المؤشر[1]: يصدر عن مؤسسة الشؤون المالية التي أسستها مجموعة صحيفة العالم الأمريكية" وولد بيبير "منذ العام 1996 وبشكل نصف سنوي ويغطي المؤشر 41 دولة من الاقتصاديات الناهضة منها 4دول عربية. حيث يستند المؤشر المركب إلى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن 63 مكونًا وهي:

1 –مؤشر البيئة الاقتصادية : ويضم هذا المؤشر 21 عنصرًا تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسة ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.

2 –مؤشر البنية التحتية للمعلومات : ويضم هذا المؤشر 21 عنصرًا تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية.

3–مؤشر البيئة الاجتماعية : ويضم هذا المؤشر 21 عنصرًا تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة. وتمنح هذه المكونات أوزانًا متساوية، ويدل ارتفاع الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر وهذا يعني وضعًا أفضل من حيث مؤشرات ثروة دول الاقتصاديات الناهضة.

دليل المؤشر[2] : يتراوح كل مؤشر فرعي بين"0–100" حيث الرصيد الإجمالي للمؤشر المركب هو 300 نقطة، ويدل رصيد (صفر) على أسوء أداء ورصيد 100 على أفضل أداء، وكلما كان التوازن اكبر زادت فرص تكوين الثروة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل ويقارن رصيد المؤشر بنتائج خمس دول متقدمة (اليابان، هولندا، سنغافورة، اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية) اختيرت بهدف قياس المكتسبات التي حققتها الدول النامية والناهضة مقارنة بالتميز الذي حققتها الدول المتقدمة.

وبالنسبة للبيئة المعلوماتية فمن بين الواحد والعشرين عنصرا التي تكونها، تشكل عناصر البيئة الرقمية حيزا مهما وتخص:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001، ص100.

[2] عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص44.

عدد أجهزة الحاسوب المنزلية لكل 1000 نسمة، خطوط الهاتف الثابتة والخلوية (لكل 10000 نسمة)، نسبة استخدام الإنترنت (على إجمالي السكان) وأخيرا الإنفاق الحكومي على تكنولوجيا المعلومات .

ثامنا: مؤشر التنمية البشرية[1]

يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام 1990 ويضم مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب 162 دولة في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع و متوسط وضعيف) وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة لجهة احتساب معدل الدخل الفردي. وأضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الاجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلا على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسة والاقتصادية. كما وضع مؤشر الفقر للدول النامية ومؤشر الفقر للدول المتقدمة لجذب الانتباه مباشرة إلى مدى الحرمان والفقر داخل القطر.

مكونات المؤشر: يتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاثة مكونات هي:

- طول العمر: يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح في حديه الأدنى والأقصى ما بين 25 سنة الى 85سنة.

- المعرفة: يقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح ما بين صفر و 100 %.

- مستوى المعيشة: يقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40.000 دولار.

دليل المؤشر:

-مؤشر تنمية بشرية عال (80% وأكثر)

- مؤشر تنمية بشرية متوسط (من 50% إلى 79%)

- مؤشر تنمية بشرية منخفض (أقل من 50%)

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001، ص116.

الفرع الثاني : المؤشرات الإقليمية

هناك مؤشرات إقليمية اقتصرنا على تلك التي تصدرها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار نذكر بعضها كما يلي:

أولا:المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

"قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في محاولة منها لقياس أداء الاقتصاديات العربية وتوصيف مناخ الاستثمار في عام 1996 بتأسيس مؤشر يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار، وقد شمل المؤشر ثلاث مجموعات هي السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة المعاملات الخارجية"[1] وهذا كالتالي:

1- مؤشر العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي : "ويستخدم لتلخيص وتطوير السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد"[2].

وتعطى الدرجات حسب تغير هذا المؤشر على النحو التالي[3]:

-انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بنقطة مئوية واحدة = صفر.

-ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط مئوية = سالب درجة واحد.

-ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى أقل من عشر نقاط مئوية = سالب درجتين.

-انخفاض العجز بنقطة مئوية إلى نقطتين ونصف النقطة = درجة واحدة.

-انخفاض العجز بنقطتين مئويتين إلى ثلاث نقاط ونصف النقطة = درجتان.

-انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط ونصف النقطة = ثلاث درجات.

2- مؤشر العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي" : ويستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد"[4].

وتعطي الدرجات حسب تغير هذا المؤشر على النحو التالي[5]:

-ارتفاع العجز بنقطتين مئويتين ونصف النقطة إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحد.

-ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى أقل من عشر نقاط = سالب درجتين.

[1] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص102.

[2] عبد الحميد بوخاري، مرجع سابق، ص46.

3 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001 ، ص 49.

[4] عبد الحميد بوخاري، مرجع سابق، ص46.

[5] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001 ، ص 50.

-ارتفاع العجز بأكثر من عشر نقاط مئوية = سالب ثلاث درجات.

-انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بنقطتين =صفر.

-انخفاض العجز بنقطة مئوية إلى أقل من نقطتين = درجة واحدة.

-انخفاض العجز بنقطتين مئويتين إلى أقل من أربع نقاط = درجتان.

-انخفاض العجز بأكثر من أربع نقاط مئوية = ثلاث درجات.

3-مؤشر معدل التضخم : "ويستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد"[1].

وتعطي الدرجات حسب تغير هذا المؤشر على النحو التالي[2]:

-انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بأربع نقاط ونصف النقطة = صفر.

-انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = درجة واحدة.

-انخفاض معدل التضخم بخمس نقاط مئوية إلى أقل من خمسة وعشرون نقطة = درجتان.

-انخفاض معدل التضخم بأكثر من خمسة وعشرون نقطة مئوية = ثلاث درجات.

ويتم قياس التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو التالي[3]:

-أقل من 01 عدم تحسن مناخ الاستثمار؛

-من 01 إلى 02 تحسن مناخ الاستثمار؛

-من 02 إلى 03 تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

[1] عبد الحميد بوخاري، مرجع سابق، ص46.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001 ، ص 51.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001 ، ص 52.

ثانيا: المؤشر المركب لمناخ الاستثمار[1]

تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءا من 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للإستثمار، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2004 ، ص104

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تدويل النشاطات الاقتصادية ولعل أبرزها ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لقي اهتماما بالغا عند الكثير من الاقتصاديين عبر مختلف الأزمنة، مما جعل أبحاثهم ونظرياتهم تبحث في تلك الدوافع التي تجعل من المستثمر الأجنبي أو الشركات متعددة الجنسيات تقوم بالاستثمار المباشر في الخارج.

وعليه فلقد عرف الفكر الاقتصادي عدة نظريات في هذا المجال تباينت في تحليلها أحيانا وتقاربت أحيانا أخرى، وهذا حسب الأسس التي ارتكز عليها كل منها.

سنقوم في هذا المبحث بإلقاء الضوء على أهم النظريات التي حاولت تفسير تحركات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي، وقد عرضنا هذا في مطلبين استنادا على عامل الزمن، فجمعنا بعضها تحت مسمى التفسير التقليدي و الأخرى تحت مسمى التفسير الحديث.

المطلب الأول:التفسير التقليدي

لقد تعددت النظريات التقليدية التي حاولت تفسير تحركات الاستثمارات الأجنبية المباشر على ضوء معالم الاقتصاد أنذاك، وسوف نقتصر على أبرزها وهي النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية ونظرية الميزة الاحتكارية ونظرية عدم كمال الأسواق.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية[1]

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط.

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات.

وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

-ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

[1] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان للموسم 2011/2010،ص ص 10-11.

-قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

-إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

-قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.

-وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية .

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية .

الفرع الثاني:النظرية النيوكلاسيكية (معدل الفائدة) لـ:أولين 1933 و كيمب[1]1964

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، كما أن أسواق رأس المال ليست بالقدر الكافي من التطور في الكثير من الدول وخاصة النامية منها.

ومن ثم فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال يتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد.

كان أولين أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة. كما تم تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر على يد ماكدوجال (1960)، وأيضا كيمب (1961- 1964).

الانتقادات الموجهة إلى النظرية النيوكلاسيكية.

-لم تميز النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فأسباب وآثار كلا النوعين مختلفان.كما أن هذه النظرية عاملت الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي، ولم تأخذ في الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن فضلا عن رأس المال، التكنولوجيا، والمهارات، والإدارة.

[1] ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(الجزائر،تونس،المغرب) دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع :اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر – باتنة- السنة الجامعية 2008/2007 ، ص ص 33-34.

– لم يستطع النموذج أن يشرح قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بين دولتين أ و ب في نفس الوقت، كما أنه لم يقدم تفسيرا لتفضيل الشركات القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من التصدير؛

–قامت هذه النظرية على افتراض وجود المنافسة الكاملة، وهي حالة غير محققة في كل الظروف. حيث أن الكثير من حالات الاستثمار الأجنبي المباشر تقوم على وجود حالة احتكارية للشركة الدولية.

الفرع الثالث: نظرية الحماية

"يقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، أو أي شكل أخر وذلك لأطول فترة ممكنة، ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها"[1].

"تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر و تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات و يذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية .و من تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

و كان (هايمر) أول من وضّح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

و قد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا و يركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل لعنصر العمل و الميزة التنافسية و لم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة"[2].

[1] منور اوسرير و عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة شلف، ص ص 113- 114.

[2] رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، .الطبعة الأولى، 2002 ، ص49 .

"ولكنّ هذه النظرية أصبحت قليلة الجدوى، بسبب أن الممارسات الحمائية يمكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة قد تكون أكثر فعالية مثل ضوابط حماية براءات الاختراع عبر العالم التي تضمنها المنظمات الدولية.

كذلك أنَّ هذه النظرية لا تعطي اهتماما كبيرا إلى الإجراءات والسياسات الحكومية في الدول المضيفة التي قد تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسات وإجراءات الحماية التي تمارسها الشركات"[1].

الفرع الرابع: نظرية عدم كمال الأسواق

"تم صياغتها من طرف الاقتصادي الكندي stephane hymer في محاولة منه لتفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظل عدم كمال الأسواق"[2]

"تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها، وأن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة المشروعات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة، وفى هذا المجال يرى Hood & young أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعنى انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع والخدمات المقدمة، وكذلك مدخلات الإنتاج تتصف بالتجانس، ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات الأجنبية في مثل هذه الأنواع من نماذج السوق"[3].

وتبعا لهذه النظرية فان تفضيل الشركات الدولية للاستثمار في الدول المضيفة يرتكز بالأساس على العوامل التالية[4]:

-تفوق الشركات متعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا.

-توفرها على المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية أكثر من مثيلاتها في الشركات الوطنية.

-وجود اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات ومنتجات الشركات الوطنية.

-ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة من طرف الدول المضيفة مما يقف عائقا أمام تصدير منتجات تلك الشركات من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص ص398 -399.

[2] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص45.

[3] شوقي جباري، تدويل اعمال الشركات متعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد2014/01، ص ص67-68.

[4] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص ص53- 54.

وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات أهمها[1]:

-افتراض إدراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص وقيود الاستثمار بجميع دول العالم، ويعتبر هذا الافتراض غير واقعي من الناحية العملية.

- لم تقدم هذه النظرية أي تفسيرات مقبولة لأسباب تفضل الشركات متعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.

المطلب الثاني:التفسير الحديث

لقد شهد العصر الحديث ظهور نظريات جديدة حاولت تفسير تحركات الاستثمارات المباشرة على المستوى الدولي وهذا في ظروف ومعالم اقتصادية جديدة، ولقد اخترنا أبرزها وهي: نظرية دورة حياة المنتوج، نظرية توزيع المخاطر، النظرية الانتقائية، نظرية الميزة النسبية.

الفرع الأول: نظرية دورة حياة المنتوج[2]:

في عام 1960 قام vernon raymond بنشر مقال اتبعه في عام 1970 بكتاب، حاول من خلالهما تفسير أسباب انتشار الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة و الدول المتقدمة بصفة عامة.

ارتكز تحليل فرنون على سلوك الشركات الأمريكية في عقدي الخمسينات و الستينات، إذ أكد على أن هذه الشركات و بحكم امتلاكها لرأس المال، و اهتمامها بالبحث و التطوير، و زيادة إنفاقها لتشجيع الابتكار، وارتفاع مستويات أجور عمالتها، كلها عوامل أعطتها القدرة الكافية لابتكار منتج جديد لا تستطيع بلوغه شركات دول اوربا الغربية (لافتقارها للعوامل السابقة بنفس المستوى)، كما أن ارتفاع متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية عن أي بلد آخر في العالم في تلك الفترة، عامل مشجع على ابتكار منتجات جديدة، لأنها سوف تقابل بطلب استهلاكي محلي مرتفع، و بمرور الوقت فإن الفجوة التكنولوجية بين الشركات الأمريكية و الأوربية

[1] منور اوسرير و عليان نذير، مرجع سابق، ص 110.

[2] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق

سوف تزول، وبالتالي فان التكنولوجيا تصبح أكثر نمطية، مما يؤدي إلى قيام منافسة حـــادة بينهما في إنتـــاج و تسويق هذا المنتج، ولكي تتكيف الشركات الأمريكية صاحبه الاختراع مع هذه المنافسة، فإنها تقوم بتوسيع خطوط إنتاجها إلى الدول النامية لتخفيض تكاليف الإنتاج (لأنها أصبحت العامل المحدد لمستوى المنافسة و بالتالي لموقع الإنتاج) لحماية أرباحها، و الحفاظ على نصيبها من الأسواق الخارجية.

ولقد استطاع فرنون أن يبرر ما توصل إليه عبر استخدامه لنموذج يعرف **بدورة حياة المنتوج** والذي حاول من خلاله تفسير كيفية قيام الاستثمار الأجنبي من طرف الشركات متعددة الجنسيات (الأمريكية) ومن ثم كيفية توسعها من جهة، ومن جهة أخرى تفسير أسباب انتشار الابتكارات و المعارف التكنولوجية في الدول المضيفة (الدول النامية خاصة) وكذلك الدول المتقدمة الأخرى، وهذه الدورة تتضمن أربعة مراحل رئيسية، ولتوضيح ذلك جليا نستعين بالشكل الأتي :

الشكل رقم:(1-1) دورة حياة السلعة ومراحل تطورها

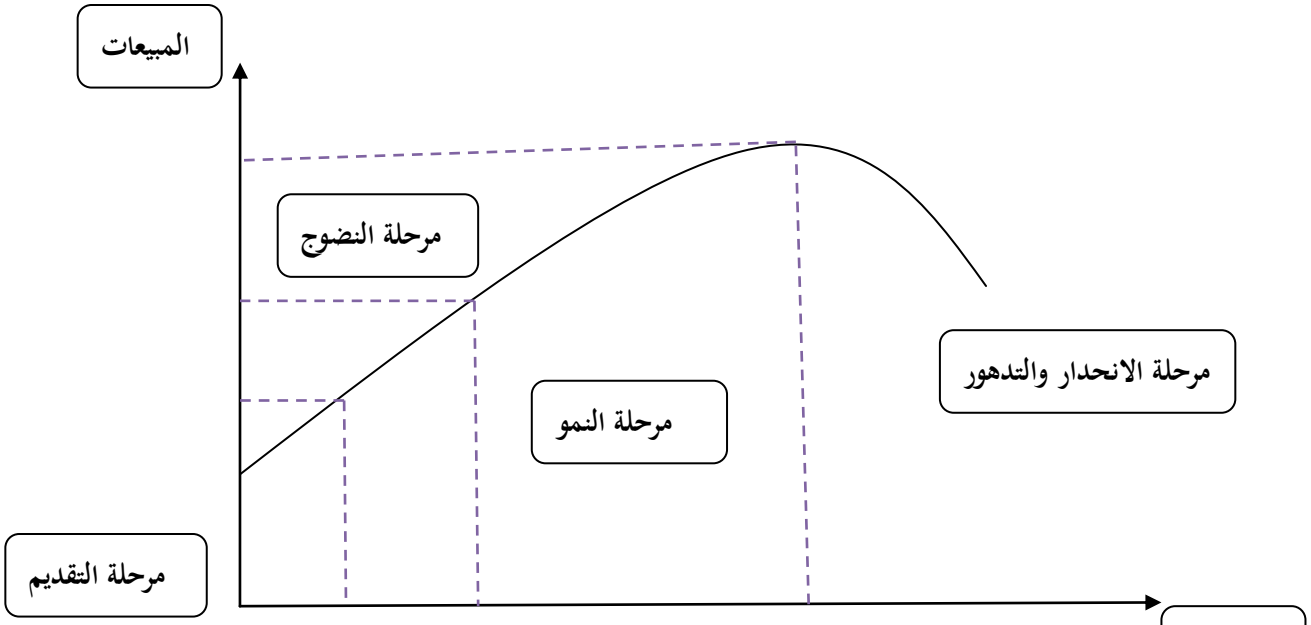

المصدر : علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، الأردن ، دار الحامد ،2007 ، ص168

بالنظر إلى الشكل السابق هناك أربعة مراحل رئيسية هي :

- المرحلة الأولى: وفيها يتم اختراع المنتوج الجديد وإنتاجه وبيعه في الدولة المبتكرة (الولايات المتحدة الأمريكية مثلا). والتي تتوفر على شروط الابتكار من الموارد المالية و التنظيمية اللازمة لإجراء البحوث (جانب العرض)،

كما أن لديها عددا كبيرا من المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة والأذواق العالية، مما يسمح باختبار المنتوج الجديد في الدولة الأم (جانب الطلب)، كما نجد في هذه المرحلة أن حجم الإنتاج من هذا المنتوج يفوق مستوى الطلب المحلي، مما يستدعي ضرورة البحث عن الأسواق الخارجية من خلال تصدير كميات منه إلى دول متقدمة أخرى ذات ظروف طلب مشابهة.

– المرحلة الثانية: فيها تقوم الدولة المخترعة بتعظيم إنتاجها و صادراتها إلى الأسواق الدولية، ومن ثم تعظيم أرباحها نضرا لتحكمها في الأسعار، بالإضافة إلى استمرار التباين التكنولوجي بينها وبين الدول المتقدمة الأخرى المفتقدة للمعارف المختلفة المستخدمة في صناعة هذا المنتوج، كما تبدأ في هذه المرحلة بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع باستيراد هذا المنتوج.

– المرحلة الثالثة: وفيها تتوقف الدول المتقدمة الأخرى عن استيراد هذا المنتوج من الدولة الأم نظرا لامتلاكها للمعارف التكنولوجية المستخدمة في إنتاجه، بل وتبدأ في تصديره، مما يؤدي إلى قيام منافسة شديدة بينها وبين الدولة المخترعة خاصة في ظل زيادة الطلب على هذا المنتوج من طرف الدول النامية المختلفة، لذلك تقوم شركات الدولة المخترعة بنقل خطوط إنتاجها إلى الدول المتقدمة الأخرى في إطار استرتيجية دفاعية لتخفيض تكاليف النقل والعمالة المرتفعة.

– المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة تنخفض أهمية العامل التكنولوجي في تكلفة الوحدة المنتجة، وتصبح تكلفة العمل و مدخلات الإنتاج الأخرى ذات أهمية اكبر، لذلك تقوم شركات الدولة صاحبة الاختراع (للتكيف مع المنافسة الشديدة التي تواجهها من طرف الدول المتقدمة الأخرى)، بنقل إنتاجها إلى الدول النامية التي تتوافر على الخصائص السابقة الذكر، لتخفيض تكاليف الإنتاج (توافر العمالة و المواد الأولية بتكاليف منخفضة وتنافسية)، هذا ما ينعكس في بداية الانخفاض التدريجي لصادرات الدول المتقدمة الأخرى لكون أن الدول النامية التي كانت تستورده أصبحت قادرة على إنتاجه محليا، وتبدآ في تصديره إلى الدولة المخترعة والى الدول المتقدمة الأخرى .

لكن ثمة عدة انتقادات وجهت لهذه النظرية منها :

– اهتمامها بالاستثمار المتعلق بالمنتوج الجديد، دون الاستثمار المتعلق بالمنتجات الموجودة في الأسواق مسبقا.

– ركزت في تحليلها لدوافع الاستثمار في الخارج على سعي الشركات إلى الحفاظ على نصيبها من الأسواق الخارجية من خلال استغلال تكاليف الإنتاج المنخفضة في الدول المضيفة (المتقدمة و خاصة النامية)،

و بالتالي فقد أغفلت العديد من الدوافع الأخرى المؤثرة في القرار الاستثماري للشركات والتي قد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

– صحيح أن هذه النظرية تفسر انتقال الابتكارات و المعارف من الدول المخترعة إلى الدول النامية، ويؤيد الواقع العملي ذلك في بعض السلع، كالحاسبات الآلية، لكن من الصعب تطبيق هذه على كل المنتجات خاصة تلك التي تتميز بتكنولوجيا دقيقة و متطورة و معقدة، إذ تظل الدولة صاحبة الاختراع محتكرة للمعارف المستخدمة في إنتاجها، أضف إلى ذلك فان التكنولوجيا المحولة وفق نموذج دورة حياة المنتوج إلى ا لدول النامية متقادمة، تبقي على الفجوة بينها وبين الدولة المخترعة، وما يؤكد ذلك هو عدم تمكن اغلب الدول النامية من ابتكار منتجات ذات مستوى تكنولوجي متطور.

الفرع الثاني: نظرية توزيع المخاطر[1]

ركز كوهين "1975" على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر. فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة، والولوج إلى أسواق جديدة، أو تقليد منتجات الشركات الأخرى (بينيت 1996). أكد كوهين على أن أسلوبه يحتوي على قدرة شرح قوية لأسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر.

فعلى سبيل المثال فإن هذه النظرية قادرة على شرح أسباب قيام الشركات الكبرى بالاستثمار في الخارج، وذلك نظرا لان الشركات الكبرى تواجه خطرا اكبر. كما أنها تشرح حالة حدوث الاستثمار المباشر من كلا الدولتين كما لو قامت انجلترا بالاستثمار في أمريكا وقيام أمريكا بالاستثمار في انجلترا.

فوفقا لنظرية توزيع المخاطر، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها. فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التشتيت أو التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى. فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة "بعدم وضع البيض في سلة واحدة ". فربما تقوم الشركة بعملية التوزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض أو مع اقتصاد الدولة الأم.

[1] رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 47-48.

وقد أجرى لكليج (1989) استبيان على الرؤساء التنفيذيين لـ193 شركة في 15 دولة من دول أوربا الغربية. أكد هؤلاء التنفيذيين على أن التوزيع الدولي للمخاطر من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أساسي لاستمرار نمو شركاتهم.

تقييم النظرية :

ولكن توزيع المخاطر بلا شك يمثل واحد من بين أهداف المستثمرين، و إلا فإنها يمكن ان تقوم بالاستثمار غير المباشر ولن تقوم بالاستثمار المباشر، كما لم تستطع تلك النظرية تقديم تفسيرا مقنعا للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها (تشين 1966) .

وربما تجد تلك النظرية جانب من التطبيق في حياتنا المعاصرة. فما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر2001 كان بمثابة ضربة قاصمة للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي. ولكن قد يرد على ذلك بان ما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على السوق والاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية ومن ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة .

الفرع الثالث: النظرية الانتقائية

"لقد طور جون دينينغ J.Dunning المنهج الانتقائي وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاث مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في النظريات الثلاثة التالية:
نظرية المنظمات الصناعية، نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، ونظرية الموقع.
فوفقا للنظرية الانتقائية فإن الشركة تقوم بالاستثمار في الخارج لاعتبارات راجعة إلى الشركة ذاتها، واعتبارات الموقع في الدولة المضيفة، التي تجعل من المفيد قيام الشركة بالاستثمار في دولة دون أخرى، وامتلاك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل، في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة، وأن للشركة الأفضلية في الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج، على الاستخدامات البديلة لهذه المزايا كالتصدير أو التراخيص، وأن تتوافر للدولة المضيفة الاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور، اتساع السوق، توافر المواد الأولية ويرى دينينغ عام 1992، أنه يوجد اتفاق على نطاق واسع، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر الثلاثة عوامل السالفة الذكر،

وأعتبر أيضا أنه إذا أمكن تدويل الميزات الراجعة للملكية، فإن الشركة ستفضل كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير على منح التراخيص"[1].

والشكل التالي يوضح الحالة التي تختار فيها الشركات متعددة الجنسيات القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بديلا عن الصيغ الأخرى (وفق هذه النظرية)

الشكل (1–2): أشكال تدويل الشركات متعددة الجنسية لأنشطتها خارج حدود الدولة الأم

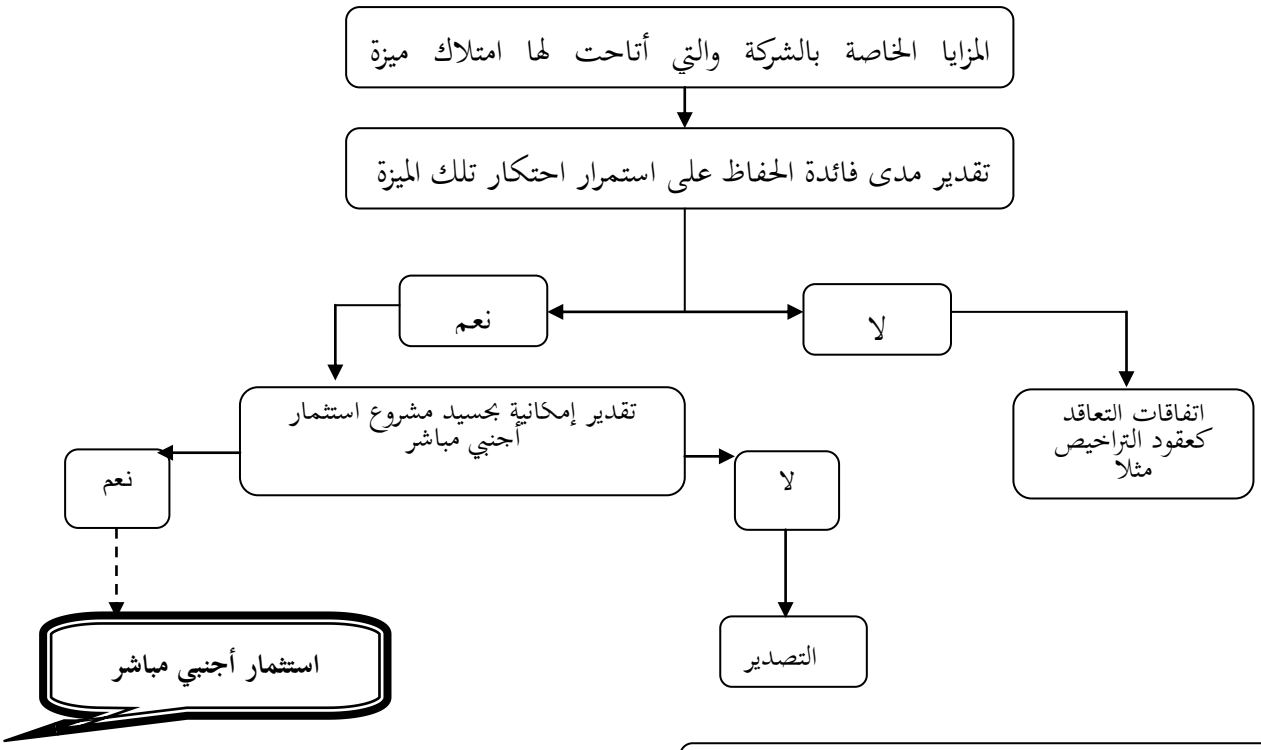

المصدر: عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص 52

"ولتحديد الصيغة الواجب اتخاذها من طرف الشركات متعددة الجنسيات في إطار توسيع نشاطها خارج حدود الدولة الأم، قام Dunning بصياغة ما يعرف بنموذج *OLI بيّن من خلالها أن محددات توطن الشركات في الخارج مرهونة بتوفر المزايا التالية:

- المزايا الخاصة بالشركة (les avantages spécifiques d'une firme).
- مزايا الموقع (les avantages des lieux d'implantation).
- مزايا التدويل (les avantages de l'internalisation).

[1] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية، مصر،2001، ص49 .

* هو اختصار لـ:**O**wnership advantages ;**L**ocation advantages ;**I**nternaliation specific advantages

وتتحدد الأنماط التي يتم بها اختراق الأسواق الخارجية وفقا لمدى توافر المزايا السابقة الذكر كما سيأتي توضيحه في الجدول التالي، والملاحظ أن المزايا الخاصة بالشركة تعتبر شرطا ضروريا وأساسيا لاختراق الأسواق الخارجية وهي العنصر المشترك بين مختلف الأنماط داخل النموذج"[1].

الجدول رقم (1-1): أنماط اختراق الأسواق الأجنبية حسب النموذج الانتقائي

أنماط دخول السوق	المزايا الخاصة بالشركة	مزايا الموقع	مزايا التدويل
الاستثمار الأجنبي المباشر	+	+	+
التصدير	+	-	+
اتفاقيات التعاقد	+	-	-

تدل علامة (+) على توافر المزايا، وتدل (-) على عدم توافر المزايا.

المصدر: عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص53

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية[2]:

حاولت هذه النظرية الإجابة على التساؤلات الجوهرية لشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

-لماذا تدويل الإنتاج؟

-أين يتم تدويل الإنتاج؟

-كيف يتم الدخول للأسواق الخارجية؟

إلا أن هناك الكثير من المسائل لم تتمكن النظرية من حلها منها:

-افتراض النموذج أن التعاقدات يتم استخدمه في حالة توافر مزايا الملكية للشركة فقط، بينما عمليا يمكن أن يستخدم هذا الأسلوب في حالة توافر مزايا الملكية ومزايا الموقع أيضا .

فعلى سبيل المثال، افترضت النظرية أنه كلما زاد نمو اقتصاد ما، فقدت الشركات الأجنبية تدريجيا ميزتها في التوطن في البلد المضيف نظرا لارتفاع تكلفة الإنتاج التي تزيد مع النمو الاقتصادي، وهذا لا يتفق مع استمرار ميزات التوطن في البلدان المتقدمة، حيث تعتبر أكثر المناطق توطنا للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

[1] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص ص 52- 53.

[2] ساعد بوراوي، مرجع سابق ، ص ص 40-41.

– لم تتمكن النظرية من تفسير ظاهرة التملك والاستحواذ التي تقوم بها بعض الشركات الدولية، والتي عادة ما تكون لخدمة استراتيجياتها مما يتجاوز تحليل المزايا (OLI) ؛

–لا تمتلك بعض الشركات من الدول النامية الميزات الاحتكارية المتمثلة في التكنولوجيا ورأس المال، ومع ذلك فهي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الإنتاج كثيف العمالة، وانخفاض التكاليف، والاعتماد على القدرات الشبكية في الدخول، والاستثمار في الأسواق الدولية.

الفرع الرابع: نظرية الميزة النسبية

"رواد هذه النظرية هما (كوجيما و أوزاوا) و قد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية و تجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات و الأصول المعنوية للشركة و مثل التميز التكنولوجي وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

تؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات و الاختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصى بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلاّ بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجاري، حيث يختلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلا الاستثمارات الأمريكية ما هي إلاّ بديل للتجارة "[1].

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية[2].

–يقتصر تحليل هذه النظرية على الاستثمارات اليابانية في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، أين تركزت نشاطاتها في دول جنوب شرق آسيا، لكن الاستثمارات اليابانية توسعت في العقود الأخيرة، لتصل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. كما أن هذه الاستثمارات لم تعد مقتصرة على المؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم، بل تعدت إلى الشركات اليابانية العملاقة المتعددة الجنسيات التي توطنت في البيآت العالمية الملائمة لعمليتي الإنتاج والتسويق.

[1] رضا عبد السلام ، ، مرجع سابق،ص70.

2 رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص70 .

-كما يرى جون دينينج أن نظرية كوجيما تعاني من البساطة الشديدة في إطار مرجعيتها، وقصورها في وضع فهم تام لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقييم آثاره على مستوى الرفاهية.

ومن هنا نرى الاتجاهات المختلفة التي حاولت إعطاء تفسير حقيقي وواقعي للمحددات التي تقرر من خلالها الشركات متعددة الجنسيات نقل نشاطاتها بصفة مباشرة في هذه الدولة أو تلك.

والملاحظ أن كل هذه النظريات وبالرغم من القيمة المضافة التي أتت بها إلا أنها كانت محل انتقادات أبرزت قصور نظرتها وعيب تحليلها، ليبقى هذا الباب مفتوح من جديد على اجتهادات وأفكار في هذا المجال.

المبحث الرابع: حوافز ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

قصد النهوض بالاقتصاد وتحقيق نموه وتنميته، تسعى الكثير من الدول لا سيما النامية منها لمنح العديد من الحوافز التمويلية والضريبية وغيرها لكسب تدفقات أكثر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إلا أن قرار الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في بلد ما لا يتوقف فقط على هذه الحوافز، وإنما لاعتبارات كثيرة، وتشكل المخاطر المحتملة وسبل مواجهتها أو الحد منها لأي استثمار نقطة جوهرية في اتخاذ هذا القرار من عدمه.

لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب الأول يدرس الحوافز الممنوحة والثاني المخاطر المحتملة والثالث سبل مواجهة هذه المخاطر.

المطلب الأول: حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من تسابق الدول على منح الحوافز على اختلاف أنواعها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن النقاش حول مدى فاعليتها لا يزال مطروحا، وهذا ما سنتناوله في قادم الأسطر.

الفرع الأول: تعريف حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

"هي ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة لكامل الاستثمارات أو لبعضها، ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي كأن تهدف الدولة إلى توجيه الاستثمارات إلى مجالات يعزف عن الاستثمار فيها، وكذلك السعي إلى تنمية مناطق معينة، وبالتالي تأتي حوافز الاستثمار لتحقيق هذه الأهداف.

ويمكننا تعريف حوافز الاستثمار بأنها مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواءا المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة (كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية

الإستثمار، توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها، تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها...إلخ"[1].

وعرفها المشرع الجزائري على أنها:" مجموع الإغراءات و التشجيعات التي تقدمها الدولة لاستقطاب المستثمر للاستثمار في مجال معين، و قد يؤخذ شكل الامتياز باعتباره عقد يخوّل بموجبه الدولة حق انتفاع بقطعة ارض متوفرة تابعة لأملاكها الخاصة سواء بالنسبة لشخص معنوي أو طبيعي يخضع للقانون الخاص ، مقيما أو غير مقيما، أو مؤسسة عمومية اقتصادية تخضع للقانون الخاص ، و تستعمل تلك الأرض أساسا لإقامة المشروع الاستثماري في منطقة خاصة"[2].

الفرع الثاني: أنواع حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: الحوافز التمويلية: والتي منها[3]:

-منح قروض بفائدة منخفضة لتمويل مشاريع الاستثمار الأجنبي.

-أولوية تخصيص العملات الأجنبية لشراء مختلف المعدات والتجهيزات.

ثانيا:الحوافز المالية (الضريبية): وتشمل خصوصا[4]:

- الإعفاء الضريبي: هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي، نطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل، وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين (2)إلى خمس (5) سنوات وقد تصل إلى 15سنة في بعض الدول، وفي بعض الدول الأخرى كالسنيغال يمنح الإعفاء الضريبي للمستثمر الأجنبي على أرباحه خلال الفترة الزمنية المحددة إلى أن يصل مجموع أرباحه إلى % 100 من قيمة رأس المال المستثمر عندها ينتهي الإعفاء حتى وإن لم تنته الفترة الزمنية للإعفاء الضريبي.

[1] طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص 316.

2 المرسوم التنفيذي رقم 322/94 المؤرخ في 1994/10/17

[3] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق،ص 98.

[4] طالبي امحمد، مرجع سابق، ص ص 317-318.

غير أن طريقة الإعفاء الضريبي يشوبها العديد من المشاكل والعيوب منها:

- مشكلة تحديد تاريخ بدء الإعفاء الضريبي فهل تحتسب من تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع أم من تاريخ بدء الإنتاج.
- عند تحقق أرباح ضئيلة عن المشروع الاستثماري أو خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاط فهذه الخسائر لا يتحقق عليها ضرائب في الأصل.
- لجوء المستثمر إلى تصفية المشروع بعد نهاية الإعفاء الضريبي خاصة إذا كان المشروع تجاريا أو صناعات استهلاكية، وربما إنشاء مشروع آخر جديد للتمتع من الإعفاء من جديد في نفس الدولة أو الانتقال لدول أخرى ليتمتع بإعفاء جديد.

- التخفيضات الضريبية: هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، معنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءا على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

- المعدلات التمييزية: ويقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.

- نظام الاهتلاك: يعتبر الاهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة، من خلال حساب القسط السنوي للاهتلاك، ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الاهتلاك المطبق وكلما كان قسط الاهتلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.

- إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة : وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، و هذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.

ثالثا:حوافز أخرى(غير مباشرة) [1]

تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد

[1] منور اوسريرو عليان نذير، مرجع سابق، ص 121.

المستثمر بمعلومات عن السوق، توفير المواد الخام، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق، والمساعدة في التدريب، تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من ارض ومبان ومرافق عامة، بأسعار تقل عن الأسعار التجارية، وتسهم هذه الحوافز في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع.

الفرع الثالث: مدى فعالية هذه الحوافز

"ذهبت العديد من الدراسات مثل هيلينر(1973) ، ويلس (1986) ، ورولف (1993) إلى إعطاء حوافز الاستثمار التي توفرها الدولة المضيفة اهتمام أكبر، وأهم أشكال حوافز الاستثمار تتمثل في الحوافز الضريبية.

ولكن خلال المناقشات والمفاوضات الخاصة بإعداد اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف (MAI) و التي جرى الإعداد لها في إطار أعمال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، أبدى بعض الخبراء تشككهم حول مدى فعالية الحوافز الضريبية كعنصر مؤثر في القرارات طويلة الأجل للشركات المتعددة الجنسيات، وكذا انتقاد بعض المنظمات الدولية وأعضاء (OECD) المغالاة في منح الإعفاءات والحوافز الضريبية وأنها تعتبر إهدار للموارد المالية للحكومات، بالإضافة إلى أن الحوافز تعطي ميزة للدول الغنية التي تستطيع تقديمها، وعلى الجانب الآخر فقد طالبت بعض الدول والتي دعيت لحضور المناقشات بضرورة الحوافز وذلك لتعويض ارتفاع درجة المخاطر في الدول خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

كذلك فإن تجارب العديد من البلدان النامية في منح الحوافز والإعفاءات الضريبية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لم تبلغ أهدافها وتعط ثمارها فكثيرا ما تنطوي التشريعات الضريبية على تفضيل المستثمرين الجدد، بالإضافة إلى أن الإعفاءات الضريبية غالبا ما تمنح عن طريق إجراءات إدارية معقدة تشجع على الفساد الإداري، وبالتالي فإن دور الإعفاءات الضريبية كمخفف للتكاليف ومعظم للعوائد لا يعود له أي مفعول باعتبار أن الفساد الإداري يمثل أعباء إضافية بالنسبة للمستثمر"[1].

" بعد تناولنا للأنواع المختلفة لحوافز الإستثمار...فإنه يجب التأكيد على ما يلي:

[1] طالبي محمد،مرجع سابق،ص ص 318- 319.

- إن البيئة المواتية وإطارها المؤسسي هي أهم المقومات لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، أما الحوافز والإعفاءات فما هي إلا عوامل ثانوية في هذا المجال.
- إن الإفراط في تقديم حوافز الإستثمار قد يؤدي إلى المزيد من الأعباء على الدول النامية المضيفة، وفي ضوء عدم توافر المعلومات الضرورية عن المشاريع الإستثمارية المختلفة التي تعرضها الشركات الأجنبية، وعدم القدرة على احتساب المزايا والاعباء المترتبة على تلك الاستثمارات بدقة كافية، فإن الوضع قد يؤدي الى خسائر مؤكدة لتلك الدول، حيث أن الدول النامية المضيفة قد تقدم حوافز تفوق قيمتها ما تحققه من مكاسب من جراء هذه الاستثمارات.
- أما فيما يتعلق باتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف MAI والخاصة بموافقة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي OCDE على بند يتضمن الحد من استخدام حوافز الاستمار، فيجب على الدول النامية ومن بينها الجزائر أن تعمل سويا على استناء الدول النامية من هذا البند ولو لفترة انتقالية معقولة.
- يجب على حكومات الدول المضيفة عند اقرارها للسياسة الخاصة بحوافز الاستثمار أن تتنبه الى مسألة هامة وخطيرة وهي أن هناك احتمالات قوية لقيام جماعات ضغط معينة بمحاولة الضغط والتأثير على حكوماتها في اتجاه اقرار المزيد من حوافز الاستثمار والتي تفوق دوما المزايا المترتبة على مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر.
- إن الجزائر كغيرها من الدول التي تمر بمرحلة انتقال تسعى الى تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال الاجراءات التشريعية والإدارية والجبائية، عليها صياغة نظام للحوافز والاعفاءات والامتيازات التي تمنح للشركات متعددة الجنسيات يمتاز بالكفاءة والفعالية وذلك بمراعاة خصوصية الإقتصاد الوطني، ويقصد بالخصوصية مشاكله وأولوياته بحيث يتم التمييز عند منح الحوافز بين الشركات وفقا لمساهمتها في التخفيف من حدة المشاكل ووفقا لأولويات الاقتصاد الوطني"[1].

[1] زيدان محمد، الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، ص ص127- 128.

المطلب الثاني :مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

و يمكننا تقسيمها إلى مخاطر سياسية و أخرى اقتصادية.

الفرع الأول: المخاطر السياسية[1]

تعرف المخاطر السياسية بأنها الأوضاع و الإجراءات الجديدة التالية لإنشاء المشروع الاستثماري و التي تحد من نشاطه أو تمنعه مؤقتا أو بصفة نهائية أو النزع التعسفي لملكيته (التأميم) و هو أشد هذه الأخطار.

و تختلف هذه المخاطر من بلد إلى آخر و هي ثلاثة أنواع : مخاطر تؤثر على الأرواح و الممتلكات، ومخاطر تؤثر على التشغيل، وأخرى تؤثر على العمليات المالية كتحويل الأرصدة.

و عادة ما يتعرض الاستثمار الأجنبي إلى هذه المخاطر نتيجة " تغير النظام الحاكم و ما قد يتبعه من تغير في الاتجاهات السياسية و الاقتصادية للنظام الجديد، و المخاطر الناجمة عن حالات عدم الاستقرار مثل :حوادث الشغب، و حوادث العنف و الإرهاب. كذلك قد تدفع الشركة الدولية ثمن سوء العلاقات بين دولتها و بين الدولة المضيفة.

و الجدير بالذكر أن بعض الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية أو القرارات الأممية تعرقل نشاط الشركات الدولية في بعض الدول أو بعض مجالات النشاط. فدول جامعة الدول العربية وقعت على اتفاقية تحرم التعامل مع الشركات الإسرائيلية و تقاطع أي شركة أجنبية تتعامل مع إسرائيل و قد اضطرت شركة ماكونالدز في أغسطس 1999 إلى إغلاق فرع لها أنشأته داخل مستوطنة إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد أن هدد العرب بوقف التعامل مع شركة ماكدونالد.

و لنتذكر الحصار الاقتصادي على ليبيا و على العراق و على دول أخرى يمنع تعامل الشركات الدولية مع هذه الدول في حدود ما ينص عليه قرار الحصار. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تمنع شركاتها الدولية النفطية من التعامل مع إيران. و ليس المقام هنا لعرض كل أشكال الأخطار السياسية التي تعرقل انسياب الاستثمار خارج حدوده الوطنية، و إنما التأكيد على أنه لا توجد دولة خالية من المخاطر السياسية كما أن مصدر هذه المخاطر ليس بالضرورة والدوام هو البلد المضيف للاستثمار. فقد يكون البلد المصدر للاستثمار أو هيئة إقليمية أو دولية مثل جامعة الدول العربية أو منظمة الأمم المتحدة أو الهيئات التابعة لها هي مصدر هذا النوع من الأخطار.

[1] عبد الكريم بعداش،الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005 رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية. جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، السنة الجامعية 2008/2007.ص ص 122-123.

و تعاني الشركات الأمريكية بصفة خاصة، و الغربية بصفة عامة، من آثار السياسات السلبية لحكوماتها، ومن تاريخها الاستعماري البغيض. و كثيرا ما تتعرض هذه الشركات في دول عديدة لأعمال عنف وتخريب ردا على دعم الولايات المتحدة لإسرائيل. أو ردا على التاريخ السياسي السلبي الطويل لهذه الحكومة في المنطقة العربية.

الفرع الثاني: المخاطر الاقتصادية[1]

و تشتمل على المخاطر ذات الطبيعة التجارية و أخرى ذات الطبيعة المالية.

أولا:المخاطر التجارية: يمكن تلخيص أهم المخاطر التجارية التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي فيما يلي:

1 –خطر العائد على الاستثمار: يعتبر تحقيق الأرباح الهدف الأول والأساسي لانتقال المستثمر إلى الاستثمار خارج بلده، و ينبغي أن تكون هذه الأرباح أكبر مما يحقق في البلد الأصل، حتى يغطي المخاطر الأخرى .غير أن عدم توفر المعلومات الضرورية الكافية عن البلد المضيف أو تغيرها بسرعة يجعل توقعات تحقيق العائد المستهدف مضطربة.

2 –خطر المنافسة: قد يكون دافع المستثمر الاستثمار خارج وطنه الهروب من المنافسة المحلية، غير أنه ينبغي التأكد من خلو البلد المضيف من الوضع التنافسي المماثل لبلده الأصلي حاضرا و مستقبلا.

فالشركات الدولية تفضل الدخول إلى السوق الذي يمكن أن تتمتع فيه بمركز تنافسي جيد، و تهرب عادة من الأسواق التي تفتقد فيها ذلك . و على الشركة أن تضع في حسبانها حاضر و مستقبل مركزها التنافسي.

و من الأخطار التنافسية التي قد يواجهها المستثمر الأجنبي، الإجراءات التمييزية التي يتخذها البلد المضيف للاستثمار لفائدة المستثمر المحلي، مما يحسن في الوضع التنافسي لهذا الأخير على حساب المستثمر الأجنبي.و هذه أمور يحتمل وقوعها في المستقبل و من الصعب مواجهتها.

3– قيود الاستيراد: قد يتعدى أثر الرقابة على النقد الأجنبي في البلد المضيف للاستثمار إلى الحد من قدرة الشركة على استيراد الكميات اللازمة من المواد الأولية و قطع الغيار غير المتوفرة في السوق المحلي ،أو قد يضع البلد حدود كمية للواردات من بعض المواد أو يمنع استيرادها في حالة توفرها في السوق المحلي بغض النظر عن أسعارها و جودتها .و كلها حالات تؤدي بالمستثمر الأجنبي إلى تخفيض الإنتاج مما يزيد في تكلفة الوحدة الواحدة بفعل التأثير العكسي للتكاليف الثابتة.

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص123.

ثانيا: المخاطر المالية :و هي المخاطر التي تؤثر سلبا على الوضع المالي الحالي و المستقبلي للمستثمر، ومنها:

1 –خطر منع تحويل الأرباح إلى الخارج و/أو استرجاع رأس المال المستثمر[1] :أو تقييدها مما يفقد المستثمر الأجنبي تحقيق هدفه الأساسي. ففي حالة المنع الكلي أو الجزئي يصبح هذا المستثمر ملزما بإعادة استثمار أرباحه في نفس البلد أو اللجوء إلى طرق غير قانونية لتحويل أرباح استثماراته إلى بلدان أخرى أو إلى بلده الأصلي حسب ما يناسبه.

2 –خطر سعر الصرف[2]: والمتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي يتم استثمارها في البلد وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير ممكن أن يواجهه المستثمر الأجنبي مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا في هذه الدولة.

ولقد أثبتت التجارب الحديثة أن تقلبات أسعار صرف العملات من الممكن أن تؤدي إلى مخاطر اقتصادية جمة سواء على المستوى الكلي(كان تكون سببا مباشرا في حدوث التضخم) أو على المستوى الجزئي بضياع مكاسب المشروع على درجة قد تؤثر على بقائه واستمراريته.

3 – الازدواج الضريبي على الأرباح المحولة [3]:قد تخضع الأرباح المحولة من البلد المضيف للاستثمار إلى البلد الأصلي للمستثمر إلى ضريبة على الدخل للمرة الثانية في بلد هذا الأخير بعدما تكون قد خضعت لنفس الضريبة في البلد الذي تحققت فيه هذه الأرباح مما يقلص صافي أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق.ص124.

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص183.

[3] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص124.

المطلب الثالث :سبل مواجهة مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف المستثمر[1]

أفرزت لنا المنظومة الاقتصادية العالمية عدة سبل لمواجهة مخاطر الاستثمار في الخارج وهذا مرتبط بتنوع و تجدد هذه المخاطر التي تعترض كل مستثمر خارج البلد الأم، و حسب الظروف التي قد تسمح باستخدام سبيل دون آخر.

هناك مخاطر يمكن الاحتياط لها و أخرى لا يمكن ذلك خصوصا المخاطر السياسية، فأغلب المستثمرين الدوليين يعترفون ويوقنون بأن المخاطر التجارية يمكن التكيف معها بشكل فعال عند حدوثها، أما المخاطر السياسية فهي خارجة عن نطاق التدخل فلا يمكن لأحد التحكم فيها. لذلك فإنهم لا يبادرون للاستثمار في بلد أو آخر ما لم يتلقوا تأكيدا بأن المخاطر السياسية يمكن التحكم فيها. و يمكن الحد من المخاطر السياسية عن طريق تدابير عديدة من بينها أنواع الضمانات المختلفة.

و فيما يلي نعرض بعض الطرق الممكنة الاستخدام في مواجهة مختلف المخاطر.

الفرع الأول:تسيير المخاطر السياسية والاجتماعية

تتعامل الشركات الدولية مع هذه المخاطر على النحو التالي[2]:

تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإجراء دراسة لمناخ الاستثمار بما في ذلك الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلد الذي تنوي الاستثمار فيه، وتتخذ قرار الاستثمار بناء على ذلك فإذا كان البلد يعاني من وضع سياسي وامني غير مستقر نتيجة حرب، تتخذ الشركة قرارا بعدم الاستثمار وتسمح هذه الطريقة للشركة بالمفاضلة بين عدة دول قبل اتخاذها لقرار الاستثمار.

وتستعين الشركات متعددة الجنسيات ببعض الهيئات المتخصصة مثل NORD SUD EXPORT التي يقوم بترتيب الدول وفق سبعة مستويات حسب درجة المخاطر فإذا كان المستوى "1" او "2" فان هذا البلد يجب اجتنابه أما إذا كان المستوى"7" فهذا يدل على وضع الثقة، أي يمكن للشركة الاستثمار والتصدير وإنشاء مصارف كما يتضح من الجدول التالي:

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص ص 125- 128.

[2] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص125.

1(خطير)	بلد يجب اجتنابه
2(جد مرتفع)	بلد يجب اجتنابه
3(مرتفع)	ضرورة التامين
4(مرتفع بما فيه الكفاية)	ضرورة التامين
5(معتدل)	ضرورة التامين
6(ضعيف)	الثقة
7(تشبه المخاطر الموجودة في الدول الصناعية)	الثقة

الفرع الثاني: سبل مواجهة مخاطر منع أو تقييد تحويل الأرباح

و تتمحور هذه السبل في تقبل خسائر متعمدة أو تخفيض الأرباح إلى أدنى مستوى أو تحويل الخطر، و ذلك بإتباع عدة طرق منها:

أولا:التحايل على قيود تحويل رأس المال والأرباح [1]:يتم استخدام أسلوب نقل رؤوس الأموال بين الفروع من خلال التحكم في أثمان السلع والخدمات المتبادلة بين الفروع نفسها، إذ يتم نقل الأموال من الفروع الموجودة في البلدان التي تشترط إعادة استثمار الأرباح مثلا، إلى فروع أخرى في دول لا تشترط ذلك.

وقد قامت بعض الفروع الموجودة في الدول التي تفرض قيودا على إعادة تصدير رأس المال بشراء تجهيزات من الشركة الأم (أو احد الفروع الأخرى في دول أخرى)، وبطلب مساعدات تقنية، وقامت بإعداد فواتير بمبالغ خيالية كسياسة لتصدير الأموال والأرباح للشركة الأم أو لفروع أخرى في ظل القيود المفروضة.

ثانيا:تقديم قروض للفرع الأجنبي من طرف الشركة الأم بأسعار فائدة مبالغ فيها[2] :و هذا حتى في حالة عدم احتياج الفرع الأجنبي للقروض. و لكن الهدف هو خلق أعباء إضافية تؤثر سلبا على النتيجة النهائية لهذا الفرع.

ثالثا:استرجاع القروض حين تنخفض قيمة عملة بلد الفرع الأجنبي[3] :و هذا يحمل الفرع الأجنبي خسائر صرف معتبرة و بالتالي التخفيض في أرباحه.

[1] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص129.

[2] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص125.

[3] المرجع سابق، ص125

الفرع الثالث: سبل مواجهة خطر سعر الصرف[1]

يتعرض المستثمر الأجنبي لخطر سعر الصرف، المتمثل في انخفاض قيمة عملة البلد المضيف للاستثمار اتجاه العملات الأخرى، و بهدف التخلص من الآثار السلبية لهذا الخطر يلجأ المستثمر إلى عدة سبل منها:

أولا:العقود الآجلة أو المستقبلية :تجرى هذه العقود في السوق المستقبلية و هي سوق تتعامل في أصول غير حاضرة يتفق على تسليمها أو تسلمها في تاريخ لاحق. و العقود الآجلة على العملة، وسيلة لمواجهة تقلبات سعر الصرف. بحيث يمكن للمستثمر الأجنبي الذي يتوقع انخفاض قيمة عملة البلد المضيف لاستثماره مستقبلا أن يبرم عقدا آجلا أو مستقبليا، يتم بموجبه الاتفاق على بيع هذا المستثمر لعملة البلد المضيف في تاريخ لاحق وفق سعر الصرف الحالي وقت إبرام هذا العقد.

فإذا كان مستثمرا يابانيا في الولايات المتحدة الأمريكية يتوقع انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني في المستقبل عندما يرغب في تحويل عوائد استثماره إلى بلده اليابان، يمكنه إبرام عقد آجل (مستقبلي) لبيع الدولار الأمريكي بالين الياباني في التاريخ المرغوب وفق سعر الصرف الحالي وقت إبرام العقد. و بهذا سيتحصل المستثمر الياباني عند حلول تاريخ تنفيذ العقد على قيمة المبلغ المحول من الدولار إلى الين وفق سعر الصرف المحدد في العقد و ليس وفق سعر الصرف الحاضر حين إجراء عملية التحويل. فإذا انخفض فعلا سعر الصرف وفق توقعات هذا المستثمر يكون قد تجنب هذا الخطر من خلال العقد الآجل. غير أنه يتطلب استخدام هذه العقود وجود سوق منظمة لذلك و هي البورصة التي تتعامل في هذا النوع من العقود.

ثانيا: مبادلة العملة الأجنبية: يقصد بمبادلة العملة الأجنبية، الترتيبات بين طرفين لتبادل عملة بعملة أخرى في تاريخ مقبل، بسعر صرف يحدد عند التعاقد. فإذا رغبت شركة متعددة الجنسية تقديم مبلغ مالي بالدولار لأحد فروعها في بلد آخر بشرط استرجاعه بعد نصف سنة مثلا، فقد تسترجع الشركة الأم بعد انقضاء هذه المدة نفس المبلغ إذا بقي سعر الصرف ثابتا .أما إذا تغير فستسترجع مبلغ أكبر أو أقل، فإذا توقعت أنها ستسترجع مبلغ أقل يمكنها إبرام اتفاق مع بنك أو مؤسسة أخرى تضمن بمقتضاه الشركة الأم الحصول بعد نصف سنة على نفس المبلغ المدفوع حالا بغض النظر عن سعر الصرف وقت إبرام أو تنفيذ العقد.

و في محاولة بعض الدول تشجيع الاستثمار الأجنبي، من خلال الحد من مخاطر تغير سعر صرف عملتها، فقد عمدت بعض الحكومات من خلال بنوكها المركزية إلى إجراء ترتيبات المبادلة، أي تتعهد برد المبالغ بذات العملة

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص ص 125-127.

و لا يتم ذلك من خلال الشركة و البنك المركزي، بل من خلال البنك المركزي في كلا الدولتين .و لعل ترتيبات المبادلة تعد ذات أهمية في حالة العملات التي لا توجد.

ثالثا:العقود المتوازية :و تسمى أيضا بالقروض المتوازية و هي تلك العقود التي تبرم بين شركتين مختلفتين يقعان في بلدين مختلفين .فإذا رغبت الشركة (أ) من الدولة (س) تقديم قرض لأحد فروعها في الدولة (ع)، و العكس بالنسبة للشركة(ب) الموجودة في الدولة (ع) و ترغب في تقديم قرض مماثل و في نفس التاريخ ولنفس المدة لفرع لها في الدولة(س) .فيمكن لهذين الشركتين بوساطة أحد السماسرة إجراء عقد قرضين متوازيين، يتم بمقتضاه تقديم الشركة (أ) في الدولة (س) قرض لفرع الشركة(ع) الموجود في نفس الدولة (س) مقابل تقديم الشركة (ب) الموجودة في الدولة (ع) قرض مماثل لفرع الشركة (أ) الموجود في الدولة(ع).

و يستخدم هذا الأسلوب عند تعرض أسعار صرف العملات المعنية إلى تقلبات كبيرة و أيضا في حالة وجود قيود على تحويل العملات بين الدول.

رابعا: تعديل نظام المعاملات التجارية و المالية بين فروع الشركة الواحدة :و يكون هذا ممكنا عندما تمتلك شركة واحدة لفرعين في بلدين مختلفين على الأقل. فإذا كانت التوقعات هي ارتفاع سعر صرف عملة الدولة (أ) أين يوجد الفرع (ج)و انخفاض سعر صرف عملة الدولة(ب)أين يوجد الفرع (د)لنفس الشركة الأم(س) الموجودة في الدولة (ع) ، فيمكن للشركة الأم أن تأمر فرعيها(ج) و (د)بضرورة احتفاظ الفرع(ج) بأرصدة كبيرة و الفرع (د) بأرصدة دنيا ، مع تسديد كل الديون المستحقة على الفرع (د) اتجاه (ج) فورا تجنبا لاحتمال تغير سعر الصرف في غير صالحه مستقبلا.

و يكون هذا الأسلوب متاح للشركات التي تمتلك فروع في عدة دول و لها إطارات قادرة على التنبؤ بمثل هذه الأوضاع و اتخاذ الإجراء المناسب في حينه. أما المستثمرين الذين لا يمتلكون أكثر من استثمار واحد فلا يمكنهم استخدام هذا الأسلوب.

خامسا:أساليب أخرى :نظرا لتنوع أخطار سعر الصرف التي تؤثر على كافة عناصر التدفقات النقديــة الصادرة و الواردة فإنه يمكن اللجوء إلى أساليب متنوعة حسب الحاجة و في الآجال المناسبة.

فإذا انخفض سعر صرف عملة دولة ما، فتكون آثار ذلك متعاكسة بين الديون الناتجة عن عمليات الاستيراد والاقتراض من الخارج من جهة و الحقوق الناشئة عن عمليات التصدير و إقراض أطراف في الخارج من جهة أخرى، حيث ستسدد هذه الديون بمبالغ أكبر و في نفس الوقت ستقبض الحقوق بمبالغ أكبر مما يمكن إحداث

التوازن بين الآثار السلبية و نظيرتها الإيجابية لهذا الخطر. و في هذا الإطار يلجأ المستثمر الأجنبي إلى بعض العمليات التي تخفض أو تحد من الآثار السلبية و تزيد أكثر من الآثار الإيجابية، و منها:

1 – طلب قروض أكثر بالعملة التي يتوقع انخفاض سعر صرفها.

2 – تخفيض الرصيد النقدي من العملة التي يتوقع انخفاض سعر صرفها باستحداث استثمار استثنائي في المخزون السلعي أو في غيره من الأصول الحقيقية.

3 – تسريع أو تأجيل بعض التحويلات بالعملات الصعبة باستخدام آلية Leads and Lags القاضية بتسبيق المدفوعات التي تجرى بالعملات المنخفضة و تأخير المقبوضات حينما تكون قيمة العملات المعنية باتجاه الارتفاع في سوق الصرف.

و يضيف ليفي و سارنت أن الكثير من الشركات الدولية تحتفظ برصيدها النقدي في صورة محفظة تتضمن العديد من العملات الأجنبية، إضافة إلى بعض الأوراق المالية الأجنبية السهلة التسويق، مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول ، و السندات الأجنبية مرتفعة الجودة، و الإيداع في سوق العملات الأوربية و هو سوق رأس المال و النقد الدولية و الذي يتكون من مجموعة من البنوك الأوربية التي تتعامل بعملة معينة.

خاتمة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتبين مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الدولية، الذي يتجلى من خلال الكم الهائل من التعاريف التي احتوته، وكذا عديد الهيئات المهتمة به سواءا الدولية، الإقليمية أو المحلية.

كما تطرقنا إلى المناخ الاستثماري وأبرزنا مكوناته وعناصره الأساسية التي يجب على كل دولة مراعاتها والتركيز عليها لاستقطاب اكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما تطرقنا كذلك إلى المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر المستوحاة من النظريات الاقتصادية والتي اقتصرنا على أشهرها.

هذا وقد كان لمحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر نصيب من هذا الفصل، وخلصنا إلى أنها لا تساهم بقدر مهم في التأثير على قرار المستثمر الأجنبي.

وأخيرا كان لا بد لنا من إيضاح المخاطر المحتملة لأي استثمار أجنبي مباشر، وهنا تكمن قدرة المستثمر الأجنبي في التصدي لها أو التخفيف منها.

الفصل الثاني

النمو الإقتصادي و علاقته بالإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد

لقد اكسب التطور المتزايد للاستثمارات الاجنبية المباشرة على المستوى العالمي قيمة مميزة عند الدول لاسيما النامية منها، وهذا بغرض الاستعانة بها في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وهذا على عكس باقي التحركات الدولية لرؤوس الأموال كالاستدانة من الهيئات الحكومية و غير الحكومية، والاستثمارات غير المباشرة.

ان هذه الوضعية قد نتجت عن تلك الاثار الايجابية المعتبرة التي حققتها الاستثمارات الاجنبية المباشرة للعديد من البلدان المضيفة لها التي أحسنت التدبير، ولعل ابراز هذه التجارب تجارب ماليزيا وكوريا الجنوبية وتركيا.

لهذا سوف نتطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الاول : مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني : نماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث : الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر على الدول المضيفة.

المبحث الرابع : تجارب بعض البلدان النامية مع الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

كثيرا ما يتم الخلط بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وعليه سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على كلا المفهومين وهذا بتعريفهما وكيفية قياسهما، إضافة إلى بعض الجوانب الأخرى التي تخص كل مفهوم على حدا.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وقياسه

يعتبر النمو الاقتصادي في بلد ما دليلا قويا لمعرفة الحالة الاقتصادية السائدة، ومنه فان التمكن من قياسه يعتبر خطوة مهمة عند دراسته، وعليه سيتم الإحاطة بكل هذا وزيادة في هذا المطلب كما يلي:

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

أفرزت اجتهادات الاقتصاديين عدة تعريفات للنمو الاقتصادي فقد تم تعريفه بأنه:

" الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل و رأس المال والتنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معين .ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي (Expansion économique) الذي يتم لفترة قصيرة نسبيا "[1] .

"أما محمد زكي شافعي فيرى أن النمو مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، ويشير عمرو محي الدين إلى أن النمو هو الارتفاع بمستوى المعيشة واعتباره زيادة في الحجم، ويرى عبد القادر عطية أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن حيث أن متوسط الدخل الفردي يمثل نسبة الدخل الكلي الى عدد السكان، أي انه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع وهذا يعني ان النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي"[2].

"فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الخ"[3].

وعليه فان النمو الاقتصادي يتضمن المعاني التالية:

---

[1] صاولي مراد، بن جلول خالد، مداخلة بعنوان: البطالة كأداة لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة قياسية) ، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي جامعة قالمة يومي 30 و 31 ديسمبر 2012، ص ص 318-319.

[2] اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، الطبعة الاولى،2012، دار اسامة للنشر والتوزيع، قانة-عمان، ص10.

[3] جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، التنمية الاقتصادية مفاهيم نظريات تطبيقات،الطبعة الأولى 2012، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ص43.

1-"أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد و أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وان يفوق معدل النمو السكاني. وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد. فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا انه لم يحقق نموا اقتصاديا.

ووفقا لذلك فان:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني"[1]

2-"أنّ النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، وإذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته. و من ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم "[2].

ويتبين من خلال ما سبق[3]:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

3- "إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها. لا فإذا تتبعنا متوسط نصيب الفرد من الدخل في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجد اتجاهه المستمر نحو الزيادة، حتى بعد استبعاد اثر التضخم. وعلى ذلك فإننا لابد وان نستبعد ما يعرف بالنمو العابر، الذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية"[4].

[1] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، طبعة 2006، الدار الجامعية، مصر، ص ص 73 -74.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية ، 2000 ، ص12

[3] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص75

[4] المرجع السابق، ص ص 75-76.

الفرع الثاني: دعائم النمو الاقتصادي[1]

1-رأس المال: ويتطلب زيادة رأس المال المادي ضرورة زيادة معدلات الادخار والتخلي عن بعض الاستهلاك الحالي من اجل إنتاج السلع الرأسمالية التي تسمح باستهلاك مستقبلي اكبر.

2-السكان: تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى زيادة معدلات الطلب الفعال،(ذلك بفرض حسن استغلال العنصر البشري في العملية الإنتاجية).

3-التقدم الفني: تقدر إحدى الدراسات الحديثة أن التقدم في المعرفة قد أسهم بنحو 28% من إجمالي الزيادة في الناتج في الولايات المتحدة في الفترة ما بين 1929 و 1982.

4-الموارد الطبيعية: يساهم توافر الموارد الطبيعية بصورة فعالة في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: قياس النمو الاقتصادي

"إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي (GDP) لأي اقتصاد وطني غالبا ما يستعمل بوصفه مؤشرا لمعدل مستوى معيشة الأفراد في البلد والنمو الاقتصادي لذلك غالبا ما ينظر له بوصفه مؤشرا على زيادة معدل مستوى المعيشة"[2].

و"بالرغم من وجود العديد من المعايير الداخلية مثل:

- معيار الدخل القومي الكلي : والذي يتم فيه قياس النمو الاقتصادي على أساس حجم الدخل القومي الكلي.

-معيار الدخل القومي الكلي المتوقع: ويتم فيه قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي.

إلا أن معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يعتبر من أكثر المعايير استخداما وقبولا لدى الاقتصاديين والسياسيين في العالم"[3].

"يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم. إلا أن هناك عديد المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير

[1] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، 2014، مكتبة الوفاء القانونية، مصر،ص ص 81 -82 .

[2] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى،2010، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص73.

[3] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، مرجع سابق،ص 91.

دقيقة، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها"[1].

من أهم مقاييس التغيير الحاصل في حجم النشاط الوطني و الذي يعبر عن النمو الاقتصادي مايلي[2]:

أولا: المعدلات النقدية للنمو

"يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية و الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ، و يعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات و الأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، و نسب التحويل بين مختلف العملات ، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية، و يتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي :

1-معدلات النمو بالأسعار الجارية:

عادة ما يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام البيانات المنشورة سنويا و ذلك باستخدام العملات المحلية، ويكون ذلك عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات قصيرة، حيث يتم استخدام مدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني، إلا انه مع بروز ظاهرة التضخم تم اللجوء إلى حساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة.

2-معدلات النمو بالأسعار الثابتة:

لقد أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار و ظهور التضخم، مما استلزم تعديل البيانات استناد إلى الأرقام القياسية للأسعار، و يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم و يكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويل الأجل.

3-معدلات النمو بالأسعار الدولية:

لا يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، بل يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية، وبالتالي تقوّم العملات المحلية و تحوّل إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة اثر التضخم.

ثانيا: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي

يعتبر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أو من الناتج الوطني أو من الدخل الوطني من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي و علاقته بالنمو السكاني، و كان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية و التي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، أما في مجال الخدمات و نظرا لعدم دقة

[1] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص90.

[2] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص ص 39-40.

استخدام المقاييس النقدية فقد ثم استخدام مقاييس أخرى و التي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل :عدد الأطباء لكل ألف نسمة ... الخ.

ثالثا: مقارنة القوة الشرائية

لقد اعتمد صندوق النقد الدولي مقياس يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى ، وقد كانت المنظمات الدولية تقوم بترتيب الدول حسب درجة التقدم وفقا لمقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي، حيث أن تلك الطريقة تربط قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار، ورغم ذلك فالمؤسسات الدولية لم تقم بالأخذ بهذه الطريقة لأنها تبرز التقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت الاقتصاد المخطط في السبعينات وفي الآونة الأخيرة قام صندوق النقد الدولي بتبني هذه الفكرة.

الفرع الرابع: تحليل معيار الدخل كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي

"بالرغم من أن معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي هو أكثر المقاييس استخداما لقياس التقدم والتنمية الاقتصادية، إلا انه تشوبه الكثير من أوجه القصور"[1].

وفيما يأتي إبراز أهم الانتقادات التي تم توجيهها لهذا المعيار[2]:

-إن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي يختلف اعتمادا على السلع المستعملة لتخفيض القيمة الاسمية أو اعتمادا على سنة الأساس المستعملة في القياس.

-إن الناتج المحلي الإجمالي يتضمن إنفاقا سلبيا مثل الإنفاق على تخليص الماء من التلوث أو بناء السجون.

-إن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحساب الوفورات الخارجية الايجابية التي ربما تنتج من خدمات مثل التعليم والصحة.

-إن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب قيمة كل النشاطات التي تحصل خارج مكان السوق.

-إن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب نشاطات القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الوطني على نحو دقيق، انه يدخل تقديرات لتلك النشاطات فقط.

-إن الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب المشتريات من السلع التي لم تنتج في سنة مالية معينة مثلا السيارات المستعملة أو المنازل المستعملة.

[1] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، مرجع سابق،ص95.

[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص ص 73-74.

-إن الناتج المحلي الإجمالي لا يوفر اية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة أصلا والتي ربما تعكس تغييرا في مستوى المعيشة.

المطلب الثاني:مفهوم التنمية الاقتصادية وقياسها

التنمية الاقتصادية مفهوم اشمل وأوسع من النمو الاقتصادي، كما أن قياسه لا يخضع لمؤشر واحد بل لعدة مؤشرات، وفي هذا المطلب سيتم الإحاطة بأبرز جوانب هذا المفهوم كما يلي:

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

هناك عدة تعريفات للتنمية الاقتصادية فقد عرفها البعض على:

"أنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي. ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي"[1].

"الأمم المتحدة تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: العملية الموسومة لتقدم المجتمع ككل اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه"[2].

" التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع. ولهذا فان التنمية اشمل واعم من النمو إذ أنها تعني النمو زائدا التغير، وأن التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعيا أيضا"[3].

"إن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"[4].

[1] جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، مرجع سابق، ص40.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص7.

[3] جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، مرجع سابق، ص44.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص77.

ويشار هنا أن التنمية الاقتصادية تتضمن العديد من التغيرات سواء في جانب العرض أو في جانب الطلب. ومن أهم التغيرات التي تحدث في جانب العرض هي[1]:

-اكتشاف موارد جديدة.

-التوسع في عملية تراكم رأس المال.

-تزايد حجم السكان.

-إدخال أساليب إنتاج جديدة.

-تحسين المهارات.

-تطوير القدرات الإدارية والتنظيمية.

-تعديلات مؤسسية وتنظيمية.

أما التغيرات في جانب الطلب فتشمل:

-تغير حجم السكان وتركيبه العمري.

-تغير مستوى الدخل ونمط توزيعه وتغير الأذواق.

-التغيرات المؤسسية الأخرى وهي الثقافية والاجتماعية واطر التشريعات والتنظيمات.

الفرع الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية

تنطوي عملية التنمية الاقتصادية على جملة من العناصر نستعرضها فيما يلي:

أولا[2]:جميع ما انطوت عليه عملية النمو الاقتصادي والتي تتمثل في :

-زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

-أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.

-أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

ثانيا: عناصر أخرى تنفرد بها عملية التنمية وتتمثل في:

1-تغيرات في الهيكل والبناء الاقتصادي[3]: لقد كان قطاع الإنتاج الأولي-الذي يعتمد أساسا على الطبيعة-يستأثر بالعملية الإنتاجية وتوليد الدخل في كل دول العالم في الماضي. فكانت معظم دول العالم وما زال عديد من الدول النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية وخاصة الزراعية، وتصدرها بحالتها أو بعد إجراء إضافات قليلة إليها

[1] جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، مرجع سابق: ص ص 42-43.

[2] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، مرجع سابق،ص ص 83-84.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص78.

ولا تولي الإنتاج الصناعي أهمية تذكر. ويربط الاقتصاديون في الوقت الحالي بين حالة التخلف وبين التخصص في الإنتاج الأولي، ولذلك فإن عملية التنمية تهدف من بين ما لها من أهداف إلى تصحيح هذا الوضع أي تصحيح الإختلالات الهيكلية أو القضاء عليها، وذلك بالاهتمام بالصناعة وإعطائها دفعة قوية مبتدئة بالصناعات التي تتوافر مستلزمات إنتاجها –من عمل ومنتجات أولية وزراعية ومعدنية– وكذلك لتلبية حاجات السوق المحلية من عديد المنتجات.

2-إعادة توزيع الدخل[1]: تهدف التنمية الاقتصادية إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وتحسين الوضع المعيشي للأغلبية الساحقة من السكان، والقضاء على البطالة والفقر والجهل والمرض في المجتمع. فالكثير من الدول تحقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي يترتب عليها تحقيق زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلاّ أن معظم تلك الزيادة تستأثر بها الطبقة الغنية. ولذا يصبح من أولويات التنمية الاقتصادية العمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء.

3-الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة[2]:حيث تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطى أولويات اكبر للأساسيات وعلى الأخص التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية، فضلا عن الخدمات الأساسية من تعليمية وصحية واجتماعية. كل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية والمحلية. فإذا كانت السوق حرة حيث يتحدد الإنتاج والاستهلاك بفعل قوى الطلب والعرض لحصلت سلع الأغنياء على النصيب الأكبر وقل الإقبال على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها الفقراء.

الفرع الثالث:قياس التنمية الاقتصادية

"من الصعوبة البالغة قياس المستويات المقارنة للتنمية. إن الطرق الإحصائية المتاحة ربما ينظر لها أنها يمكن الاعتماد عليها للحصول على مقاييس مقبولة لمعدلات النمو في مستوى المعيشة وفي ترتيب الدول حسب معدلات النمو الاقتصادي.

[1] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، مرجع سابق،ص 84.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص81.

إن السبب الأساسي في صعوبة قياس التنمية يكمن في تعريف التنمية. هناك أهداف تنموية يمكن قياس التنمية من خلالها، ولكن بعض هذه الأهداف هي متغيرات نوعية ولذلك فإن هذه الأهداف يجب أن تقاس على نحو غير مباشر باستعمال مؤشرات قابلة للقياس الكمي"[1].

"ومع هذا فإن وضع التنمية مقاييس للتنمية الاقتصادية قد يواجه بجملة من الصعوبة يمكن إيجازها فيما يلي:

-نظرا لكثرة المتغيرات الاقتصادية التي تسهم في التنمية، لذلك فالواجب الإلمام بها لبناء مقاييس مركبة جامعة للتنمية.

-غالبا ما تتواجد متغيرات اجتماعية يصعب في الأساس قياسها كالتطور الحضاري والمؤسسي والعدالة الاجتماعية والتغيير الهيكلي.

-لبناء مقياس للتنمية الاقتصادية فإن ذلك يتطلب قياس كل متغير لوحده ثم تجميع هذه القياسات على هيئة حزمة واحدة لمدى أهميتها داخل مفهوم التنمية الاقتصادية الذي تم الاتفاق عليه"[2].

وبشكل عام فانه يوجد مجموعة من مقاييس التنمية الاقتصادية المتعارف عليها وهي متمثلة في:

أولا: مقياس نوعية الحياة المادية[3]

إذا أخذنا بالاتجاه الذي اخذ به (مجلس التنمية لما وراء البحار) ODC وهو الرقم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياة PQLI وهو عبارة عن تجميع لثلاثة من المؤشرات المتاحة والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان وهي توقع العمر عند الميلاد، ومعدل وفيات الأطفال ونسبة الأمية، حيث أن كل مؤشر منها خصص له قيمة مقياسية تبدأ من الصفر وحتى المائة وهي توضح أفضل وأسوأ الحالات وفقا للحدود التي يعمل بها المقياس.

ثانيا:دليل التنمية البشرية[4]

وهو مقياس حديث نسبيا توصل إليه برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 ويعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة، حيث يتكون من ثلاث معايير جزئية وهي:

-معيار العمر المتوقع عند الميلاد(مؤشر صحي).

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص ص44-45.

[2] اسماعيل محمد قانة، مرجع سابق، ص253.

[3] المرجع السابق، ص ص 253-254.

[4] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، مرجع سابق،ص102.

-معيار التحصيل العلمي(مؤشر تعليمي) وهو يتكون بدوره من معيارين جزئيين هما: معرفة القراءة والكتابة ومتوسط عدد سنوات الدراسة.

-معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي(مؤشر اقتصادي).

ثالثا: مقياس كوسوف(Kosov)[1]

يميز فلاديمير كوسوف بين مؤشرين، يختص الأول بقياس النمو معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي ويختص الثاني بقياس التنمية معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي بالإضافة إلى درجة تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية.

ويمكن قياس درجة التنمية انطلاقا من هذا المفهوم عن طريق حساب محصلة التغيرات الهيكلية التي تعبر عنها الأوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي.

المطلب الثالث: المفاهيم الحديثة المرتبطة بالنمو والتنمية الاقتصادية

لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين مفاهيم جديدة أكثر تعبيرا عن الوضعية الاقتصادية، تحمل أبعادا إستراتيجية ورؤية شمولية، وسنخص بالدراسة هاهنا مفهومي التنمية المستدامة والتنمية البشرية.

الفرع الأول: التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مفهوم كثر الحديث عنه خاصة مع اواخر القرن العشرين، وسنعرض فيما يلي تعريفه وابعاده.

أولا: تعريف التنمية المستدامة

"كان الاعتقاد حتى بداية السبعينات من القرن الماضي، أن النمو الاقتصادي لا بد وأن يتم على حساب البيئة، وانه لا يمكن الجمع بين هذين الأمرين، وأن أي تحسين في نوعية البيئة يعني إعاقة النمو الاقتصادي، كما أن أي نمو اقتصادي لا بد وان يتضمن إضرارا بالبيئة وربما القضاء عليها وتدميرها.

[1] اسماعيل محمد قانة، مرجع سابق، ص257.

ولقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة وهي تنمية تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته"[1].

والتنمية المستدامة "نعني بها تلبية حاجات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها، من خلال الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي والانسجام الاجتماعي، كما يشترط في التنمية المستدامة الحرص على الرصيد الأساسي من الموارد البيئية للمجتمع أو الدولة مع مرور الوقت، إذ ينبغي أن يبقى رصيد الموارد الطبيعية، من اجل تحقيق ادني درجة من العدالة والإنصاف للأجيال القادمة"[2].

"ويندرج تحت هذا التعريف الموجز عدد من القضايا المهمة هي:

-أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات بل للبشرية جمعاء، وعلى امتداد المستقبل البعيد.

-أن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.

-أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.

-أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فان التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي تتخطى حدود الممكن بيئيا"[3].

ثانيا:أبعاد التنمية المستدامة[4]

تتضمن أبعاد متعددة تتداخل فيما بينها والتركيز على معالجتها من شانه إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، وتوجد أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة وهي:البعد البيئي، البعد الاجتماعي، البعد السياسي، والبعد الاقتصادي.

---

[1] سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، مرجع سابق، ص106.

[2] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية. دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2014/2013، ص5.

[3] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009، ص15.

[4] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص ص 132-133.

-البعد البيئي: يشمل البعد البيئي للتنمية المستدامة الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ بها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول عدة عناصر هي: النظم الايكولوجية، الطاقة، التنوع الايكولوجي، الإنتاجية البيولوجية، القدرة على التكيف.

-البعد الاجتماعي: يتعلق هذا الجانب بما هو نوعي للتنمية وهدفها الأساسي والمحوري هو استمرارية الحياة الإنسانية بمكوناتها الاجتماعية والثقافية في ظل الإنصاف والعدالة وتكافؤ الفرص، وفيما يلي أهم عناصر البعد الاجتماعي: المساواة في التوزيع، المشاركة الاجتماعية، التنوع الثقافي.

-البعد السياسي: يؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية وإدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي المصداقية والثقة وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة.

-البعد الاقتصادي: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسالة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية.

الفرع الثاني: التنمية البشرية

يعتبر هذا المفهوم اكثر شمولية وسنعرض فيما يلي تعريفه وخصائصه وقياسه.

أولا: تعريف التنمية البشرية[1]

"لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ عام 1990. ولقي هذا المفهوم اهتماما من المهتمين بالعلوم الاجتماعية. ويرى البعض أن تاريخ التنمية البشرية يعود إلى المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية منذ منتصف القرن الثامن عشر، وامتد لحد القرن العشرين، إلا أن المفهوم عند تلك المدارس يختلف عن المفهوم في حالته الجديدة، فالأول اعتبر العمل عنصر إنتاج وانه يعكس النمو والتقدم، فيما اعتبر المفهوم الجديد أن الإنسان هو جوهر التنمية وان التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية والسياسية أيضا.

[1] جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، مرجع سابق: ص ص 47-48.

وتعرف التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة بأنها (عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس). وهذه الخيارات هي:

-العيش حياة طويلة وصحية.

-الحصول على المعارف.

-الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.

وللتنمية البشرية جانبان:

الأول: بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات.

والثاني: انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ولأغراض الإنتاج وللنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة.

لهذا فان الدخل ليس واحدا من الخيارات، والزيادة السنوية في الناتج القومي شرط ضروري للتنمية البشرية ولكنه ليس شرطا كافيا، ومن المهم أن تخدم عملية التنمية ما يطلبه الناس".

ثانيا:خصائص التنمية البشرية[1]

يوضح هذا التعريف أن التنمية البشرية تتميز بالخصائص التالية:

-أن التنمية هي للإنسان وبالإنسان: ترتكز التنمية البشرية على تصحيح النظرة للإنسان من مجرد كونه رأسمال إلى اعتباره محور الانشغال في عملية التنمية، إلى جانب إسهامه في هذه العملية، فهو الفاعل والمسير لعملية التنمية، وهو الهدف من تجسيدها أي أنه المستفيد من نتائجها.

-شمولية التنمية البشرية: إن معايير التنمية قد تجاوزت المعيار الاقتصادي إلى جوانب أكثر شمولية واتساعا تتعلق بالجوانب السياسية، الاجتماعية، الثقافية والبيئية، وهي كلها تعبر عن احتياجات إنسانية لا يمكن الاستغناء عنها.

[1] ريمة خلوطة، سلمى قطوف، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستديمة، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،08/07افريل2008، جامعة سطيف،ص ص 09-10.

-كل الاحتياجات هي أساسية: إن الاحتياجات الإنسانية غير قابلة للتجزئة أو المفاضلة، فهي إذن كلها احتياجات أساسية متشابكة ومتكاملة فيما بينها. وان العمل على تأمينها من شانه أن يجسد إنسانية الأفراد، كما أن فقدان احدها قد يعيق توفير بقيتها.

-استدامة التنمية: إن عملية التنمية البشرية تتطلب ضرورة الاستمرار والدوام، فتلبية الحاجات الأساسية لا يمكن أن تتوقف باعتبارها حقا للجيل الحاضر فقط بل هو عملية متواصلة تستلزم مراعاة احتياجات وحقوق الأجيال المتعاقبة.

على أساس الخصائص السابقة فقد اتسع مجال التنمية البشرية وتطورت التسمية إلى ما يعرف حاليا بالتنمية البشرية المستديمة.

ثالثا:قياس مؤشرات التنمية البشرية[1]

من خلال تعريف التنمية البشرية، ندرك أن هذا المفهوم متشعب ومركب وبالتالي يصعب قياسه بمؤشر وحيد أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية، والتي قد تعتبر غير قابلة للقياس بالنسبة للبلدان النامية، ومن هنا تجسدت الأهمية الكبيرة لمؤشر التنمية البشرية، الذي يركز على جوانب التنمية البشرية الاساسية القابلة للقياس خلال فترات زمنية وقابل للمقارنة بين الدول باختلاف مستوياتها التنموية.

وللتغلب على القصور في هذا المؤشر، قامت الأمم المتحدة بمجموعة من المؤشرات المكملة، تجاوز عددها 180 مؤشر في مختلف تقارير التنمية البشرية، ومنها المؤشرات الموزعة على النحو الأتي: مؤشر التنمية البشرية ويتضمن أربع مؤشرات، مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس ويتضمن ثمانية مؤشرات، مؤشر الفقر البشري في البلدان النامية ويضم احد عشر مؤشرا، مؤشر التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة ويضم خمسة مؤشرات، مؤشر الملامح الأساسية للصحة ويضم عشرة مؤشرات، مؤشر اختلالات التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات، مؤشر الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات، مؤشر تدفق المعونة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية ويضم ثمانية مؤشرات، مؤشر الاتجاهات الديموغرافية ويضم سبعة مؤشرات، مؤشر استخدام الطاقة ويضم أربعة مؤشرات، مؤشر إدارة البيئة ويضم ثمانية مؤشرات، مؤشر الأمن الغذائي والتغذية ويضم سبعة مؤشرات، مؤشر الجريمة ويضم خمسة مؤشرات، مؤشر الفجوات بين الجنسين في مختلف مجالات التنمية ويضم ثلاثون مؤشرا...الخ.

[1] مقيدش فاطمة الزهراء، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنشيط الاقتصاد الوطني-دراسة حالة الجزائر-مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، السنة الجامعية 2013-2014،ص ص 84-85.

المبحث الثاني: نماذج النمو الاقتصادي

لقد برز الاهتمام بقضايا النمو الاقتصادي منذ القدم، وساعد بروز التحليل الاقتصادي المنظم من الوقوف على مشكلة النمو الاقتصادي، واحتل الأولوية عند الكثير من المفكرين والاقتصاديين، واجتهدوا في إيجاد أداة لتحليل المتغيرات الأساسية في اقتصاد دولة ما، بحيث تبين هذه الأداة كيفية الترابط بين هذه المتغيرات وتأثير ذلك على الأهداف المتوخاة، هذه الأداة نسميها بالنموذج.

سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى ابرز الأفكار والنماذج التي عالجت النمو الاقتصادي وهذا استنادا على مؤشر الزمن، وهذا في مطلبين الأول يخص نماذج النمو التقليدية والآخر نماذج النمو الحديثة.

المطلب الأول: نماذج النمو التقليدية

لقد حوى الأدب الاقتصادي التقليدي الكثير من الأفكار و النظريات التي حاولت تسليط الضوء على مشكلة النمو الاقتصادي، ولعل أبرزها أفكار ابن خلدون والنظرية الكلاسيكية وتحليل شومبيتر وكينز وهارود–دومار وكذلك سولو، وهذا كما سيأتي بيانه فيما يلي:

الفرع الأول: أفكار ابن خلدون

"تذكر مصادر الموسوعة العالمية الحرة Wikipedia أن الفيلسوف العربي ابن خلدون كان من أوائل من أشاروا إلى مفهوم النمو الاقتصادي وذلك في العام 1377م، ولعله أول من أشار بشكل موثق إلى هذا المفهوم. فقد ذكر ابن خلدون في مقدمته المشهورة انه بتقدم الأمم تزداد القوى العاملة المتوفرة، مما يعني إغناء الإنتاجية وزيادتها والذي بدوره ينعكس على ارتفاع مستوى الرفاهية في الأمة بسبب جني الأرباح من عملية الإنتاج والذي يعني أيضا بازدياد الأرباح تتراكم الثروة وتزداد الدخول. وهذا في الواقع جوهر النمو الاقتصادي"[1].

الفرع الثاني: النظرية الكلاسيكية

"كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال(Adam Smith) و (Ricardo) و(Maltus) و(Marx) وغيرهم. وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل(Full Employment) للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط"[2].

---

[1] على جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الطبعة الأولى 2010، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، ص48.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى،2007، دار وائل للنشر، الأردن، ص55.

"بينت النظرية الكلاسيكية على أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال حرية التجارة بين الدول التي ستعمل على توسيع الأسواق للمنتجات مما يساعد على زيادة التخصص في العمل وعلى تقسيم هذا العمل حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية، كما أن عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أدنى المستويات سيؤدي إلى زيادة المبادرات الاقتصادية الفردية من قبل أفراد المجتمع. ونادت هذه النظرية بإمكانية تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التوظيف الأمثل لرأس المال الذي اعتبرت تراكمه هو المحرك الرئيس لعملية النمو الاقتصادي"[1].

الفرع الثالث: نظرية شومبيتر

لقد بنى شومبيتر نظريته على الافتراضات التالية[2]:

- سيادة المُنتِج الذي يكيف، وفقًا لمصلحته، أذواق الناس وبما يتلاءم ونوعية المنتجات التي يطرحها.
- يعمل الاقتصاد ابتداءً عند مستوى التشغيل الكامل، ولكن هناك فرص لا يراها سوى الرواد الذين يوفِّرون المستلزمات اللازمة لاستغلالها.
- إن تعذُّر ارتقاء الحسابات العقلانية إلى درجة اليقين في عالمٍ يلفه الغموض تجعل المغامرة هي القاعدة في اندفاع رجال الأعمال نحو الاستثمار.

بين شومبيتر في نظريته "أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول تأخذ هذه القفزات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضا. وقد ركز شومبيتر في نظريته على تأثير التقدم التكنولوجي وعلى دور الإدارة أو المنظم والابتكارات في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج وبالتالي زيادة فرص الادخار ومن ثم الاستثمار"[3].

"والمبتكر عند شومبيتر ليس الرأسمالي بل المنظم الذي ليس رجلا عاديا في قدراته الإدارية بل هو الشخص الذي يقدم شيئا جديدا. والابتكار يتضمن عدة أشياء منها: تقديم منتج جديد، تقديم طريقة جديدة للإنتاج، الدخول إلى سوق جديد، الحصول على مصدر جديد للمواد الخام، إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة احتكار"[4].

"من الانتقادات الموجهة إلى شومبيتر زوال النظام الرأسمالي، وهذا نظرا إلى زوال مهمة المنظمين، حيث بفضل هذا الأخير يتم الوقوف أمام العقبات التي تعيق التطور الاقتصادي، ولكن كون أن عمل المنظم يصبح روتين هذا ما يؤدي إلى زوال الرأسمالية، ويحل محلها النظام الاشتراكي، وهذا يشبه ما توقعه كارل ماركس ولكن الأسباب التي

---

[1] على جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الطبعة الأولى 2010، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 47-48.

[2] محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع-تخطيط، جامعة الجزائر، الموسم 2009/2008، ص ص 26-27.

[3] على جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص48.

[4] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص69.

تؤدي إلى زوال الرأسمالية تختلف، حيث عند هذا الأخير الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام هو الذي سيؤدي إلى زواله.

رغم الخطأ في التوقع الذي وقع فيه شومبيتر فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة في يومنا الحاضر، حيث حسب هذا الأخير فان النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان ورأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق التطورات الدورية، وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين"[1].

الفرع الرابع:نظرية كينز

"يعتبر جون مينارد كينز مؤسس المدرسة الكينزية. وقد انطلق في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة. أهم ظرف أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم الغربي سنة 1929، والتي من مظاهرها:

-حدوث كساد في السلع والخدمات فالعرض يفوق الطلب.

-توقف العملية الإنتاجية وبالتالي عملية النمو الاقتصادي.

-ارتفاع مستويات البطالة.

-انخفض مستويات الأسعار"[2].

"وضع جون كينز (1883-1946) مجموعة من الأفكار والمبادئ الخاصة شكلت فيما بعد العناصر الرئيسية لنظريات النمو والتنمية الاقتصادية كنظرية هارود-دومار وكثير من النظريات الاقتصادية فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي"[3].

"اعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وان الادخار هو دالة للدخل. وأكد كينز بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم (على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة).

والنموذج الكينزي الأصلي يركز على قصور في الطلب، ويؤشر احتمال حصول توازن اقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل. وقد ركز كينز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو،

[1] صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية-فرع اقتصاد قياسي- جامعة الجزائر، الموسم 2006/2005. ص35.

[2] خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص46.

[3] على جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص48.

وتعامل نموذجه مع تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدا. و بموجب التحليل الكينزي فان توازن الدخل والإنتاج (في الاقتصاد المغلق) هو عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط"[1].

الفرع الخامس: نموذج هارود–دومار

"إن ابسط دوال الإنتاج والأكثر انتشارا والتي استعملت في تحليل النمو الاقتصادي كانت قد طورت على نحو مستقل خلال عقد الأربعينيات من القرن العشرين الماضي من قبل الاقتصادي البريطاني روي هارود (ROY HARROD) والاقتصادي الأمريكي افيسي دومار(EVESY DOMAR) لتوضيح العلاقة بين النمو (GROWTH) والبطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. ولكن نموذج هارود–دومار كان قد استعمل على نحو واسع في البلدان النامية بوصفه طريقة بسيطة للنظر إلى العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال(CAPITAL REQUIREMENTS)"[2].

"يبحث كل من هارود ودومار بتقرير الشروط المطلوبة لحصول النمو السلس غير المتقطع في الدخل القومي، ومع أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل، إلا أنها متشابهة من حيث الجوهر، حيث يحتل تجميع رأس المال دورا حساسا في عملية النمو وفق تحليلهما، غير أنهما يشددان على الدور المزدوج لتجميع رأس المال، فالاستثمار يولد الدخل من ناحية، ويزيد من الناحية الأخرى قدرة الاقتصاد الإنتاجية بزيادة المجتمع من رأس المال،....لذلك يراعي هارود–دومار ناحيتي عملية الاستثمار وهما القدرة الإنتاجية والطلب الفعال"[3].

"يعتمد هذا النموذج على افتراض هو أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية سواء كانت شركة أو صناعة أو الاقتصاد الوطني برمته يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة"[4].

"وأن معدل النمو في الناتج ($\frac{\Delta}{Y}$) يعتمد على الميل الحدي للادخار Marginal Propensity to Save) (MPS و ورمزها ($\frac{\Delta Y}{\Delta X}$) وكذلك معامل رأس المال/ الناتج (capital output ratio) ورمزها(K/ Y) وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار"[5].

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 73–74.

[2] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى،2010، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص91.

[3] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى،2006، عالم الكتب الحديث، الأردن، ص146.

[4] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص92.

[5] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص :مالية دولية، جامعة تلمسان،2011، ص 43.

وبالتالي يوضع النموذج كما يلي[1]:

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{\mathrm{S}}{\mathrm{Y}} = s \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث أن **s** هي معدل الادخار

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي: $S = I$

وبذلك فان: $$i = \frac{\mathrm{I}}{\mathrm{Y}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث (i) هي معدل الاستثمار، وأن الاستثمار(I) هو التغيير الذي يحصل في خزين رأس المال أي أنّ:

$$I = \Delta K \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج (Incremental Capital Output Ratio) يساوي (K) أي أنّ:

$$\frac{\Delta K}{\Delta K} = \mathrm{k} = \frac{\mathrm{I}}{\Delta Y} \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

ومن المعادلة (4) نحصل على:

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{\mathrm{I}}{\Delta \mathrm{Y}} \dots\dots\dots\dots (5)$$

وبقسمة طرفي المعدلة (5) على Y نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{{}^{1}/_{\mathrm{Y}}}{K} \dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي:

$$g = \frac{s}{k} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (6)$$

حيث أن:

g: تمثل معدل نمو الناتج

s: معدل الادخار

k: المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج

[1] مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الاولى،2007، ص75.

"كما أن رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، أي أن:

$$I = I_f + I_d \dots\dots\dots\dots\dots\dots (7)$$

حيث أن:

I_f: الاستثمار الأجنبي

I_d: الاستثمار المحلي

وبالتعويض في المعادلة (7) نتحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{(I_d+I_f)/Y}{K} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (8)$$

$$g = \frac{\frac{I_d}{y}+\frac{I_f}{y}}{K} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (9)$$

$$g = \frac{S+\frac{I_f}{Y}}{K} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (10)$$

من هنا فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار المحلي و الادخار المحلي، أهمها تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها"[1].

الفرع السادس: نموذج سولو

"بسبب نقاط الضعف التي ظهرت في نموذج هارود–دومار حاول عدد من الاقتصاديين بناء نظريات ونماذج جديدة أكثر تعقيدا من النموذج المذكور تسمح بحصول تغيرات في الأجور وفي معدلات سعر الفائدة ومن ثم تكون المبادلة بين العمل ورأس المال وإحلال احدهما محل الأخر، ولا شك أن روبرت سولو يعد من ابرز هؤلاء.

ففي ضوء إمكانية تحقيق نسب متغيرة من عناصر الإنتاج وأسعار مرنة لتلك العناصر استطاع سولو أن يوضح أن نمو العمل بنسب نمو عرض رأس المال يجعل سعر العمل ينخفض نسبة إلى سعر الفائدة الذي يعد سعر رأس المال

[1] صياد شاهيناز،الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013، ص ص 39- 40.

هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فان رأس المال إذا نما بنسب أعلى من نمو عرض العمل فان سعر العمل سوف يرتفع"[1].

"وتتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج (Y)،رأس المال(K)، العمل(L)، ومردودية العمل(A)، حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة المذكورة، وتدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج في الشكل التالي:

$$\mathrm{Y(t)} = F\big(K(t), A(t)L(t)\big) \dots\dots\dots\dots (11) .$$

حيث t يمثل الزمن.

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الإنتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني ، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة ، أما الجداء التالي AL يسمى بالعمل الفعلي ويقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الإنتاج يستلزم أن نسبة الإنتاج K/Y ثابتة ، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية "[2].

"ومن الفرضيات الأساسية في نموذج سولو هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال و العمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف.

وكذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لمّا كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر ، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية"[3].

وهذا كالآتي[4]:

$$\lim_{K\to 0}(F_K)=\lim_{L\to 0}(F_L) = \infty;\ \lim_{K\to\infty}(F_K) = \lim_{L\to\infty}(F_L) = 0 \dots\dots (12)$$

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص109.

[2] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص ص 45-46.

[3] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص51.

[4] صياد شاهيناز، مرجع سابق، ص ص 41-42.

ويفترض نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا بـ s لنسبة الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب $\mathrm{dK(t)}/dt = sY(t)$ وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمتهn ، بالإضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فإن المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها $\frac{\mathrm{dL(t)}}{\mathrm{dt}} = nL(t)$، وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في $A(t)$بزيادة أسية e^{yt}، فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالآتي :

$$\frac{dK(t)}{dt} = sf[K(t)] - (n+y)k(t) \dots\dots\dots\dots (13)$$

وبالتالي فإن نمط النمو النظامي يعرف بقيمة K^* من K بحيث:

$$sf[K^*] = (n+y)K^* \dots\dots\dots\dots (14)$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت ، أي أن: $\frac{dk(t)}{dt} = 0$

المطلب الثاني: نماذج النمو الحديثة

"إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، والتي تؤكد على أنه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة. وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فان كل هذه الاقتصادات سوف تصل إلى توقف النمو(Zero Grouth)، وعليه فليس هناك غرابة بان هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصادات المختلفة في العالم"[1].

"في أواخر عقد الثمانينات من القرن الماضي حاول عدد من الاقتصاديين التصدي لهذا الإهمال والبدء في تحليل طبيعة ودور العنصر المتبقي(residual element) في نظريات النمو الاقتصادي وذلك من خلال استدخاله (endogenizing)، أي تحويله من اعتباره عنصرا خارجيا (exogenous element) إلى اعتباره عنصرا داخليا (Romer,1986,1990,Lucas,1988)"[2].

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص78.

[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص108.

الفرع الأول: نموذج AK لـ "Robelo"

"يعتبر نموذج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل.

عندما نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو على المدى الطويل وذلك– كما سبق وأن ذكرنا –يرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج AK جاءت لتعالج هذا المشكل أي مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج AK إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية"[1].

" أي (α=1)، والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي: $$Y = AK \dots\dots\dots (1.1)$$

وحيث A :ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما تمثلK رصيد رأس المال الموسع(المادي والبشري)

إن دالة الإنتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم (A)، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الوفورات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف. أما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج " Solow "كما يلي[2]:

$$\dot{K} = \text{ﺱ}Y - \delta K \dots\dots\dots (1.2)$$

وحيث عدد السكان ثابت أي: $\dot{L} = nL = 0$

من (1.1) و (2.1) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \text{ﺱ}A - \delta \dots\dots\dots (1.3)$$

أو

$$\frac{\dot{K}}{K} = \text{ﺱ}A - \delta \dots\dots\dots (1.4)$$

أو

[1] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي–حالة الاقتصاد الجزائري– مداخلة ضمن منتدى الاقتصاديين المغاربة،ص14.

[2] كبداني سيدي أحمد،أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص :اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، السنة الجامعية2012 – 2013 ،ص ص 53-54.

$$\frac{\dot{K}}{K} = \mathit{s}\frac{Y}{K} - \delta \dots\dots\dots\dots (1.5)$$

حيث أن Y هي حجم الإنتاج، بينما K هي معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي في نموذج " AK " وذلك كما يلي:

الشكل (2-1): نموذج AK

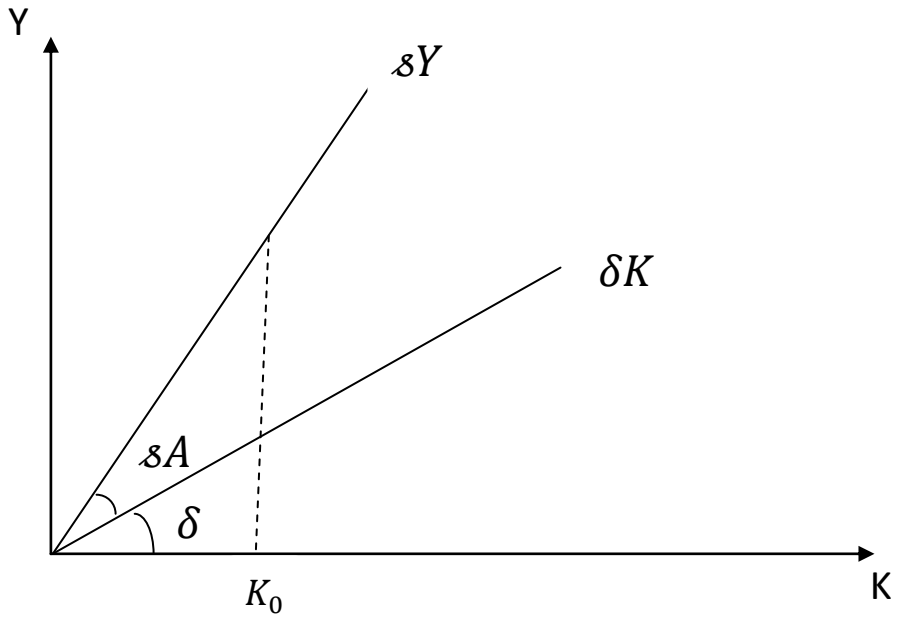

يمثل الخط δK الإستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، وأما $\mathit{s}Y$ فهو يعبر عن الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، حيث أن الاقتصاد الذي يبدأ من النقطة (K0) وانطلاقا من نموذج Solow ذات غلة الحجم المتناقصة فإن أي زيادة في رأس المال سوف تؤدي إلى زيادة متناقصة مع مرور الزمن حتى تصل إلى مستوى δ. أما نموذج " AK " ذات غلة الحجم الثابتة، فإن كل زيادة في رأس المال ستؤدي إلى زيادة مضاعفة عبر الزمن، وتكون الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال جديدة مساوية للتي قبلها والتي بعدها وهي دائما مساوية لـ (A).

انطلاقا من العلاقتين (3.1) و (4.1) فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد (g_Y) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار(الادخار)، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي، لأن:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \mathit{s}A - \delta = g_Y$$

الفرع الثاني : نموذج رومر(Romer)

"عرض ROMER نموذجه الذي يقوم على أساس فكرة أن تراكم رأس المال لا يكفي لتامين النمو طويل الأجل في غياب التقدم التكنولوجي، لان هذا التراكم لا بد في نهاية المطاف وان يصل إلى تناقص الغلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إظهار أهمية المعرفة والتغيير التكنولوجي، ونعتبر أن اثنين من نماذج النمو على حد سواء وضعت من قبل ROMER :

الأول في 1986: يبين فيه أن المعارف تلعب دورا نسبيا في تحقيق النمو انطلاقا من فكرة التعلم بالتمرن (Learning by doing)"[1].

"التعلم عن طريق الممارسة في نظرية النمو الداخلي تشير غالبا إلى الجانب الايجابي من النمو الصناعي، ويشير أيضا إلى تراكم رأس المال من الخبرة والمعرفة التي تعزز الكفاءات الأساسية للمرونة الديناميكية للشركة، بحيث تتميز المعرفة بأنها تولد تأثيرات خارجية التي تجعل دالة الإنتاج متزايدة أي أن المعرفة أصبحت داخلية عن طريق الابتكار، وتعرف التأثيرات الخارجية للمعرفة على أنها تلك التأثيرات التي تولدها شركة معينة عند إنتاجها لتكنولوجيا جديدة والتي تستفيد منها شركات أخرى بحيث الشركة التي ترفع من رأسمالها المادي تتعلم في نفس الوقت أي تكتسب المعرفة والتي تستفيد منها أيضا الشركات الأخرى.

وبالنظر إلى أن المعرفة غير منافسة وغير محصورة وغير مستبعدة هذا ما يؤدي إلى تراكم المعرفة في المجتمع والتي تولد تأثيرا خارجيا وعليه يتزايد الإنتاج"[2].

"والثاني ROMER (1990): والذي ينص على دور رأس المال البشري في تعزيز النمو فالاقتصاديات ذات المخزون الأكبر من رأس المال البشري من المتوقع أن تنمو بمعدل أسرع من الاقتصاديات التي تملك مخزون اقل من رأس المال البشري"[3].

"يتميز نموذج رومر بمجموعة من الخصائص يتمثل أهمها فيما يلي:

[1] حليمة عز الدين، دور التعليم في تحديد مستوى الدخل-دراسة قياسية لعينة من دول OCDE خلال الفترة1981-2005 باستعمال معطيات البانيل(PANEL) وتقنية GMM، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3،السنة الجامعية 2010-2011،ص45.

[2] اجري خيرة، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1970-2011، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، السنة الدراسية 2012-2013، ص38.

[3] حليمة عز الدين، مرجع سابق، ص45.

-الوفورات الخارجية المتولدة عن المعرفة الفنية والتي تتحقق عبر آليتين تتمثل الأولى فيما يؤدي إليه الاستثمار في إحدى الشركات من زيادة إنتاج الشركة المعنية وكذا الشركات الأخرى وتتعلق الثانية برأس المال ذاته وليس المعرفة التي تتولد عنه.

-الفصل بين مفهومي النمو المتوازن والنمو الأمثل وهو ما يشكل وجه الاختلاف الأساس بين نموذجي رومر وسولو.

-التأثير المستمر للأزمات في مسار النمو بسبب تأثر مخزون رأس المال (المعرفة) والذي يكون انعكاسه طويل الأجل حتى مع استعادة التوازن المستقر.

-وجود ثلاث حالات رئيسية للنمو وهي:

*حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية، أي المعرفة الخاصة والجماعية أقل من الواحد الصحيح.

*حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية تعادل الواحد الصحيح.

*حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية اكبر من واحد صحيح.

...مجمل القول أن نموذج النمو لرومر هو نموذج نمو توازني يعتمد على التغيير في الفن الإنتاجي الذي يحدث من داخل النموذج، حيث يتحقق النمو طويل الأجل بسبب تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية ذات النظرة المستقبلية والساعية إلى تعظيم الربح"[1].

الفرع الثالث: نموذج لوكاس (Lucas)

"خطوة كبيرة إلى الأمام في نظرية النمو الحديث جاءت مع لوكاس (1988)، بإضافة قطاع ثاني في الاقتصاد والذي ينتج رأس المال البشري(H)، حيث يحافظ هذا النموذج على المنافسة الكاملة، ولكن بصيغة أكثر تعقيدا للنمو على المدى الطويل"[2].

"ينصرف مفهوم رأس المال البشري إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال الإعداد والتأهيل، المقومة اقتصاديا والمندمجة في الأشخاص والتي تزيد من فاعليتهم الإنتاجية، وهي لا تنصرف فقط إلى مستوى الكفاءات، وإنما كذلك(خاصة الدول النامية) إلى حالة الصحة والنظافة والغذاء.

من هذا المنطلق ركز "روبرت لوكاس" على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو وبنى عليه نماذجه، وحرص –مثل رومر– على إثبات عدم كفاية النماذج النيوكلاسيكية في النمو من خلال تركيزه بصفة خاصة على

[1] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص ص 137-138.

[2] اجري خيرة، مرجع سابق، ص43.

إبراز مواطن الضعف في نتائج نموذجها الأصلي-نموذج سولو- في المجال الدولي فمن جهة لم يعمل سولو حسابا لتنوع أوضاع الاقتصاديات الدولية ومن جهة أخرى رأى سولو –بالتبعية- أن التجارة الدولية (من خلال لعبة التوازن التنافسي) لابد أن تسبب تعادلا سريعا لكل من نسب رأس المال/العمل والأسعار النسبية لعوامل الإنتاج"[1].

لوكاس"يفترض أن هناك قطاعين، جزء من القوة العاملة(u) تعمل في مجال انتاج السلع، وهذه الاخيرة يتم إنتاجها بكميات(Y)، ويعمل جزء (1-u) في قطاع البحث الذي ينتج رأس المال البشري(H)"[2].

"وقد استخلص لوكاس من نموذجه هذا نتيجتين مهمتين:

أولاهما: تتعلق بفصل النمو المتوازن عن النمو الأمثل، الناتج عن واقع وجود وفورات خارجية ايجابية، فالمعدل الأمثل لنمو رأس المال البشري يعد أكثر ارتفاعا عن معدله المتوازن الناجم عن فائض الفاعلية الجماعية.

ثانيهما: أن الاقتصاد الذي يجري تخصيص أولي لرأس المال المادي والبشري أفضل من غيره سيظل على الدوام في وضع نمو أفضل من غيرهن مما يعني أن النموذج يأخذ في عين الاعتبار استمرار التباعد في مستويات الدخول بين الدول، ناتج عن تباين الشروط الأولية"[3].

الفرع الرابع: نموذج "بارو" (1990)

"لا تلعب الدولة في نموذج سولو أي دور في عملية النمو، وذلك لان التقدم التقني مؤشر خارجي، بعكس نماذج النمو الداخلي تظهر أن تدخل الدولة يمكن أن تحفز النمو عن طريق تشجيع الأفراد على الاستثمار أكثر في التقدم التقني، بالإضافة لتشجيعها للمبتكرين وتحفيزهم لزيادة جهودهم وذلك بوضع قوانين لحماية الملكية الفكرية بمنحهم براءات اختراع وعلامات تجارية.

فقد ادخل دور رأس المال العام في النمو الاقتصادي لأول مرة من طرف بارو، والذي يبين أن الإنفاق العام هو عامل ومصدر مهم للنمو الداخلي، ويهدف هذا النموذج إلى تحديد الحجم الأمثل للدولة وذلك لتبيان دور تدخل الدولة في الاقتصاد، وشدد على أهمية البنية التحتية واستثمار الدولة فيها مما يؤدي إلى تحسين إنتاجية مؤسسات القطاع الخاص، وفي الواقع فالنمو الاقتصادي يرتبط مع تطوير البنى التحتية، فهي عامل ومحدد مهم، فاستثمار الحكومة فيها يولد زيادة العائدات على المدى الطويل والتي يلغي قانون تناقص الغلة للشركة"[4].

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص140.

[2] اجري خيرة، مرجع سابق، صس43.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص141.

[4] اجري خيرة، مرجع سابق، ص46.

"بناءا على ذلك فان بارو وصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي:

-تأكيد وجود وفورات ايجابية للنفقة العامة، مما يعني أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج.

-مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فان النمو لا يولد إلا نموا ذاتيا.

-إن معدل الضريبة له دور ايجابي كما له دور سلبي في التأثير على النمو فهو من جهة عند ارتفاعه إلى حد كاف يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام (بفضل الإيرادات العامة الناجمة عنه) ومن ثم المساهمة في النمو، ومن جهة أخرى فان ارتفاعه إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص تؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو.

والنتيجة انه لا بد من معرفة المستوى الأمثل لمعدل الضريبة الذي يحدث أثرا ايجابيا على الاقتصاد وهنا يجب التنويه بنموذج بارو الذي سمح بإبراز ذلك"[1].

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص155.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة

لقد شهد الفكر الاقتصادي نقاشا حادا حول فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مردوديته للدول المضيفة، وهذا بين مرحّب به ومنفّر منه، إلاّ انه بالرغم من هذا فان التأثير الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة سواءا بالإيجاب أو بالسلب لا يمكن تجاهله، خاصة بعد الانتشار الواسع للشركات المتعددة الجنسيات في كافة المعمورة.

المطلب الأول: الجدل الدائر حول التأثير التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر

احدث ظهور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتشارها في عديد الدول ثورة فكرية امتدت إلى وقتنا هذا، بين مؤيد يثني على المزايا المرجوة وبين ناقد يذم السلبيات المحتملة، ابرز هذه الأصوات سنتطرق إليها فيما يأتي:

الفرع الأول:وجهة نظر المدرسة التقليدية

أولا: إسهامات باليجا(Paliga)[1]:أشار باليجا من مواقع تحليله لأنشطة وممارسات الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات في الدول النامية إلى ما يلي:

-أن وجهة النظر الاستعمارية تفترض أن الدول المضيفة هي بمثابة مصدر رئيسي للمواد الخام والمواد الأولية، ومن ثم فان الاستثمارات الأجنبية هناك تستهدف استخراج هذه المواد لاستخدامها في الدولة الأم أو الدول المتقدمة الأخرى.

-إن وجهة نظر المستثمر الأجنبي تفترض أن الدول المضيفة بما تحتويه من فرص متعددة للاستثمار وإنتاج وتسويق السلع تمثل أسواقا مربحة، ولكي يتم استخدام هذه الفرص يجب أن يشترك مستثمرون وطنيون في مشروعات الاستثمار، على أن تحتفظ الشركة الأجنبية بحق الإدارة والرقابة، بالإضافة إلى قيامها بتحديد متى يتم تنفيذ المشروع الاستثماري، وهذا يستلزم أن تكون حصة المستثمر الأجنبي أكبر من حصة نظيره الوطني.

أما بخصوص خدمة الأسواق خارج الدول المضيفة —حسب رأي تلك الشركات المستثمرة- أن تتم بمعرفة الشركة الأم عن طريق فرعها بالدول المضيفة.

[1] منصوري الزين، تشجيع الاستمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن،2013 ، ص ص 374-375.

-أما وجهة النظر الثالثة فترتبط باختيار الدولة المضيفة كموقع للاستثمار، وكيفية إدارة وتنظيم الاستثمارات بها، وترى وجهة النظر هذه أن تتمتع الشركة متعددة الجنسيات بمركز تنافسي يستلزم منها اختيار الدولة المضيفة التي تتميز بانخفاض تكاليف العمالة بها، ومن ثم فانه من المفضل –كما أمكن ذلك- تحويل أو إنشاء المشروعات الاستثمارية التي تعتمد على عنصر العمل بالدرجة الأولى في هذه الدول، وفي نفس الوقت يجب إسناد الوظائف الروتينية والميكانيكية إلى العمالة الوطنية لهذه الدول، وهذا مع ضرورة الاحتفاظ بصغر حجم الاستثمار في هذه الدول تفاديا للأخطار.

ثانيا: إسهامات فرانك(Frank)[1]: يرى أن عنصر الاستغلال متوفر بكل أركانه. وخير دليل على ذلك تركز الاستثمارات في مجال الصناعات الإستخراجية، والتي تتميز بعدم خلق علاقات قوية للتكامل الراسي الأمامي والخلفي مع باقي الأنشطة الاقتصادية، مما يكرس تبعية الأقطار المضيفة للدول المتقدمة مصدر الاستثمار.

ثالثا: إسهامات بيرستيكر(Biersteker)[2]: يعتبر من بين أفضل من قدموا تحاليل معارضة لنشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية، خاصة ما تعلق منه بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يرى أن صغر حجم رأس المال المبدئي للمشاريع المنشاة في هذه الدول، وكبر حجم التحويلات من الأرباح والدخول إلى الدولة الأم يؤثر سلبا على ميزان مدفوعات الدول النامية، ويخفض من حصيلتها من الضرائب. كما يكرس تبعية واعتماد الدولة المضيفة على دولة أجنبية أخرى. كما يرى أن الاعتماد على الشركات المتعددة الجنسيات يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الوطني، بسبب قيامها بشراء بعض الشركات الوطنية وانسحاب جزء آخر بسبب عدم القدرة على الصمود أمام حدة المنافسة معها، ويشير في تحليله إلى ضعف مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في التقدم التقني ونقل التكنولوجيا، بسبب ميل هذه الشركات من جهة إلى احتكار التكنولوجيا الحديثة وحماية الملكية الفكرية للشركة الأم، وتركيز أنشطة البحوث والتطوير في الدولة الأم من جهة أخرى.

بالإضافة إلى كل ما سبق يرى بيرستيكر أن الشركات متعددة الجنسيات تخلق نوع من البقية الاجتماعية في الدول النامية نتيجة للفرق الشاسع بين مستوى الأجور في الدولة المضيفة وتلك التي تدفعها هذه الشركات.

---

[1] بيوض محمد العيد، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس-الجزائر-المغرب، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف، السنة الجامعية 2011/2010، ص17.

[2] المرجع السابق، ص18.

الفرع الثاني: وجهة نظر المدرسة الحديثة

أولا:إسهامات كار (Carr)[1]: يرى كار أن قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر في الدول المضيفة، وقبول هذه الدول لهذا النوع من الاستثمارات، إنما يعني وجود اعتقاد مشترك بين هذين الطرفين، بان الكثير من المنافع والعوائد من الممكن تحقيقه من خلال هذا الاستثمار. بهذا يمكن ملاحظة أن كار يتفق في هذا الخصوص مع كل من هيمر وكيفز (Hymer et Caves).

فلا شك أن العوائد التي يحققها كل طرف ترجع إلى انتقال واستغلال بعض أنواع الأصول الخاصة، والمملوكة للمستثمر الأجنبي إلى أو في الدول المضيفة. وبينما تتمثل عوائد المستثمرين الأجانب في الحصول على الأرباح مثلا نجد أن الدول المضيفة تتحصل على منافع أهمها خلق فرص للعمالة، وتحسين مستوى الدخول، وارتفاع وتحسين الإنتاجية.

ثانيا:إسهامات ميكسل Miksell، فرنونVernon، ويلسWells [2]: في مناقشتهم للمنافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية لم يتجاهل ميكسل وفرنون وويلس الآثار السلبية لهذه الاستثمارات.

غير أنهم أشاروا في نفس الوقت إلى أن مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية(سلبيا أو ايجابيا) على التنمية في الدول المضيفة، يتوقف على العديد من العوامل أو المتغيرات.

وعلى سبيل المثال نجد أن درجة إسهام الاستثمارات الأجنبية في التنمية، يتوقف على طبيعة الصناعة أو المجال الذي يسمح للاستثمارات بالدخول فيها، وكذلك مستوى التقدم والنمو الاقتصادي في الدولة.

كما انه من الضروري الأخذ في الاعتبار، أن كل أشكال وأنواع الاستثمارات الأجنبية ذات نفع للدول المضيفة بصفة عامة، وبصفة خاصة إذا ما ارتبطت بالتكلفة الاجتماعية المرتبطة بهذه الاستثمارات، فضلا عن أن هناك بدائل أخرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن من خلالها تحقيق المنافع التي تنشدها الدول النامية.

[1] عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،2001،ص96.

[2] منصوري الزين، مرجع سابق، ص ص 376-377.

ثالثا:اسهامات استويفر Stoever[1]: يرى استويفر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في رفع معدلات التكوين الرأسمالي في الدول المضيفة، وذلك من خلال زيادة عدد وقيمة المشروعات الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية هناك. فضلا عن ذلك أن الاستثمارات الأجنبية تساعد في تنمية وتحديث مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق ووسائل الاتصال السلكي واللاسلكي، وكذلك مشروعات الخدمات كالمستشفيات والمدارس والمساكن. وهذا من شانه أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج القومي وخلق فرص للعمالة وتنمية الموارد البشرية واستغلالها استغلالا جيدا.

ويضيف استويفر أيضا الفوائد والمزايا الآتية للاستثمارات الأجنبية بصفة عامة والتي تتفق مع ما سبق ذكره:

-تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة احتمالات فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

-تنمية المناطق المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

-كما أن خلق فرص جديدة للعمل يساعد على إعادة توزيع الثروة والدخول مما يحقق درجة من العدالة الاجتماعية.

-إن وجود الشركات الأجنبية/متعددة الجنسيات يساعد في توطيد أواصر الصداقة والعلاقة السياسية والاقتصادية بين الدول الأم والدول المضيفة.

المطلب الثاني: الآثار الايجابية

تجني الدول المضيفة عند استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة الكثير من المزايا والتأثيرات المحمودة على اقتصادها، خاصة إذا تزامن هذا مع وجود خطة محكمة من القائمين على الشؤون الاقتصادية تراعي احتياجات النمو الاقتصادي والقطاعات التي يجب تعزيزها والنقاط الواجب تداركها.

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص ص 426-427.

الفرع الأول:الآثار على تكوين رأس المال الثابت

"إذا ما أخذنا بالاعتبار أن FDI سيسهم في إقامة المشاريع الإنتاجية وفي نقل الأجهزة والأصول الرأسمالية الضرورية فإنه يشكل إضافة مباشرة إلى تكوين رأس المال الثابت المحلي"[1].

"وبالتالي يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الادخار المحلي الإجمالي عن الاستثمار المنفذ والمراد تحقيقه للدولة المضيفة، إضافة إلى ما تؤدي إليه هذه الاستثمارات من زيادة الدخل المحلي الإجمالي، الذي يمكن أن يدخر جزء منه، ويتحول بدوره إلى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي.

وتعد هذه الميزة من أهم المزايا التي تذكر للاستثمارات الأجنبية، فمعظم البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها مما تضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة، والمضرة على المدى القصير والمتوسط بالاقتصاد الوطني، وإما تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تأتي معظمها من جانب الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة يصعب على الشركات الوطنية الدخول فيها، وذلك لقدرة هذه الشركات الأجنبية على مخاطر في ميادين قد تحمل الدولة المستقبلة تكاليف باهظة"[2].

الفرع الثاني: الآثار على نقل التكنولوجيا

"لعل من أهم الأسباب التي تفسر تغير نظرة العديد من الدول النامية، وكذلك الدول في مرحلة التحول تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر هو اعتقاد تلك الدول أن ذلك النوع من الاستثمار قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلك الدول، والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط، بل تمتد لتشمل أيضا المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية، وعملية نقل التكنولوجيا قد تكون من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا واتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية، وهناك بعض الدراسات والتي تعرض لها Upali.A.Kumara تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة لنقل التكنولوجيا بين الدول سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة"[3].

[1] اسعد عبد المجيد، مرجع سابق، ص134.

[2] إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية-مصر، 2015، ص ص155- 156.

[3] منصوري الزين، مرجع سابق، 2013،ص382.

"ذلك لأن معظم نشاطات البحوث والتطوير تجرى من قبل منشآت في أمريكا الشمالية وأوربا واليابان. وقد استطاعت بلدان مثل الهند والمكسيك من تدريب أعداد كبيرة نسبيا من الفنيين الصناعيين كما استطاعت هذه الدول استيعاب التكنولوجيا الجديدة. لكن معظم الدول النامية الأخرى لا تملك الأعداد الكافية من الكوادر المتعلمة لإدارة الصناعات المعقدة تكنولوجيا "[1].

"ويتم ذلك سواء بصورة مباشرة، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بجلب التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتج والارتفاع بمستوى الكفاءة الإنتاجية. أو بصورة غير مباشرة، من خلال توفير العديد من برامج التدريب للعمالة في الشركات المحلية، فضلا عن تحفيز الشركات المحلية على اقتناء التكنولوجيا الحديثة أو تطوير التكنولوجيا المتاحة لديها، ويترتب على ذلك ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية"[2].

الفرع الثالث: الآثار على الصرف الأجنبي

"إن الاستثمار الأجنبي ومن خلال المشروعات التي يتم الاستثمار فيها يمكن أن يسهم في توفير النقد الأجنبي الذي يتسم عرضه بالندرة الشديدة فيها إزاء الطلب عليه، والذي تشتد حاجة الدول النامية إليه. وذلك من خلال إقامة مشروعات إنتاجية لأغراض التصدير، والحصول على النقد الأجنبي نتيجة لذلك، أو تلك التي تحل بإنتاجها محل الواردات وتسهم في توفير النقد الأجنبي وبالشكل أن يسهم في تخفيض الحاجة لاستخدام النقد الأجنبي لتمويل الواردات، وتوفيرها لتلبية احتياجاتها لهذا النقد الأجنبي، وبالذات ما هو ضروري منها لتلبية حاجاتها لاستيراد المتطلبات الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات والتي تزيد من القدرة الإنتاجية في الاقتصاد، وتتيح له تحقيق إنتاج اكبر، ونمو أعلى"[3].

الفرع الرابعّ: الآثار على ميزان المدفوعات

"يتم هذا عن طريق اعتماد رؤوس الأموال الواردة كتدفقات استثمارية من أجل تمويل العجز الموجود في ميزان المدفوعات، وخاصة الميزان التجاري الذي يعاني من عجز شبه دائم في الدول النامية سببه زيادة الواردات على

[1] جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، مرجع سابق، ص132.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، على عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص305.

[3] فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2010، ص97.

الصادرات .وذلك من خلال أنَّ الفائض في حساب رأس المال الناتج عن التدفقات الإستثمارية الواردة يغطي العجز في الميزان التجاري"[1].

حيث "يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة عاجلة في حصيلة الدول المضيفة من النقد الأجنبي وبالتالي يؤثر تأثيرا ايجابيا على ميزان المدفوعات، مما يمكنها من زيادة الواردات دون الحاجة الى زيادة الصادرات، يضاف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية بفضل اتصالاتها الدولية ومعرفتها وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية، بالإضافة إلى سمعتها المرتبطة باسمها أو علاقاتها التجارية تفتح أمام الدول المضيفة إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها وهو ما يساهم في تقليل عجز الميزان التجاري الذي يميز معظم اقتصاديات الدول النامية التي تعاني من هذا العجز"[2].

الفرع الخامس: الآثار على العمالة

"إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يسهم في توفر فرص عمل اكبر، وهو الأمر الذي تتسع وتشتد حاجة الدول النامية لتحققه فيها بدرجة كبيرة نتيجة لمحدودية النشاطات الاقتصادية التي تعجز عن استيعاب العمل الفائض لديها، وبالذات العمل غير الماهر غير المحدود، والإسهام بذلك في معالجة حالة البطالة الظاهرية منها، والمقنعة الواسعة الانتشار فيها"[3].

"لقد قامت بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة وكانت نتائجها متباينة.

فمنها ما يشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان لها دور مهم في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يتيحها تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدول المضيفة، وكذا حجم الفوائض والأرباح المعاد استثمارها محليا، بل والأهم من ذلك من خلال ما توفره من فرص عمل غير مباشرة والتي تتحقق

[1] يحي مصلى، دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر _دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا_ مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ، جامعة فرحات عباس –سطيف–، السنة الجامعية2012/2011،ص52.

[2] إبراهيم حسن متولي المغربي، مرجع سابق،ص ص155-156.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سابق،ص96.

عن طريق الروابط مع الصناعات المحلية، ورفع مستوى الإنتاجية في المجتمع، وتغيير نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للادخار والاستثمار"[1].

"إن وجود الشركات عابرة القارات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى وجود علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة المشروعات الوطنية الجديدة فالاستثمارات الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية جديدة ومن ثم سيترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل"[2].

المطلب الثالث: الآثار السلبية

على الرغم من تلك الايجابيات التي وقفنا على ذكر اغلبها، إلا أن الاستثمارات الأجنبية تحمل في طياتها الكثير من المخلفات السلبية على اقتصاد الدول المضيفة سنتطرق إلى أبرزها كما يلي:

الفرع الأول: الآثار على ميزان المدفوعات واستنزاف العملة الأجنبية

"وذلك نتيجة لتحويل الأرباح للخارج بدلا من إعادة استثمارها في الداخل، فضلا عن زيادة وارداتها من المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج، ويظهر هذا الأمر بصورة أكثر وضوحا في مجال الخدمات مثل السياحة والفنادق. ويترتب على ذلك في النهاية زيادة عجز ميزان المدفوعات، ومن ثم انخفاض قيمة العملة الوطنية، وليس كما يرى المدافعون عن هذه الشركات في أنها تؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات. غير أن ذلك يتوقف على مدى وجود قيود أو عدم وجود قيود على التجارة الخارجية وعلى الصرف الأجنبي"[3].

[1] منصوري الزين، مرجع سابق، ص384.

[2] إبراهيم حسن متولي المغربي، مرجع سابق،159.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، على عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص ص307 -308.

"إن التحولات العكسية لدخل الاستثمار تتفوق في غالبية السنوات على تدفقات الاستثمار الجديد إلى البلاد النامية المضيفة ويوضح ذلك أن الشركات متعددة الجنسية تحرص على تحويل أرباحها إلى الدولة الأم وتستطيع استعادة استثماراتها الأصلية في سنوات قليلة.

ودليل ذلك أنه وفقا لأرقام صندوق النقد الدولي قامت شركات البلاد المتقدمة باستثمار نحو 6.3 مليون دولار في البلاد النامية في الفترة من عام 1964-1968 ولكنها حصلت في المقابل على نحو 20 مليون دولار كدخل لهذه الاستثمارات وهو ما يعني أن البلاد المتقدمة قد حصلت فعلا على نحو 13.7 مليون دولار"[1].

"ويؤكد الفين فونتين اورتيز أن الشركات متعددة الجنسيات تربح 7 دولارات مقابل كل دولار تستثمره في الدول النامية ويتم تحويلها كلها إلى الدول الكبرى، ويتجمع الفائض في يد قلة على حساب فئات ملايين المحرومين، ويبدوا لنا أن هذه الشركات تصبح معتمدة في توسيع نشاطاتها المحلية على إعادة استثمار جزء من أرباحها المحققة محليا"[2].

الفرع الثاني: الآثار على نقل التكنولوجيا

"يعد التخلف التكنولوجي من أهم مشاكل الدول النامية وعجزها عن تحقيق معدلات سريعة التصنيع، ولمعرفة قدوم التكنولوجيا مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية، فانه يلزم معرفة ما إذا كان نقل التكنولوجيا من خلال فروع الشركات الدولية يؤدي إلى تقدم المستوى التكنولوجي في الدول النامية المضيفة أم يؤدي إلى التبعية التكنولوجية؟ كما يلزم معرفة مدى ملائمة التكنولوجيا المنقولة لظروف الدول النامية؟

يرى البعض أن اعتبار مثل هذه الاستثمارات مصدرا للتكنولوجيا ما هو إلا وهم تكنولوجي، فكثيرا ما يحرص العالم الرأسمالي الغربي على نقل تكنولوجيا تتسم بالكثافة الرأسمالية العالية بغض النظر عن ملاءمتها لظروف الإنتاج في الدول المستقبلة لها، فالطرق الفنية للإنتاج التي تقوم بإدخالها قد لا تتوافق مع ظروف البلد المضيف، وما استيراد هذه الدول لهذه التكنولوجيا إلا تعميق لتخلفها، فهي تحرم التكنولوجيا الوطنية من فرصة التطور والازدهار لتبقى رهينة التبعية، إذ أنه في كل مرحلة من مراحل تجديد أدوات الإنتاج بعد انتهاء عمرها الإنتاجي

[1] بقندوز حسين، الشركات متعددة الجنسية واستراتيجياتها في التوغل في الأسواق الأجنبية-دراسة تحليلية- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المالية والاقتصاد الدولي، جامعة وهران، السنة الجامعية 2001-2002، ص138.

[2] احمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، 2010،ص129.

تبدأ من الصفر وبتكلفة أعلى. ويمكن أن تلعب دورا سلبيا في زيادة الهوة ما بين المستوى التقني للمنشآت المحلية الكبيرة والشركات الأجنبية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي ينقصها الكثير من المعلومات التكنولوجية والخبرة الواسعة في عالم السوق، لذلك لا بد أن تتوخى الحرص عند اختيار التكنولوجيا الأجنبية بحيث تكون ملائمة لظروفها الاقتصادية المحلية"[1].

"أصبح من المعروف أن الشركات متعددة الجنسيات استخدمت التكنولوجيا كثيفة رأس المال في العديد من الدول النامية، والتي لا تتناسب مع عامل الكلفة في هذه الدول، الأمر الذي يقلل من فرص العمل المنتظرة، إضافة إلى أن ذلك حد من إمكانية اكتساب اليد العاملة المحلية للمهارات التكنولوجية الحديثة واقتصارها على الوظائف الروتينية، لقد أدى احتكار الشركات المتعددة الجنسيات للتكنولوجيا المتقدمة وتصدير التكنولوجيا غير الملائمة لمعظم الدول المضيفة إلى إعاقة التقدم التكنولوجي وعدم تحقق أثر المحاكاة واقتباس الطرق الفنية وأساليب الإنتاج الحديثة أو خلق شريحة من رجال الأعمال ذوي المهارات الإدارية والتسويقية الجيدة.

من الانتقادات الأخرى الموجهة للنقل الأفقي لتقنية المعلومات إلى الدول النامية كونه يعرض الأيدي العاملة الرخيصة إلى الاستغلال، كذلك يدمر بعض الصناعات التقليدية المهمة وازدياد دور الصناعات كثيفة الطاقة الملوثة للبيئة، وعدم قدرتها على متابعة التطورات السريعة في مجال المعلوماتية والالكترونيات الدقيقة والحيوية، إضافة إلى ذلك فان الشركات متعددة الجنسيات غالبا ما تقدم تكنولوجيا متقادمة مرتفعة الكلفة"[2].

الفرع الثالث: التأثير على أنماط الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل[3]

-يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر تشويها لأنماط الإنتاج والاستهلاك. وبالتالي سوء تخصيص للموارد وسوء توزيع للدخل. فطبيعة السلع والخدمات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي سلع وخدمات من نوع خاص تحقق الربح السريع لأنها تتناسب مع حاجات وأذواق الفئة من المستهلكين ذات الدخل المرتفع، كذلك فإن انتشار هذا النوع من الإنتاج يشوه الأنماط الاستهلاكية لعدد جديد من المواطنين. بل انه قد يؤدي إلى تناقص القدرة على الادخار بسبب تزايد الإنفاق الاستهلاكي. ويظهر في هذا الصدد خطورة الإعلانات وتأثيرها القوي على المستهلكين حيث تقوم بدور فعال في تسويق منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] إبراهيم حسن متولي المغربي، مرجع سابق،ص 163.

[2] اسعد عبد المجيد، مرجع سابق،ص ص 136-137.

[3] عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص ص 100-101.

-صحيح أن استثمارات الدول المتقدمة في الدول المتخلفة لم تعد مقصورة على المجالات التقليدية وأن المستثمرين الأجانب لم يعد في وسعهم الامتناع عن المساهمة في عمليات التصنيع في الدول المتخلفة. غير أن ما يتم من تصنيع على أيدي الشركات الأجنبية إنما هو تصنيع من نوع خاص. فأنواع الصناعات التي تفضل الشركات الدولية نقلها للدول المتخلفة تمثل صناعات تريد أن تتخلى عنها الدول الرأسمالية المتقدمة نظرا لما يسببه توطنها في هذه الدول من مشاكل تؤدي إلى ارتفاع تكاليفها كمشاكل العمالة والأجور والتلوث وما يستتبعه من إنفاق للحد من نطاقه. وليست هذه بالضرورة هي الصناعات التي تكون الدول المتخلفة في اشد الحاجة إلى إقامتها، واهم الصناعات التي لا تمانع بل وقد تشجع الدول المتقدمة على نقلها إلى الدول المتخلفة هي تلك التي توصف بأنها صناعات ثانوية غير ديناميكية، إما لأنها بسيطة تكنولوجيا كصناعات(قطع الغيار ومكونات السيارات والتلفزيون) وإما لأنها صناعات ملوثة للبيئة(كالصناعات البيتروكيماوية).

الفرع الرابع: استنزاف الموارد الاقتصادية المحلية[1]

تسيطر المشروعات التابعة للشركات المتعددة على أهم مصادر الدخل والتصدير في البلاد النامية وهي صناعة الاستخراج، وقد كانت تلك الصادرات تتجه تلقائيا إلى الشركات الأم حيث كانت أسعار المواد الأولية تتحدد وفقا لحاجات هذه الشركات وسيطرتها العالمية وبأسعار زهيدة.

وقد استمرت الشركات المتعددة الجنسية في التحكم إلى حد بعيد في تجارة الدول النامية من المواد الاستخراجية والمواد المحلية حتى بعد أن جردت هذه الشركات من الملكية المباشرة لمشروعات الاستخراج كما حدث في حالة البترول ويحدث إلى الآن في حالة المنتجات السائبة وهي الحديد والفحم والحبوب والفوسفات والبوكيت فبالإضافة إلى الحصص التي تذهب إلى هذه الشركات من الإنتاج الاستخراجي وفقا للاتفاقية الجديدة فان هذه الشركات هي وكالات التسويق العالمية الأساسية لهذه الموارد، وبإمكانها فرض حظر وحصار اقتصادي على أي دولة تسير مع مصلحة هذه الشركات أو دولها. على أن الدور الاحتكاري لهذه الشركات في السيطرة على تجارة الدول النامية اكبر من ذلك بكثير، حيث يتجه (75%) من صادرات المشروعات الأجنبية في البلاد النامية إلى شركاتها الأم، ويتجه الربع الباقي إلى شركات شقيقة أخرى في نفس الشركة متعددة الجنسية.

[1] بقندوز حسين، مرجع سابق، ص140.

الفرع الخامس: الآثار على العمالة

"إضافة إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تستفيد من تدني الأجور في الدول النامية وغالبا ما يتم ارتكاب ممارسات لا أخلاقية تمس بحقوق الإنسان المتعلقة بالحياة والحرية والعدل والمساواة واختيار العمل، بحق العاملين في هذه الشركات.

فقد قامت شركة نستلة باستغلال العمال في مزارع الكاكاو في ساحل العاج، من حيث ساعات العمل الطويلة والظروف السيئة وباعتهم كالعبد، ولم تكتف بذلك إذ كشفت دراسات اليونيسيف عام 2002 عن شحن وتشغيل 200 طفل في مزارع الكاكاو تم شحنهم من بلدان مثل مالي وبوركينافاسو إلى ساحل العاج وأجبرتهم الشركات على العمل تحت ظروف خطرة"[1].

كما أن "المتعارف عليه حاليا أن الكثير من الشركات الضخمة في حالة اندماجها أو ابتلاعها لشركات أخرى في الغالب تكون مصحوبة بعملية تسريح للعمال في الدول المتقدمة وكذلك النامية، كما أن التنافس المحموم الموجود بين الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية جعلها تقدم تنازلات كبيرة حول حقوق العمال، وتمنح تسهيلات ضريبية مغرية، وهذا ما يؤدي إلى استغلال العمال بحصولهم على أجور لا تتجاوز الحد الأدنى للأجور. فعلى سبيل المثال يبلغ معدل كلفة الساعة الواحدة لأجور العمل في أمريكا 3.13 دولار بينما في هونغ كونغ 0.87 دولار وفي كوريا 0.33 دولار وفي سنغافورة 0,29 دولار، وهذا يعني أن الأجور في أمريكا تعادل 10.43 مرة عن متوسط الأجور في هذه الدول. وتبرز هذه الإحصائيات إحدى دوافع توجه الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الدول النامية نظرا لانخفاض تكاليف العمالة، ويعتبر ذلك شكلا من أشكال الاستغلال الحقيقي للمورد البشري وإحياء لأعراف العبودية"[2].

[1] احمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، 2010،ص ص 129-130.

[2] شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد2014/01، ص ص 80-81.

الفرع السادس: الآثار المحتملة على هيكل السوق المحلي والمنافسة[1]

تتمتع الشركات الأجنبية عادة بوضع احتكاري أو شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة وذلك إما نتيجة لانفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف أو سلع متميزة لا تتوافر لها بدائل في تلك الأسواق، أو أن تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب السوقي لتلك السلع في الدول المضيفة تكفل لها القيادة السعرية وذلك بحكم اختيارها لمجالات إنتاج تخضع لاحتكار الأقلية، وتتسم بدرجة عالية من التركيز السوقي.

وبصفة عامة تعد الشركات الأجنبية أقوى اقتصاديا من منافسيها المحليين، ومن ثم فان تلك الشركات لديها القدرة على التعامل مع الممارسات التقييدية المختلفة في الدول المضيفة، كما يمكن لتلك الشركات التعامل مع العوائق التي تحد من دخول السوق.

[1] منصوري الزين، مرجع سابق، ص387.

المبحث الرابع: تجارب بعض الدول النامية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر

للإحاطة اكثر حول العلاقة بين النمو الاقتصادي و الإستثمار الاجنبي المباشر سوف نلقي نظرة على اقتصاديات بعض الدول النامية التي استعانت في نهضتها على الاستثمارات الاجنبية المباشرة وأعطتها الاولوية في استراتيجياتها الاقتصادية، وقد وقع اختيارنا على ثلاثة تجارب هي تجارب كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية وتركيا، وفيما يلي بيان ذلك.

المطلب الأول:التجربة الماليزية

إن ماليزيا التي نعرفها اليوم ليست هي تلك التي كانت قبل خمسة عقود، وما دفعني للاستشهاد بها كتجربة تستحق الدراسة هو مرورها بتجارب مشابهة للجزائر في تعرضها للاستعمار بل وحتى التقارب في وقت الظفر بالاستقلال والوضعية الاقتصادية المزرية الموروثة، إلاّ أن الأشواط التي قطعها الاقتصاد الماليزي فيما بعد قد أبان عن علو كعبه، ووصل الى ما وصل اليه الآن نتيجة الانفتاح المدروس على الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وسنرى فيما يأتي نبذه تفي بالغرض المرجو من هذا المطلب.

الفرع الأول: الاقتصاد الماليزي قبل الانطلاقة

"بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها عام 1958 اعتمدت إستراتيجية تنموية تركز على إحلال الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال، غير أن هذه الإستراتيجية لم تفلح بسبب ضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي، وبالتالي فلم يكن لها أثر على الطلب على العمالة أو خلق قيمة مضافة عالية.

لذلك اعتمد هذا البلد في عقد السبعينات خطة تنموية تعتمد على دور كبير للقطاع العام مع التركيز على التصنيع الموجه للتصدير عن طريق صناعة المكونات الالكترونية الكثيفة العمالة، وكان من نتائج هذه الخطة تخفيض معدلات البطالة، وتحسين توزيع الدخول، وبلوغ معدل نمو يساوي 8% سنويا في المتوسط مع استقرار معدل التضخم في حدود 5% .

إلا أن الأداء الاقتصادي لم يعد مستقرا في أوائل الثمانينات، وأقدمت السلطات تحت دافع الرغبة في الحصول على إيرادات كبيرة من البترول على إقامة قطاع الصناعات الثقيلة المملوك للدولة، وترتب على ذلك الحاجة إلى نفقات كبيرة أدت إلى اختلالات مالية وخارجية حادة جرى تمويلها بصورة أساسية بالاقتراض من الخارج (وان كان

هذا الخلل قد تناقص بصفة ملموسة عامي 1983و1984 جراء تحسن معدلات التبادل وتخفيض الإنفاق الحكومي تخفيضا شديدا).

ومع تقلص الطلب الخارجي، والهبوط الكبير في أسعار النفط عامي 1985-1986 عرف الاقتصاد الماليزي انخفاضا حادا في الاستثمار وارتفاعا رهيبا للبطالة، مما دفع إلى زيادة الاقتراض من الخارج فازدادت المديونية الخارجية حتى بلغت أواخر عام الكساد 1986 حوالي 22 مليار دولار، أي 84% من PIB.

إن حالة الكساد التي وصل إليها الاقتصاد الماليزي دفعت بالسلطات إلى مراجعة نقاط الضعف في الخطة التنموية، وتبني إستراتيجية إصلاحات واسعة خلال الفترة 1986-1990 جعلت من ماليزيا نموذجا يقتدى به، حيث استطاع هذا البلد في ظرف وجيز، ورغم العقبات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها، من تحقيق انطلاق اقتصادي باهر جعله يأخذ مكانه بين النمور الأسيوية"[1].

الفرع الثاني:بداية الإصلاحات في ماليزيا

"اعتمدت ماليزيا في جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر على المثل الحكيم "السمك الصغير أحسن طعما من السمك الكبير"، وهكذا فقد اعتمدت في الدعوة للاستثمار الأجنبي المباشر على رجال الأعمال الأجانب العاملين على أراضيها أكثر من اعتمادها على الهيئات الحكومية المتخصصة في جذب الاستثمار، وقد استخدمت ماليزيا نظام تراخيص الاستيراد لتنظيم السوق المحلي، واحتفظت الدولة الماليزية بعدد محدود من المشروعات العامة نقلت ملكيتها لجهاز داخل وزارة المالية يحتفظ بتلك الشركات، وتم ترك الإدارة بالكامل للقطاع الخاص من خلال المشاركة الفعالة لرؤوس أموالها بدلا من خصخصتها بأسلوب المستثمر الرئيسي.

كذلك لم تحتفظ الدولة بقطاع احتكاري سوى لقطاعي البترول والأرز، وتركت باقي الخدمات بالكامل للقطاع الخاص مثل الطرق، الكهرباء، النظافة، قطاع الاتصالات. وظل دور الدولة يقتصر على تنظيم والإشراف على تلك الخدمات فقط.

وترتبط ماليزيا مع عشر دول في شرق آسيا باتفاقية لتحرير التجارة الخارجية بالكامل بصفة تدريجية اعتبارا من 1995 إلى الإعفاء التام سنة 2003 بالنسبة للدول النامية السريعة النمو، وسنة 2005 بالنسبة للدول الأقل

[1] عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد11،2011،ص ص 60-61.

نموا في إطار مجمع "اتحاد اسيان"، كما تم الاتفاق مع استراليا ونيوزلندا بخفض التعريفة الجمركية بينهم بنسبة 50% اعتبارا من سنة 1993 وتم التفاوض مع اليابان والصين وكوريا الجنوبية لإزالة القيود الجمركية في إطار اتفاق (الاسيان+3)، وكذا مفاوضات أخرى مع الاتحاد الأوروبي لتخفيض وإزالة التعريفة الجمركية في إطار الحوار الاقتصادي (الأوروبي الأسيوي) والحصول على مزايا تفضيلية في عشر(10) سلع في إطار الاتفاقات الموقعة لدول الباسفيك"[1].

الفرع الثالث: تشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

"قامت دولة ماليزيا بتحرير كل من البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال التي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية، فقد تم تحرير التعليمات والقيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، كما تم السماح في إطار قانون تشجيع الاستثمارات للأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند قيامهم بتصدير أكثر من 80% من منتجات تلك الشركات. وفي هذا المجال فان بعض منظمي الأعمال والشركات المحلية وجهوا للحكومة اتهامات بالتمييز، ولكن حجة الحكومة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسساته موجه أساسا للتصدير وتحقيق المزيد من الإيرادات بالعملات الأجنبية والتي يحتاجها الاقتصاد بدرجة كبيرة وكذا الحاجة إلى التكنولوجيا والمعدات الثقيلة والسلع الرأسمالية.

وأضافت الحكومة أن إتاحة نسبة 100% من حقوق الملكية للأجانب هامة جدا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سمح قانون تشجيع الاستثمارات للشركات التي تصدر ما بين 51% -79% من منتجاتها بنسبة مناظرة من 51% -79% مساهمة من الملكية الأجنبية. أما بالنسبة للشركات التي تستطيع تصدير ما بين 20%-50% من منتجاتها فان الشركاء الأجانب يسمح لهم القانون بتملك حتى 51% من ملكية تلك الشركة، أما الشركات التي تستطيع 20% فقط من منتجاتها فان الملكية الأجنبية يسمح لها بحد أقصى 30% من حقوق الملكية لتلك الشركات.

وبموجب القانون فان الشركات الأجنبية تستفيد من بعض الإعفاءات الضريبية إذا ما قامت تلك الشركات بإنتاج بعض السلع المنصوص عليها في ذلك القانون أو العمل في مجال النشاط الوارد ذكره في القانون.

[1] مقيدش فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص ص 146-147.

لقد قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع ما يزيد عن 22 دولة وهذه الاتفاقيات تم تصميمها لحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، كما أن هناك فقرات في هذه الاتفاقية تنص على إمكانية لجوء الشركات متعددة الجنسيات لنظام فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية المنصوص عليها، بالاضافة إلى فسح مجال الحرية للمستثمرين الأجانب في تحويل أرباحهم وعوائدهم ورأس المال للخارج، وبهدف تسهيل الإجراءات والتغلب على العوائق والعقبات الإدارية قامت الحكومة الماليزية بإنشاء هيئة للتطوير الصناعي لكي تكون المركز الوحيد لاستقبال وتقييم وإقرار الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب"[1].

الفرع الرابع: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الماليزي

"لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، هذا الاستثمار لم يؤد فقط إلى الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد النادرة أثناء عملية تطوير الهياكل الأساسية، ولكن نتج عنه أثار ايجابية تتعلق باستخدام الموارد المحلية وذلك عن طريق إنشاء قاعدة صناعية تعتمد على الموارد المحلية التي تشتهر بها ماليزيا كالمطاط ومنتجات زيت النخيل والمنتجات الخشبية، كما كانت للاستثمارات الأجنبية المباشرة اثار ايجابية على المؤسسات والصناعات المحلية من خلال ظهور الشركات المحلية التي تقوم بخدمات التعبئة والشحن للالكترونيات ولمختلف النشاطات الأخرى في مناطق عمليات التصدير، كما استفادت القوى العاملة من خلال خلق مناصب شغل عديدة انخفض فيها معدل البطالة إلى معدلات قياسية مقارنة مع الدول المتطورة، كما كان وقع الاستثمارات الأجنبية ايجابي على البيئة الطبيعية في ماليزيا من خلال العمل على التوازن الديموغرافي في تخطيط نشاط هذه الاستثمارات"[2].

إضافة إلى هذا فقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا بتحقيق ما يلي[3]:

- نجاح ماليزيا بفعل هذه الاستثمارات بتوليد 17% من صادراتها في المتوسط خلال الفترة (1987-1993) حيث بلغت 47 مليار دولار.

- تنويع تشكيلة الصادرات حيث شكلت المنتجات الصناعية 71% من إجمالي الصادرات عام 1993.

[1] سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالي دولية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2010-2011،ص ص 138-139.

[2] زيدان محمد، مرجع سابق، ص ص 141-142.

[3] مقيدش فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص160.

– نجاح ماليزيا في تنويع أسواق صادراتها على المستوى العالمي، حيث تشكل دول الآسيان 29% من الصادرات واليابان 17% والاتحاد الأوروبي 16% وتتلقى الولايات المتحدة ما يقارب 15% من إجمالي الصادرات.

– إفادة الاقتصاد الماليزي المرتكز على إستراتيجية التصدير من خلال قيام المستثمرين الأجانب بتوسيع خطوطهم الإنتاجية.

– مكّن الاستثمار الأجنبي المباشر ماليزيا من تنويع قائمة صادرتها والابتعاد عن الصادرات التقليدية التي تواجه أسعار عالمية غير مستقرة، وأصبحت الصادرات الالكترونية أهم بنود الصادرات الماليزية منذ مطلع مرحلة السبعينيات.

المطلب الثاني:التجربة الكورية الجنوبية

إن التجربة الكورية المميزة في مجال الاستثمار لا يمكن اغفالها ونحن نتعرض لتجارب بعض البلدان النامية، خاصة بعدما وصلت الى مراتب مرموقة في مؤشرات الاقتصاد العالمي، وهي التي كانت تحت وطأة الاستعمار تلو الإستعمار، إلا ان الاخذ بالجدية في تعاطي الرجل الكوري مع الاستثمارات الاجنبية المباشرة قد حققت له النهضة التي كان يطمح اليها، بل اكثر من ذلك، اذ لا نكاد نجد سوقا في العالم الا وفيه شيء من المنتوجات الكورية.

الفرع الأول: بداية التجربة

"إن كوريا الجنوبية قد استطاعت انجاز قفزة سريعة في مسيرة تطورها، وحققت نهضة شاملة تناولت مختلف مرافق حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وأصبحت تحتل موقعا مرموقا في الاقتصاد الدولي، بعد أن كانت بالأمس القريب، وعلى وجه التحديد منذ تأسيسها عام 1948 وتعرضها لحرب مباغتة وشاملة شنتها عليها كوريا الشمالية عام 1950 واستمرت تلك الحرب لمدة ثلاث سنوات مما نتج عنها دمار شامل في شبه الجزيرة الكورية، فضلا عن افتقارها للموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة، إذ تعد واحدة من الدول الأسيوية الفقيرة والمتخلفة.

ولهذا ليس من المصادفة أن يصفها البعض "النمو الأسيوي" بسبب نموها الاقتصادي السريع، أو يطلق على هذه التنمية لقب "معجزة الهانغ كانغ" منذ فترة السبعينات من القرن العشرين.

ولا شك أن هذا التطور السريع والشامل لا بد أن يكون برهان تجربة رائدة في ميدان التطور والنمو تميزت به كوريا الجنوبية عن غيرها من دول العالم الأخرى"[1] "وأصبح هذا البلد الذي خرج من حرب مدمرة، وكان متوسط الدخل فيه لا يتجاوز 87 دولار يحتل مراتب عالمية مرموقة، حيث استطاع بعد ثلاثين عاما من العمل المتواصل أن يحقق متوسط دخل فردي يتجاوز 10 ألاف دولار، وان يصبح أيضا دولة متقدمة صناعيا تحتل المرتبة الثانية عالميا في صناعة السفن والمرتبة الرابعة في صناعة النسيج الاصطناعي، والمرتبة الخامسة عالميا في صناعة السيارات"[2].

"بدأت كوريا الجنوبية في جذب الاستثمارات الأجنبية في بداية الستينات بعد الإنتهاء الحرب مع الجارة الشمالية بهدف النهوض بعملية التصنيع في البلاد، ونظرا لعوامل كثيرة لم تستطع كوريا جذب الحجم المنتظر من هذه الاستثمارات إلى غاية بداية السبعينات من القرن الماضي حيث توافدت الشركات الأمريكية واليابانية واستثمرت في الصناعات ذات العمالة الكثيفة. ومن اجل تنشيط الاستثمار الأجنبي قامت الحكومة بإنشاء مناطق التجارة الحرة حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي في عام 1970 ما يقارب 65.2 مليون دولار مقابل 12.7 مليون دولار في عام 1969.

أما في عام 1984 فقد صدر قانون حوافز رأس المال الأجنبي والذي يعتبر القانون الأساسي الذي يحكم ويقيم الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية، هذا القانون تضمن العديد من الملامح أهمها التوسع في القطاعات الصناعية المتاحة للاستثمار الأجنبي لتبلغ 788 نشاط في عام 1990 مقابل 521 نشاط في عام 1982"[3].

الفرع الثاني: الحوافز الضريبية المقدمة[4]

تقوم كوريا بتقديم مجموعة مختلفة من الحوافز للمستثمرين الأجانب ، مثل ضمان كل من إعادة تحويل رأس المال للخارج مع تحويل الأرباح، ومبادئ حقوق الملكية و تخفيض معدلات الفائدة على القروض بالنسبة لبعض الصناعات المساهمة في خلق مناصب الشغل والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما يتم تقديم الكثير من التسهيلات أو الإعفاءات الضريبية خلال الخمس سنوات الأولى من نشاط تلك الشركات الأجنبية، كما لا يتم

[1] سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، دراسات دولية، العدد38، ص41.

[2] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص71.

[3] زيدان محمد، مرجع سابق، ص ص 142-143.

[4] سالكي سعاد، مرجع سابق، ص ص 140-141.

فرض ضرائب على أرباح الأسهم وعمليات توزيع الأرباح الناتجة عن الأسهم التي يملكها الأجانب وذلك للسنوات الخمس الأولى ثم بعد ذلك وخلال السنوات الثلاث التالية 50% من المعدلات العادية، وأخيرا فإن قانون تشجيع الاستثمار في كوريا الجنوبية يؤكد على أن يعامل المستثمرون الأجانب بنفس المعاملة التي يلقاها المستثمرين الكوريين. كما قدمت كوريا الجنوبية مختلف التسهيلات المتعلقة بمنح الأراضي والعقارات وشددت على القضاء على العوائق الإدارية وحتى المالية من خلال تقديم القروض المختلفة من طرف البنوك الوطنية.

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الكوري يمكن قياسها بواسطة معدل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الوطني الإجمالي حيث بلغ هذا المعدل 7.2% في عام 1998 مقابل 3.7% في عام 1990. لقد أدى الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية إلى نتائج جد إيجابية لكن بمعدل أقل من نظيرتها ماليزيا حيث تم التركيز على قطاع التصنيع والإلكترونيك حيث تم استثمار مبلغ 5.4 بليون دولار أمريكي في 2695 مشروعا صناعيا، بينما تم استثمار 2.9 بليون دولار في 716 مؤسسة خدمية وذلك في عام 1998.

الفرع الثالث:دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة واكتساب التكنولوجيا[1]

أولا: الاستثمارات الاجنبية المباشرة

تعتبر قدرة الاقتصاد الكوري على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها من أهم العوامل التي هيأت لانطلاقه في زمن قياسي مقارنة بغيره من الاقتصاديات النامية.

فمنذ إصدار قانون حرية الاستثمار الأجنبي عام 1984 عملت الحكومة الكورية على توفير كل متطلبات المناخ الاستثماري الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية، كفتح أكبر عدد من الصناعات للمستثمرين الأجانب، ومراجعة قانوني الاستثمار الأجنبي، وتنمية رأس المال الأجنبي في الربع الأول من عام 1988 ، والتي نتج عنها فتح قطاع التصنيع بالكامل وتحريره، كما قامت الحكومة بإلغاء قانون إدارة معدل الصرف الأجنبي واستبداله بقانون تعامل الصرف الأجنبي الذي سمح بتنفيذ إجراءات تنفيذ تحرير رأس المال الحسابي وتوسيع دائرة السوق المحلي لتبادلات الأجنبية.

وأثمرت هذه الجهود وغيرها في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على كوريا، حيث زادت بمعدل منتظم منذ عام 1984، وبلغت 15,2 بليون دولار عام2000 و 11,2 بليون دولار عام2001، وأصبحت المشاركة الفعالة للاستثمار الأجنبي تمثل عاملا حاسما في الاقتصاد الكوري.

[1] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص ص 76-77.

ثانيا:الاهتمام بالعلوم واكتساب التكنولوجيا

لعب توظيف التجربة التاريخية والاستفادة منها دورا هاما في التطور الصناعي الحاصل في كوريا، حيث استفاد هذا البلد من الاستثمارات اليابانية والأمريكية في استيعاب التقنية وتحسين منتجاته الصناعية، وبالتالي عزز من المزايا التنافسية لصناعاته في الأسواق العالمية.

ولازالت كوريا الجنوبية تواصل تعزيز قدراتها التكنولوجية من خلال الاستثمار في البحث العلمي وتوظيفه لخدمة التطور الاقتصادي، حيث أسست مجلس الرئاسة الاستشارية للعلوم PACST في أفريل 1999، لإجراء التنسيق الكلي بين العلوم المدرسة وطنيا وسياسة التكنولوجيا، حيث يسهر بشكل رئيسي على تحقيق التوافق بين السياسات الكلية لتطوير العلوم والتكنولوجيا، وعلى وضع أولويات برامج الأبحاث والتنمية الوطنية.

وبفضل الخطة التي اعتمدتها الدولة تحت شعار" خطة طويلة المدى لتنمية العلوم والتنمية الوطنية "سنة 1999 وبفضل الاستثمارات المتواصلة في الأبحاث والتي مثلت2,91% من إجمالي الناتج المحلي لكوريا في نهاية عام 2001، تمكنت كوريا من أن تصبح إحدى الدول السبع المتقدمة تكنولوجيا.

المطلب الثالث: التجربة التركية

لا تزال التجربة التركية في النهضة الاقتصادية محل اعجاب الكثير من المتتبعين الاقتصاديين بل وحتى السياسيين، وانا منكبّ على اعداد صفحات هذا البحث لم اجد بدّا من التطرق الى هذه التجربة التي اسالت الكثير من الحبر على مستوى العالم الإسلامي و الاوروبي والعالمي كذلك.

الفرع الاول:الاصلاحات الاقتصادية[1]

تعتبر تركيا من اوائل الدول النامية التي انتهجت سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي في اوائل الثمانينات، وذلك بهدف تخفيض سيطرة الدولة على الانشطة الانتاجية وزيادة التوجه نحو قوى السوق مع احلال استراتيجية تشجيع الصادرات والاستثمارات الاجنبية محل استراتيجية الاحلال محل الواردات، وتمثلت اهم عناصر الاصلاح الاقتصادي فيما يلي :

- تحرير الاسعار المحلية :وذلك بتحرير اسعار القطاع الخاص، والزمت منشآتها الاقتصادية بتحديد اسعارها على اساس تطورات التكلفة فيما عدا بعض السلع التي ظلت اسعارها مدعومة الى جانب رفع اسعار الطاقة الى المستوى العالمي وتخفيض الاعانات في المجال الزراعي .

[1] كريمة فرحي، اهمية الاستثمار الاجنبي في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3-، السنة الجامعية 2012-2013، ص ص 195-196.

- تحرير التجارة الخارجية : تمت على مرحلتين، حيث اعتمدت المرحلة الاولى على تشجيع الصادرات من خلال حوافز التصدير، اما الثانية فقد اتسمت بتحرير الواردات عن طريق الغاء القيود الكمية المفروضة عليها وتخفيض الرسوم الجمركية مع تطبيق قانون مكافحة الاغراق لحماية المنتجات الوطنية من المنافسة.

- تحرير اسعار الفائدة : حيث تم ازالة القيود على اسعار الفائدة بالنسبة للقروض و الودائع، كما تم الغاء معظم برامج الائتمان المباشر وأسعار الفائدة التفضيلية مما ساهم في التخصص الكفء للموارد.

- تحرير سعر الصرف: تم تطبيق سياسة سعر الصرف الحر الذي يعتمد على قوى العرض والطلب وتم تخفيض قيمة الليرة التركية عدة مرات وذلك دعما لنشاط التصدير.

- اتباع سياسة مالية متشددة: استهدفت تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال خفض النفقات كما تضمنت تخفيض الاجور الحقيقية وتوسيع القاعدة الضريبية مع اعادة هيكلة اسعار بعض الضرائب، هذا وقد لجأت الدولة الى اصدار اوراق مالية حكومية يتم الاكتتاب فيها عن طريق البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى لسد العجز المالي وتقليص الاعتماد على القروض.

- اصلاح المنشات المملوكة للدولة والتحول نحو القطاع الخاص: من خلال تحرير اسعار هذه المؤسسات واعادة هيكلها، كما تم الترخيص ببيعها للقطاع الخاص وقد انشئ مجلس اعلى للخصخصة في عام 1994 لتسيير عملية الخصخصة وتحويل عوائدها لمشروعات البنية الاساسية الرئيسية.

الفرع الثاني:الإطار القانوني المنظم اللإستثمار الأجنبي المباشر في تركيا

"تركيا كانت من الدول السابقة في مجال تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر، بحيث عملت على تطبيق نظاما يهدف الى تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تقديم حوافز ترتبط بمناطق و قطاعات معينة، وقد اصدرت القانون رقم 6224 الصادر عام 1954، حيث ان تركيا بإصدارها لهذا القانون (قانون رأسمال الاجنبي) سنّت في حينها اكثر القوانين ليبرالية في مجال الاقتصاد، ومع السياسات الليبرالية المتبعة في الثمانينات امست تركيا مغرية لاستثمارات رؤوس الاموال الاجنبية وقدمت تسهيلات في ظل التدابير المتخذة في الاعوام 1986 و1992، وتم تعديل القانون السابق في عام 1995 تماشيا مع تحرير الاقتصاد التركي، ثم في عام 1996 وذلك بمناسبة انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الجمركي لأوربا الموحدة، بحيث تم الغاء اجراء حصول المستثمر على ترخيص، وسمح لهذا الاخير بمباشرة نشاطه بمجرد الاعلان عنه، وبعد ذلك تم صدور قانون جديد الاستثمار في سنة 1998، وقدم العديد من الضمانات وهي على النحو التالي :

- معاملة المستثمر الاجنبي بنفس المعاملة التي يخضع لها المستثمر المحلي.
- لا يطبق اي قيد على حصة الشريك الاجنبي.
- حرية تحويل الأرباح، راس المال والحقوق المعنوية مثل براءة الاختراع الى الخارج.
- يجوز ايداع العملات المستقدمة كرأس مال أجنبي دون الحاجة إلى تحويلها الى الليرة التركية.

- السماح للمستثمر الاجنبي بالاستثمار في كافة المناطق و القطاعات التي تسمح للمستثمر المحلي بالاستثمار فيها وبنسبة 100%.

- يجوز للاستثمار الاجنبي استخدام ما يحتاجه من الاطار الأجنبي، كما يجوز للشركات الكائنة في الخارج فتح مكاتب اتصال لها شريطة مزاولة التجارة في تركيا. وقد اشتمل القانون على حزمة متنوعة من الحوافز الاستثمارية ترتبط هذه الحوافز تبعا لمناطق التنمية المختلفة وبحسب القطاعات وقد تم ترتيب ذلك كما يلي:

بالنسبة للمناطق التنموية : تم تقسيم تركيا وفق المناطق التنموية الى ثلاثة مناطق متباينة بحسب مستوى تنميتها وهذه المناطق هي :

- المناطق المتقدمة : وهذه المناطق محدودة والحوافز المقدمة لهذه المناطق تتصف بالمحدودية .
- مناطق ذات اولوية في برنامج التنمية : وتشمل على المناطق الواقعة في الجهة الشرقية لتركيا .
- المناطق العادية :وتشمل كل المناطق بعد استبعاد المناطق المتقدمة والمناطق ذات الاولوية في برنامج التنمية "[1].

الفرع الثالث: نظرة على المناخ والتحفيزات للاستثمار في تركيا

أولا: المناخ الاستثماري[2]

- ثاني أكبر مناخ يتعرض للإصلاحات بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ عام 1997(مؤشر العوائق التنظيمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1997-2012).
- بيئة عمل مشجعة على الأعمال مع متوسط 6 أيام لإنشاء شركة، في حين يزيد هذا المتوسط لدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن 11 يومًا (تقرير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2014).
- ظروف استثمار شديدة التنافسية.
- ثقافة قوية في قطاعي الصناعة والخدمات.
- معاملة متساوية للمستثمرين كلهم.
- حوالي 41397 شركة برؤوس أموال أجنبية في سنة 2014 (وزارة الاقتصاد).
- تحكيم دولي.
- ضمان تنفيذ التحويلات.

[1] مقيدش فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص ص 167- 168.

[2] مناخ استثمار متحرر وخاضع للاصلاحات، تحت العنوان الالكتروني: www.invest.gov.tu بتاريخ 2016/12/12.

ثانيا: تحفيزات الاستثمار[1]

- تخفيض ضريبة دخل الشركات من 33% إلى 20%.
- حوافز ومزايا ضريبية في مناطق التطوير التكنولوجي والمناطق الصناعية والمناطق الحرة التي تتضمن إعفاءًا كليًا أو جزئيًا من ضريبة دخل الشركات، في شكل منحة على حصة صاحب العمل في التأمينات الإجتماعية، علاوة على تخصيص الأراضي.
- قانون لدعم الابتكار والبحث والتطوير.
- حوافز للاستثمارات الإستراتيجية ، وذلك بالنسبة للاستثمارات الكبيرة، و الاستثمارات الإقليمية.

[1] حوافز وضرائب منخفضة، تحت العنوان الالكتروني: www.invest.gov.tu بتاريخ 2016/12/13.

خاتمة الفصل

بعد أن تعرفنا على مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، وبعد ان ذكرنا تلك النماذج الكلاسيكية والحديثة لنمو الاقتصادي التي لم تتفق على تفسير واحد لكيفية حدوث النمو الاقتصادي في دولة من الدول .

كان لابد لنا من التطرق الى تلك الاثار التي يحققها الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، وهذا بكل موضوعية التي اقتضت منا التطرق الى الايجابيات والسلبيات، ورأينا في المبحث الاخير السبل التي انتهجتها بعض الدول النامية للاستفادة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وتجنب تلك السلبيات التي ذكرناها.

وكان هدفنا من خلال هذا التركيز على ان الاستفادة من الاستثمار الاجنبي المباشرة لتحقيق النمو الاقتصادي مرهون بمدى قدرة الدول المضيفة على تجهيز اقتصادها وسياستها العامة لاستقبال الاستثمار الاجنبي المباشر.

الفصل الثالث

واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومحاولة قياس أثره على النمو الإقتصادي

تمهيد

بعد ان اتّسم الفصل الاول والثاني بالتنظير لموضوع الدراسة، سنحاول في هذا الفصل التقرب من الواقع الجزائري في مجال تشجيع استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وهذا من خلال الترسانة القانونية المعدّة، والنتيجة المحققة في اعين الهيأت الدولية والاقليمية التي تعطي مؤشرات كمية، يتم بها قياس مستويات الدول في هذا المجال، لنحاول في الاخير اجراء دراسة قياسية وفق الاحصائيات المتحصل عليها حول اثر الاستثمارات الاجنبية على النمو الاقتصادي في الجزائر .

ولهذا سوف نقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث: قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد شهدت الجزائر منذ الاستقلال تغيرات معتبرة في سياساتها اثناء التعاطي مع الملفات الاقتصادية مما جعلها تطوّر من نظرتها في التعامل مع الإستثمار الأجنبي المباشر من التقييد الى التحرير النسبي، وهذا ما سوف نسلط عليه أضواء التنقيب والبحث فيما يلي.

المطلب الأول: تطور نظرة المشرع الجزائري للاستثمار الاجنبي المباشر

لقد تطورت نظرة المشرع الجزائري الى الاستثمار الاجنبي كانعكاس حتمي لفلسفة الحكم والظروف المحلية والعالمية التي سادت كل مرحلة، وعموما شهدت الجزائر مرحلتين قبل الاصلاحات وبعدها.

الفرع الأول: الاطار القانوني قبل الاصلاحات

والذي سنبينه من خلال المراحل التالية:

أولا:المرحلة الأولى: 1963-1971

1.قانون الاستثمار لسنة 1963 تحت رقم277/63 المؤرخ في 1963/07/26 *:

"لقد جاء هذا القانون ليجسد مجموعة من الامتيازات لصالح المستثمر الاجنبي نلخصها في التالي :

- ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة، بالنسبة للشركات المتعاقدة التي لا يقل استثمارها عن خمسة ملايين دج.

- تخفيضات جبائية على المواد المستوردة من الخارج، شريطة ان يكون اتفاق مسبق بين المستثمر و الدولة.

كما احتوى هذا القانون على مجموعة من الامتيازات و الحوافز قدمت للمستثمرين بغية تحفيزهم على الاستثمار والاستقرار في الجزائر نوجزها كما يلي :

-يستفيد المستثمرون من الحرية الكاملة في ممارسة النشاط الاستثماري سواء كانوا اشخاصا طبيعيين أو معنويين.

-حرية التنقل و الإقامة بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

* قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1993/63.

-المساواة بين المستثمرين المحليين و الاجانب.

غير ان هذا القانون لم يحقق أهدافه وذلك لعدة اعتبارات نوجزها فيما يلي :

-عدم تجانس الخيار السياسي المتبع انذاك مع الواقع الاقتصادي.

-الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية المتدهورة المفسرة بوجود إرادة هشّة وإطارات غير مؤهلة، ونقص في الهياكل القاعدية ،.....وغيرها"[1].

"لذلك فقد كانت انعكاسات تطبيق هذا القانون على الإستثمار الأجنبي جدّ محدودة، إذ أنّه تم تسجيل مشروعين استثماريين فقط"[2].

2. قانون الاستثمار لسنة 1966 المؤرخ في 1966/09/15 ⊕:

"بعد فشل قانون 1963، تبنت الجزائر قانونا جديدا للاستثمارات لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانه وأشكاله والضمانات الخاصة به وذلك تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة، الواردة في عرض الأسباب.

يختلف النص الثاني جذريا عن النص الأول يبدو ذلك من خلال المبادئ التي وضعها قانون 1966 "[3].

"وحتى لا يتأثر الرأس المال الأجنبي بهذا الانتهاج الجديد قامت الجزائر بطمأنة المستثمرين الاجانب بما يتعلق بنشاطاتهم داخل الجزائر وان هذه التغييرات لن تمس حقوقهم المكتسبة في ظل النظام السابق. إلا ان ما هو واضح من خلال الامر 284/66 أن ثقة الاجانب أصبحت متذبذبة، حيث أن هذا القانون يرمي الى اخضاع الاستثمار الاجنبي الى منطق السيادة الوطنية، وذلك على اساس إحلال نظام الرقابة محل نظام حرية الاستعمال من جهة، وحصر التعاون الدولي في اطار الشركات ذات الاقتصاد المختلط من جهة أخرى"[4].

---

[1] عبد الكريم كاكي، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص ص 207-208.

[2] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الموسم 2007/2006، ص111.

⊕ الامر رقم 66-284 المؤرخ في 15سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1966/80.

[3] عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص08.

[4] داودي محمد، السياسة المالية واثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2012/2011، ص131.

ثانيا: المرحلة الثانية: 1971–1981

"تميزت هذه المرحلة بالتوجه الاشتراكي لذا كانت معظم الاستثمارات من اختصاص الدولة، فمنذ سنة 1970 تأكّد مبدأ توحيد تمويل الاستثمارات للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي و هذا ما نصت عليه المادة 05 من قانون المالية لسنة1970 و نجد أن ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات قد أشار أنه يجب على المؤسسات استهلاك الأموال العامة التي خصصت لها لتحقيق الأرباح لأجل الزيادة في إمكانيات الاستثمار الوطني"[1].

وعليه فلقد كان "أهم ما يميز هذه الفترة هو تعزيز نمط الاقتصاد المخطط وزيادة حجم الاستثمار العمومي، وتم تهميش دور رأس المال الخاص مع قيام الدولة باحتكار التجارة الخارجية، في نفس الوقت لم تعط الاولوية للاستثمار الاجنبي ما عدا في قطاع المحروقات الذي يخضع لنظام خاص، فالاستثمار الاجنبي يجب ان يكون في صيغة الاستثمار المشترك وفي القطاعات التي من الممكن أن ينتج عنها تحويل تكنولوجي، كما أنّ أغلب هذه المشاريع تم تمويلها عن طريق القروض الخارجية. فما بين سنتي 1971 و1978 قامت الجزائر بتجميع موارد مالية بقيمة 47 مليار دولار منها 12 مليار في شكل ديون خارجية، وقد ساهم الاستثمار الاجنبي في 32 مؤسسة مشتركة برأسمال اجمالي بلغ سنة 1978 قيمة 160 مليون دينار ضمن مبلغ 400 مليون دينار يمثل الرأسمال الاجنبي المستثمر"[2].

ثالثا: المرحلة الثالثة 1982 –1989

"تصحيحا للأخطاء التي ارتكبت في النموذج السابق للتسيير، عمدت الحكومة الجزائرية في هذه الفترة إلى إعطاء حرية أكثر للمؤسسات العمومية في تسيير بعض شؤونها و ذلك ضمن إستراتيجية جديدة للتنمية.

فقد شغل الاستثمار في القطاع الخاص في الجزائر حصة متواضعة ضمن الإنتاج، و هذا راجع للنقص الواضح في القوانين التي كانت تتعرض له من حين إلى آخر، كما أن غياب جو للتنافس و عدم وجود المبادلات الخاصة التي تؤدي إلى خلق المنتجات، فكل هذه العوامل أدت إلى تهميشه من عملية التنمية الاقتصادية.

[1] محمد سارة، الاستثمار الاجنبي في الجزائر دراسة حالة اوراسكوم، مذكرة ماجيستير في قانون الاعمال، جامعة الجزائر، الموسم 2010/2009، ص18.

[2] Abdelhamid mazaache , « l'Algérie :le voile des hydrocarbures », l'investissement direct étranger et développement industriel méditerranéen, économica,1998,p116.

و على إثر ذلك تم صدور القانون 11/82 في 11 أوت 1982 ، والمتعلق بالاستثمار الخاص الوطني و الذي أجاز للخواص إنشاء شركات خاصة بشرط عدم تجاوز رأسمالها 30 مليون جزائري، وذلك لتوفير الشغل و القضاء على البطالة التي أخذت تنتشر في أوساط الشباب على الخصوص و التقليل من الاستيراد و زيادة التكامل بين القطاع الخاص و المؤسسات العمومية"[1].

"وقدم هذا القانون ضمانات للاطراف الاجنبية منها: الحق في المشاركة في اجهزة التسيير والقرار وفق قواعد القانون التجاري، ضمان حق تصدير الارباح غير المعاد استثمارها، وحصة الاجور والمساهمات الاجتماعية المحولة، ومصاريف الخدمات التقنية، كما تستفيد الشركات المختلطة الاقتصاد بمجترد تأسيسها من امتيازات جبائية هي:

-الاعفاء من الحقوق على التحويل بالمقابل لكل المشروعات العقارية الضرورية لنشاطها، كما تستفيد ايضا من من القروض مع حق توجيه ومراقبة نشاط الشركة.

-الاعفاء من الضريبة العقارية لمدة 05 سنوات أو من الضريبة على الاجر الاضافي.

-الاعفاء من الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية لمدة 03 سنوات"[2].

و"بعد الهزة الاقتصادية العنيفة التي عرفتها الجزائر بفعل التراجع الرهيب لأسعار البترول سنة 1982، وهبوب رياح التغيير السياسي على العالم بفعل ما عرف بـ"البرسترويكا" فكرت السلطات العمومية من جديد في تعديل قانون الاستثمار الذي فرضته المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية ، فجاء:

-القانون رقم 13/86 المؤرخ في 19 اوت 1986 المعدل والمتمم للقانون 13/82 المؤرخ في 28 اوت 1982 والمتعلق بتأسيس الشركة المختلطة وسيرها: يتكون من 28 مادة منها 26 مادة معدل للقانون 12/82، خصصت هذه التعديلات لتوجيه الاستثمارات الاجنبية والمحلية لخدمة مخططات التنمية، ونصت المادة 3 مكرر صراحة على ما يلي: (يندرج انشاء الشركات المختلطة في الاقتصاد في اطار المخطط الوطني للتنمية ويخضع لاهداف المردودية الاقتصادية والمالية). لكن هذا القانون مثل سابقيه وجد صعوبات كبيرة اثناء تطبيقه نذكر منها:

[1] محمد سارة، مرجع سابق، ص16.

[2] جوامع لبيبة، اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة : الجزائر مصر والسعودية، 2000-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص310.

- ✓ صعوبة محاربة ظاهرة اكتناز الاموال خرج المنظومة المصرفية.
- ✓ صعوبات تحويل فوائد استثمارات ورؤوس اموال الشريك الاجنبي.
- ✓ صعوبة محاربة هروب رؤوس الاموال الوطنية والأجنبية نحو الخارج ،بفعل بيروقراطية المصارف الوطنية"[1].

"في نفس السنة كان الامر التشريعي 14/86وهو قد بين جملة الاجراءات الواجبة لاعتماد الاستثمار الاجنبي المباشر في مجال المحروقات واستغلال النفط، ومن خلاله رخصت الجزائر للمستثمرين الاجانب الاستثمار في هذا القطاع غير انها اخضعته لتنظيم صارم باعتباره قطاعا استراتيجيا تتدخل فيه الدولة بصفة مباشرة وأساسية بحيث يتعين على المستثمر الاجنبي استكمال مجموعة من الاجراءات قبل ابرام عقد المشاركة مع الشركة الوطنية، والذي هو في الاخر له نظام خاص به يختلف عما هو معمول به في قانون الشركات ذات الاقتصاد المختلط"[2].

الفرع الثاني: الإطار القانوني بعد الاصلاحات

ويتميز بالخطوة الجريئة التي خطاها المشرع الجزائري التي تتمثل اساسا في التحرير النسبي للتعاملات الاقتصادية مع الاجانب.

أولا: قانون النقد والقرض

"بالرغم من أن القانون 10/90 هدف الى تفعيل السياسة النقدية، مما يعني أنه ليس بقانون الإستثمار، إلاّ أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزوالة انشطتهم الاستثمارية في الجزائر وهي :

– حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

– التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار امكانية تحويل الارباح وإعادة تحويل راس المال.

– قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات او الخلافات التي تحدث مع الطرف الأجنبي.

– التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع الخاص والعام وبهذا فقد أكّد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين.

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص210.

[2] داودي محمد، مرجع سابق، ص138.

– وقد لعب المصرف المركزي دور هيأة الاستثمار في ظل هذا القانون باستقباله للملفات ودراستها وحرصه على ضمان حقوق المستثمرين بالسهر على تطبيق القوانين"[1].

ثانيا: قانون الاستثمارات لسنة 1993 تحت رقم12/93 المؤرخ في 1993/10/15 [+]

"لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 15 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية والتنظيمية المواتية لجلب و استقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر. فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي و ضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار. فالقطاع الخاص محليا كان أو أجنبيا، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعض النشاطات الإستراتجية الخاصة بالدولة، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة و معقدة، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمارات. كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء أكانوا عموميين أم خواص، محليين أم جانب فالقانون ضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق و الواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب، في إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية، و ذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الأجنبية و جلبها. فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار"[2].

[1] رايس حدة و كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية–دراسة تحليلية– مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، 2012، ص66.

[+] المرسوم التشريعي رقم 93–12 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 64.

[2] صياد شهيناز، مرجع سابق، ص64.

ثالثا:قانون الاستثمار لسنة 2001 المتمثل في الامر 03/01 *المتعلق بتطوير الاستثمار

"لقد تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي 03/01 المؤرخ في 20أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار. لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين و الأجانب.

و بذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره وترقيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها و ظهورها"[1].

"والجديد في هذا التشريع مايلي :

- ✓ المساواة بين المحليين والأجانب.
- ✓ الغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص.
- ✓ انشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار تراخيص وقد فتحت لها فروعا في الداخل وتنوي فتح فروع اخرى في الخارج، فهي شخصية معنوية لها استقلالها المالي وتقوم :

-تقدم كل الخدمات الادارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين وتبلغهم بقرار القبول او رفض منح المزايا او الحوافز المطلوبة في مدة اقصاها 30 يوما من تاريخ ايداع الطلب.

-التأكد من احترام المستثمرين للالتزامات التي يعتمدونها خلال فترة الاعفاء من بعض الضرائب والرسوم.

-تعني المؤسسة بضم كل المؤسسات بمنح المساحات العقارية اللازمة للاستثمار الصناعي، والسياحي والخدماتي وهذا الامر في غاية الاهمية لأن منح العقارات يتم بطريقة غير منسقة وواضحة في السابق.

-نشأ صندوق لدعم الاستثمارات تتكفل بإدراته ANDI يمول الامتيازات الملكية الخاصة أو الاستثنائية، والتشريع الجديد يسمح بإمكانية التنازل او نقل الملكية للاستثمار"[2].

* الامر 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد47.

[1] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص64.

[2] بعلوج بولعيد، مرجع سابق، ص 76.

المطلب الثاني: المزايا والضمانات في ظل قانون الإستثمار الحالي

كنتيجة لتراكم تجارب الإصلاحات التي مست قوانين الإستثمار في الجزائر، فلقد استقرت قوانين الاستثمار الحالية على تسهيلات جديدة تمثلت في المزايا والضمانات التالية:

الفرع الأول: المزايا الممنوحة

"لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين : النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص)، ذلك انه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فانه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة"[1] وهذا كما يلي[2] :

أولا:النظام العام للامتيازات

وتم تنويع المزايا حسب المراحل التالية:

1. مرحلة الإنجاز

-الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

-الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني.

- الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز.

[1] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 66.

[2] www .andi.dz/index.php./ar/regimes-d-avantages(consulter le 01/05/2016)

2. مرحلة الإستغلال:

لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للإستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر: - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)،

-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

و تمدد هذه المدة إلى خمس (5) سنوات، بالنسبة للإستثمارات التي تحدث مائة و واحد (101) منصب شغل أو أكثر عند إنطلاق النشاط، و/أو الإستثمارات في القطاعات الإستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للإستثمار قائمتها.

ثانيا: النظام الاستثنائي

1-المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة

1-1 مرحلة الإنجاز (لمدة ثلاث 03 سنوات)

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار.

-تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف (2‰) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

-تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقيمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار.

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.

-الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

-الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

كما تستفيد من هذه الأحكام الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الإستثمارية.

2-1 مرحلة الاستغلال (لمدة عشر 10 سنوات)

- إعفاء ممن الضريبة على أرباح الشركات.

- إعفاء من الرسم على النشاط المهني.

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات إبتداء من تاريخ الإقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار.

- مزايا إضافية لتحسين و / أو تسهيل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وفترات الإستهلاك.

2- المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني

2-1 مرحلة الإنجاز (لمدة خمس 05 سنوات)

-إعفاء و/أو خلوص الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الإقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية، للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.

-إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها.

-إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال،

-إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

-الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري، وكذا مبالغ الأملاك الوطنية بالنسبة لعمليات التنازل المتضمنة الأصول العقارية الممنوحة بهدف إنجاز مشاريع استثمارية.

2-2 مرحلة الإستغلال

لمدة أقصاها عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدّها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

-الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

-الرسم على النشاط المهني (TAP).

-الإعفاءات أو التخفيضات في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة التي تنقل أسعار السلع المنتجة عن طريق الإستثمار الذي يدخل في إطار النشاطات الصناعية الناشئة، بقرار من المجلس الوطني للإستثمار.

مزايا إضافية أخرى، بقرار من المجلس الوطني للإستثمار، مثل تلك المتعلقة بتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقيمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار.

الفرع الثاني:ضمانات الاستثمار والهيآت المكلفة بتشجيعه

أولا: ضمانات الإستثمار الأجنبي المباشر

-حرية الإستثمار والمساواة في المعاملة: "يقدم قانون الاستثمار الجزائري كافة الضمانات للمستثمرين الاجانب والتي نجدها في أغلب قوانين الاستثمار للدول التي تستهدف جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، فيعامل بها المستثمر الاجنبي نفس المعاملة التي يعامل بها المستثمر الوطني. ومبدأ عدم التمييز وعدم الحق في المصادرة وضمان حماية الملكية الفكرية مكرس دستوريا (1996)"[1]. وأكدته المادة 14 من الامر 03/01 حيث نصت على : (يعامل الاشخاص الطبيعيون والمعنويون الاجانب بمثل ما يعامل به الاشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، ويعامل جميع الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الاجانب نفس المعاملة مع مراعات احكام الاتفاقيات التي ابرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية).

[1] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص121.

-حرية تحويل الأموال:

أقر المشرع الجزائري الحق الكامل للمستثمر الأجنبي في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالاستثمار وهذا ما جاءت به المادة 31 من الأمر 01/03 التي تنص على "تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتأكد من استيرادها قانونا، من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية".

-ضمانات الحماية:

وهذا ما أقرته المادة الرابعة من الأمر 03/01 على أن الاستثمارات تستفيد بقوة القانون من الحماية، والمادة 15:"لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة". وكذلك المادة 16 التي جاء فيها:" لا يمكن أن تكون الإستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به. ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف".

-تكريس التحكيم الدولي كوسيلة لحل المنازعات:

وهذا ما نصت عليه المادة 17 من الامر 03/01 كما يلي:"يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ابرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل الى اتفاق بناء على تحكيم خاص".

ثانيا: الهيآت المكلفة بتشجيع الاستثمار

1-المجلس الوطني للاستثمار(CNI) :

"انشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار ووضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة (الوزير الأول) ومكلف بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات وسياسة دعمها والموافقة على اتفاقيات الاستثمار...يتمتع المجلس بسلطات هامة في مجال منح امتيازات للمستثمرين ويساهم مباشرة في تنفيذ التشريع الخاص بالإستثمار، ويتولى على الخصوص مهمة اقتراح استراتيجية لتطوير الاستثمار واقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار والمزايا الممنوحة للمستثمرين، كما يقدم اقتراحات للحكومة في مجال تطوير الاستثمار الى جانب النظر في كل مسألة تتعلق بتنفيذ التشريع الخاص بالاستثمار"[1].

كما نشير أن إنشاء هذا المجلس جاء به الأمر 03/01 المتعلق بالإستثمار، ثم جاء المرسوم التنفيذي في 2006 تحت رقم 355/06 المؤرخ في 2006/10/09 الذي تضمن صلاحيات المجلس وتشكيله وتنظيمه وسيره.

2- الوكالة الطنية لترقية الاستثمار(ANDI)

"الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري (EPA) تملك الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. موضوعة تحت اشراف الوزارة المكلفة بترقية الاستثمارات.

هذه الوكالة لها سبعة مهام هي: الاعلام، تسهيل الاجراءات، ترقية الاستثمارات، الإرشاد، المساهمة في تسيير العقار الاقتصادي، تسيير المزايا ومهمة أساسية هي المتابعة"[2].

3- **لجنة الطعن**[3]: تهتم هذه اللجنة بالمادة التي يتقدم بها المستثمر ضمن الحالات التالية:

-عدم تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لانجاز الاستثمار.

-عدم تبليغ المستثمر بقرار منح المزايا المطلوبة أو رفضه إيّاها، وهذا بعد تجاوز الاجل الاقصى المحدد قانونا بـ 30 يوما ابتداءا من تاريخ ايداع الطلب لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

[1] عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2012، ص ص 72-73.
[2] ANDI,GUIDE INVESTIR EN ALGERIE, ELLIPSE-ALGER, EDITION 2012,P64.
[3] مقيدش فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص252.

-الاعتراضات او الاحترازات التي قد يقدمها المستثمر على قرارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي لا تتطابق في الشكل والمضمون مع النصوص القانونية والتنظيم الساري المفعول في هذا المجال.

وتحضر هذه اللجنة وفقا للشروط المنصوص عليها في المادة 7 من الامر 03/01 ويجب ان تتضمن العريضة على اسم وعنوان وصفة مقدم العريضة وعرض الوقائع والوسائل المساعدة على ذلك، ويجب ان ترفق العريضة بكل الوثائق والمستندات التي تثبت صحة الطعن.

إن قرار اللجنة في حالة قرارها بحق المستثمر الطاعن يصبح قرارا ملزما اتجاه الإدارة أو الهيئة محل الطعن ومع ذلك يحتفظ المستثمر بحقه في اللجوء الى القضاء وهذا مهما كانت نتيجة الطعن الصادر عن اللجنة.

4-الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالاستثمار، وتتمثل مهامها في[1]:

-تولي مهمة التسيير والترقية، والوساطة والضبط العقاري على كل مكونات حافظة العقار الاقتصادي العمومي.

-تولي مهمة الوساطة العقارية.

-تولي مهمة الملاحظة فيما يخص العقار الاقتصادي العمومي، وتقديم المعلومات للهيئة المختصة، حول العرض والطلب العقاري وتوجهات السوق العقارية وآفاقه.

-نشر المعلومات حول الأصول العقارية والوفرة العقارية ذات الطابع الاقتصادي وتتولى مهمة ترقيتها لدى المستثمرين، وتضع لهذا الغرض بنك معلومات يجمع العرض الوطني حول الأصول والأوعية العقارية ذات الطابع الإقتصادي مهما كانت طبيعتها القانونية.

-إعداد جدول أسعار العقار الإقتصادي والقيام بتحيينه وتحديثه كل ستة أشهر، ويمكن ان يشكل هذا الجدول مرجعا للأسعار الاقتصادية عند عمليات الامتياز او التنازل.

-القيام بكل العمليات المنقولة أو العقارية أو المالية أو التجارية المتصلة بنشاطها.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 119/07 المؤرخ في 23 افريل2007 ، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الاساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27 الصادر بتاريخ 25 افريل 2007.

-إبرام كل العقود أو الإتفاقيات المتصلة بنشاطها.

-تطوير المبادلات مع المنظمات والمؤسسات المماثلة والمرتبطة بمجال نشاط الوكالة.

المطلب الثالث: حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

لقد شهدت الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر تطورا ملحوظا خاصة في مجال المحروقات والاتصالات والتأمينات، وسنوضح حجمها فيما يلي:

الفرع الاول: تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر

الجدول رقم(3-1): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر في الفترة (1991-2013)								**(الوحدة مليون دولار)**
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
FDI الوارد	80	30	0	0	0	270	260	607
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
FDI الوارد	292	280	1108	1065	638	882	1145	1795
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
FDI الوارد	1662	2632	2746	2300	2580	3052	2661	

الجدول من اعداد الطالب بالاعتماد على:

Source :-unctadstat.unctad.org/wds/tableviewer/tableview.aspx

-Tableau investissement étranger direct :flux et stock entrants et sortants ,annuel,1980-2014

الشكل رقم (3-1): منحنى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في الفترة (1991-2013)

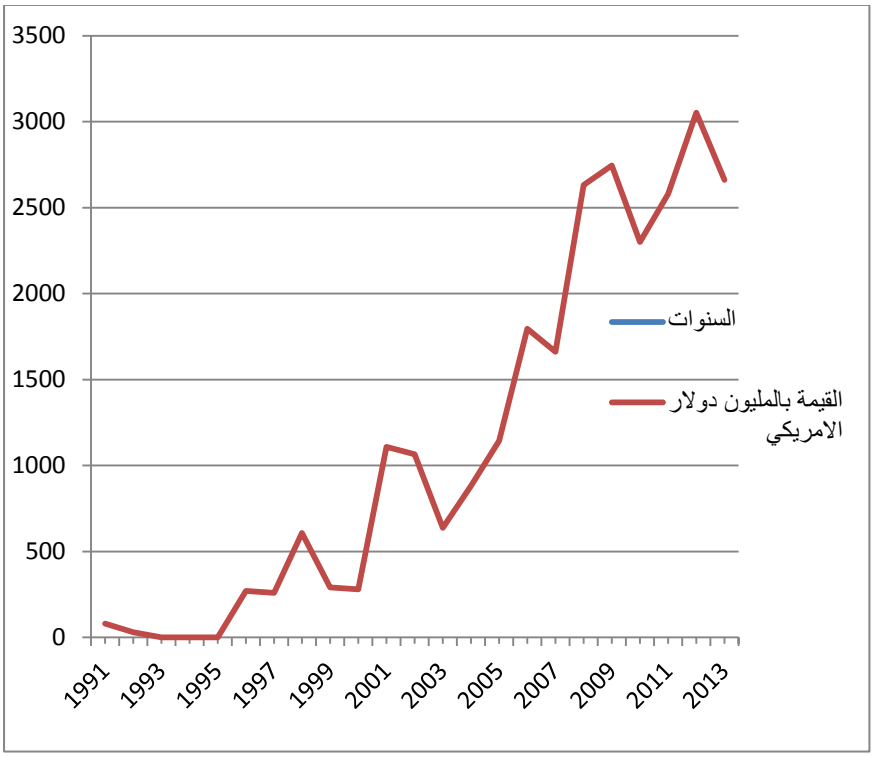

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

"من خلال المعلومات الاحصائية التي تخص التدفقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تظهر التدفقات ضعيفة نوعا ما الى غاية سنة 1996 وهذا بالرغم من تبني الجزائر لقانوني 10/90 و12/93 المذكورين سابقا، ويرجع الى سياسة الجزائر المنغلقة نوعا ما على الاستثمار الاجنبي المباشر، أما في ما يتعلق بفترة ما بعد 1996 فهي تتعلق بدخول الجزائر فترة الإصلاحات والتغيرات الهيكلية وانتقالها من الاقتصاد المخطط الى الاقتصاد الحر وتبنيها للاصلاحات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي FMI من خلال برامج التثبيت والتعديل الهيكلي لمعالجة الاختلالات المختلفة التي عرفها الاقتصاد الجزائري بعد الازمة البترولية لسنة 1986، هذه المرحلة يمكن اعتبارها مرحلة عدم استقرار (اقتصاديا و سياسيا و امنيا) لم تشجع كثيرا استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة. إن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر زادت سرعة وتيرتها في

أواخر التسعينيات، نتيجة لبداية هدوء الاوضاع الداخلية للبلاد وبالأخص الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر في خضم العشرية السوداء من الإرهاب والتخريب وعدم الاستقرار السياسي"[1].

"أما الفترة ما بعد سنة 2001 فقد تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ب 1108 مليون دولار سنة 2001 وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم03/01 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة ب 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية وهكذا فان هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى638 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية ، وهكذا فان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001،2002،2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات "[2].

كما "بلغ حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر رقما قياسيا خلال عامي 2008 و2009 لم تبلغه خلال السنوات العشر الأخيرة، بالرغم من أن العالم مرّ خلال هذه الفترة بأزمة مالية اقتصادية حادة تراجع خلالها حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم بنسبة 40 بالمائة، كما انهارت أسعار البترول من 147 دولار للبرميل في جويلية 2008 إلى أقل من 50 دولار للبرميل في سنة 2009، مما أدى بالجزائر إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية تحفظية أثارت الكثير من الجدل اعتبرها البعض أنها كانت سببا في تراجع حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر سنة 2010، بالإضافة إلى الازمة المالية العالمية التي تعاني منها شركة بريتش بتروليوم إحدى أكبر الشركات البترولية المستثمرة في قطاع المحروقات بالجزائر"[3].

وظلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق إلى الجزائر في وتيرة متصاعدة غالبا وهذا حسب ما توضحه معطيات الجدول إلى أن وصلت قيمتها السنوية لسنة 2013 مبلغ 2661 مليون دولار.

[1] داودي محمد، مرجع سابق، ص ص 175-176.

[2] كريمة قويدري، مرجع سابق، ص74.

[3] مقيدش فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص262.

الفرع الثاني: مقارنة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وتونس والمغرب

الجدول رقم(3-2): حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، تونس والمغرب في الفترة (1991-2013)

(الوحدة مليون دولار)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الجزائر	80	30	0	0	0	270	260	607
تونس	172,8	583,6	556,2	566,4	377,5	351,1	365,3	668,1
المغرب	317	424	491	551	332	322	1204,7	400,2
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجزائر	292	280	1108	1065	638	882	1145	1795
تونس	367,9	779,2	486,5	820,8	583,6	639,1	783,1	3301
المغرب	1380,4	422	2807,1	480,7	2314,5	894,6	1654	2449,4
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
الجزائر	1662	2632	2746	2300	2580	3052	2661	
تونس	1616,3	2758,6	1687,8	1512,5	1147,8	1603,2	1117,2	
المغرب	2804,5	2487,1	1951,7	1573,9	2568,4	2728,4	3298,1	

الجدول من اعداد الطالب بالاعتماد على:

Source :-unctadstat.unctad.org/wds/tableviewer/tableview.aspx

-Tableau investissement étranger direct :flux et stock entrants et sortants ,annuel,1980-2014

نلاحظ من الجدول تباين أداء الدول العربية محلّ الدراسة: الجزائر، تونس و المغرب حيث ارتفعت تدفّقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في السنوات الثلاثة الأخيرة من الدراسة عما كانت عليه في السنوات السابقة، وهي متقاربة بتلك المسجلة في المغرب، و التي تراوحت بين 2500 و3200 مليون دولار الأمر الذي قد يعطي لنا انطباعاً متقاربا حول مناخ الاستثمار المغربي و الجزائري. أمّا بالنسبة لتدفّقات الإستثمار

الأجنبي المباشر في تونس، فقد عرفت انخفاضاً محسوساً ابتداءا من سنة 2011، الأمر الذي قد يرجع بالدرجة الأولى إلى الازمة السياسية والاجتماعية والامنية أو ما يعرف تداعيات أحداث الربيع العربي التي عرفتها البلاد.

"أما إذا صرفنا انتباهنا إلى حصة كل دولة من هذه الدول الثلاثة، من إجمالي تدّفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية سنة 2013، فنجد أنّ الجزائر قد حلّت في المرتبة الثانية بحصة بلغت 3.84% من الإجمالي، بعد المغرب التي حقّقت أعلى نسبة، قدرت بحوالي 6.9%، أما تونس، فقد وقعت في المرتبة الأخيرة بحصة 2.26% من الإجمالي؛ الأمر الذي قد يعطي لنا انطباعًا حسنًا حول مناخ الاستثمار في الجزائر، و قدرة الدولة الجزائرية على استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة بالنسبة للدولة التونسية، غير أنه سرعان ما ينجلي هذا الانطباع عند مقارنة إجمالي تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد ببعض المؤشرات الأخرى، كعدد السكان، إجمالي الناتج المحلي و المساحة؛ حيث يتبين لنا بصورة جد واضحة، انخفاض قدرة الجزائر على استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بكل من تونس و المغرب"[1].

الشكل رقم (3-2): منحنى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر وتونس والمغرب في الفترة (1991-2013)

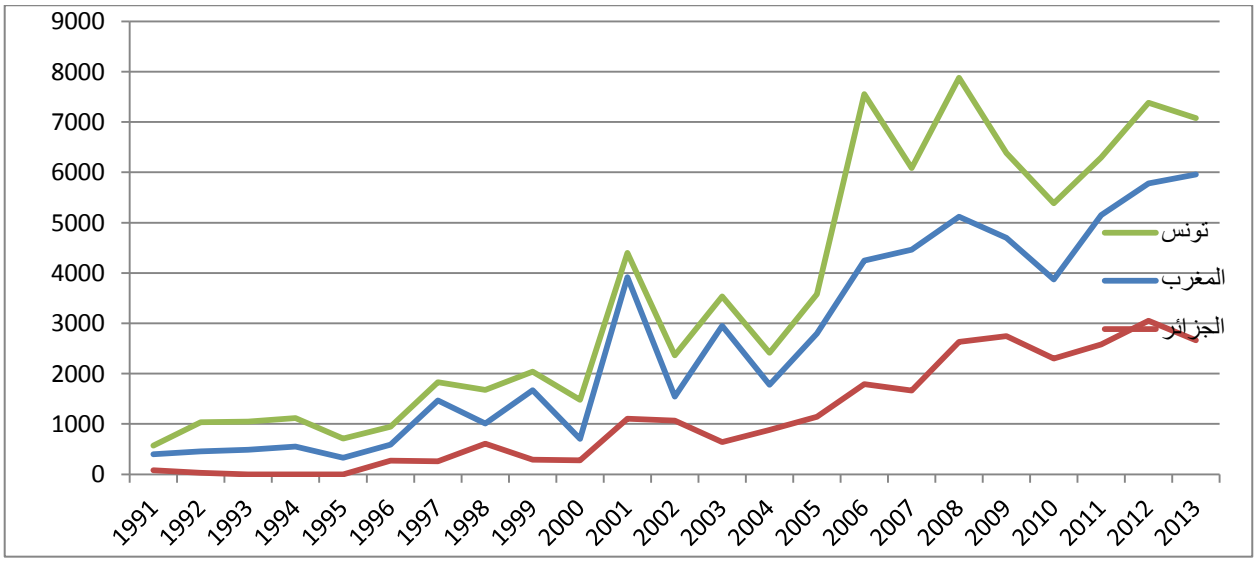

المنحنى من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

[1] خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب، أطروحة دكتوراه في المالية العامة، جامعة تلمسان، الموسم 2015/2014، ص123.

الفرع الثالث: توزيع الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

أولا: مقارنة بين الإستثمارات المحلية والإستثمارات الأجنبية

الجدول رقم (3-3): توزيع المشاريع الإستثمارية حسب نوع الإستثمار

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمار المحلي	52739	99,1	6050318	74 ,9	759366	89
الاستثمار الاجنبي	468	0,9	2022164	25 ,1	94043	11
المجموع	53207	100	8072482	100	853409	100

المصدر: صفيح صادق، الإستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، الموسم 2015/2014، ص196.

من خلال البيانات التي يحملها الجدول فاننا نلاحظ جليا ضعف مساهمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة مقارنة بالاستثمارات المحلية، فمند 2002 (وهي السنة الموالية لصدور الامر 03/01 المتعلق بالاستثمار وتتابع القوانيين المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية) الى غاية 2013 (وهي السنة التي بلغتها دراستنتا هاته) مثّل عدد المشاريع الاجنبية حوالي 0,9 %من مجموع المشاريع الاستثمارية، أما قيمته فبلغت 25,1% من القيمة الاجمالية للمشاريع.

ثانيا: المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب دول المنشأ

الجدول رقم (3-4): توزيع المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة حسب دول المنشأ (من 2002 الى 2015)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
اوروبا	377	898192	76709
الاتحاد الاوروبي	274	563346	39939
اسيا	68	119506	8607
امريكا	16	65636	3346
الدول العربية	200	1267592	37842
افريقيا	1	27799	400
استراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	13	89992	2086
المجموع	676	2471691	129254

Source : www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2015 consulté le 10/11/2016.

نلاحظ من خلال الجدول أن أروبا هي المستثمر رقم واحد في الجزائر من حيث عدد المشاريع بـ377 مشروع استثماري ثم تليها الدول العربية بـ200 مشروع و دول اسيا بـ68 مشروع. ولكن اذا نظرنا من حيث قيمة رؤوس الأموال المستثمرة وهذا هو المهم فاننا نجد في الصدارة الدول العربية باكثر من 50% من مجموع المبالغ المستثمرة من طرف الاجانب في الجزائر، وهذا يعطينا فكرة عن ظرورة العناية بتنمية الاستثمارات العربية ودعمها والحرص على جذبها.

المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

تسعى الكثير من الدول لا سيما دول العالم الثالث لجذب أنظار المستثمرين الأجانب قصد تحقيق أعلى نسبة من النمو الاقتصادي الممكنة، إلا انها تعلم علم اليقين أن هذا لا يأتي إلاّ بتهيئة المناخ العام للإستثمار، ومن جهة اخرى فقد رصدت الهيآت التي تعنى بالاستثمار الدولية منها والإقليمية مؤشرات يتم من خلالها تقييم نوعية وطبيعة مناخ الإستثمار في كل دولة.

وعليه سنقوم في هذا المبحث بعملية مسح عام لمناخ الإستثمار الجزائري.

المطلب الأول: تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الإستثمار في الجزائر

سوف يتم التطرق لعديد المؤشرات الخاصة بمناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر وتحليلها فيما يلي:

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية

أولا: مؤشرات داخلية

1-معدل نمو الناتج المحلي PIB:

جدول رقم(3-5): بيانات تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر(1991-2013)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل النمو %	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو %	3.2	2.2	4.6	5.6	7.2	4.3	5.6	1.7
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
معدل النمو %	3.4	2.0	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي:databank.worldbank.org بتاريخ 2016/12/20.

حسب ما تظهره معطيات الجدول فإنه تم تسجيل معدلات نمو سالبة إلى غاية سنة 1994 أي قبل الإصلاحات حيث انتقل من – 0.9% سنة 1994 الى 3.8% سنة 1995 ووصل إلى % 5.1 سنة و5.6% سنتي1998 و2005 على التوالي، وهذا نتيجة انتعاش قطاع الصناعة والموسم الفلاحي، أما في سنة 1999 فقد انخفض معدل النمو إلى % 3.2 ثم سنة 2000 إلى % 2.4 مقابل % 2.1 سنة 2001 حيث يرجع هذا الانخفاض إلى عوامل خارجية:

- المردود الفلاحي مرهون بالظروف المناخية(تساقط الأمطار).
- قطاع المحروقات مرهون بأسعاره، خاصة و أن الاقتصاد الجزائري يعتمد عليه بنسبة تفوق 95%.

وعودة معدل النمو الاقتصادي في ارتفاع من 4.6 %سنة 2001 إلى 5.6 % سنة2002 و 7.2 % سنة 2003 يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط بالاساس، وهو نفس السبب الذي يؤدي الى انخفاضه.

2–التضخم:

يمثل التضخم عاملا مهما في نجاح السياسة النقدية في أي بلد وارتفاع نسبته أو انخفاضها كلها مؤشرات تأخذ بها الشركات الأجنبية من أجل التوطّن في اقتصاد بلد ما، وفيما يلي نعرض تطورات معدل التضخم في فترة الدراسة.

جدول رقم(3–6): بيانات تطور معدلات التضخم في الجزائر(1991–2013)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
التضخم %	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5,0
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
التضخم %	2,6	0,3	4,2	1,4	4,3	4,0	1,4	2,3
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
التضخم %	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5	8,9	3,3	

الجدول من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي: databank.worldbank.org بتاريخ 2016/12/20.

عرفت الجزائر معدلات خطيرة للتضخم في بداية التسعينات وهذا بسبب الأوضاع الأمنية والإقتصادية الصعبة التي شهدها البلد، إلى أن استقر المعدل عند 18% سنة 1996 لتبقى في حدود 3% من 2000 إلى 2007،

لتعود سنتي 2008 و2009 إلى الارتفاع وهذا بسبب الإنعاش الإقتصادي، ثم ترتفع في سنة 2012 الى 8,9 % وهذا بسبب الأموال الهائلة التي ضختها الحكومة في جيوب الموظفين كزيادات في الأجور بأثر رجعي، ثم عادت نسبة التضخم للإستقرار في حدود 3,3% في سنة 2013.

3-حجم السوق:

تحثّ الكثير من النظريات الإقتصادية على أهمية حجم السوق كمحدد رئيسي لتفسير تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم، حيث أن نشاطات الشركات متعددة الجنسيات تتطلب أسواقا كبيرة لتصريف منتجاتها قبل الاتجاه إلى التصدير والجدول التالي يوضح حالة السوق الجزائرية لفترة الدراسة.

جدول رقم(3-7): بيانات تطور حجم سوق الجزائر(1991-2013)

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
GDP*	45715	48003	49946	425446	41764	46941	48177	48187
السكان**	26554	27180	27785	28362	28904	29411	29887	30336
GDPper***	1721	1766	1797	1500	1444	1596	1612	1588
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
GDP	48640	54790	54744	56760	67863	85324	103198	117027
السكان	30766	31183	31590	31990	32394	32817	33267	33749
GDPper	1581	1757	1733	1774	2094	2600	3102	3467
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
GDP	134977	171000	137211	161207	200013	209047	209703	
السكان	34261	34811	35401	36036	36717	37439	38186	
GDPper	3939	4912	3875	4473	5447	5583	5491	

*مليون دولار، ** الف نسمة، *** دولار

الجدول من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي: databank.worldbank.org بتاريخ 2016/12/20.

لا يعتبر حجم السوق وحده كافيا للتعبير عن مدى اتساع السوق من عدمه، بل يجب الأخذ في الحسبان القدرة الشرائية للمواطنين، وإذا دققنا في المعطيات المدونة في الجدول وبالأخص الناتج المحلي الاجمالي(GDB) الذي يعبر غالبا عن حجم السوق، والناتج المحلي الفردي (GDPper) التي تعبر عن القدرة الشرائية، نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي قبل سنة 2000 لم يتغير كثيرا، غير أنه بدأ يرتفع بنسب محسوسة ابتدءا من سنة 2005 ليصل سنة 2013 إلى ما قيمته 209703 مليون دولار وهو ما يمثل اكثر من اربعة اضعاف قيمة 1996.

كذلك بالنسبة للناتج المحلي الفردي فقد عرف وتيرة متصاعدة إلى أن وصل سنة 2013 الى 5491 دولار، هذا ما يقودنا للقول بأن هذه النتائج محفزة لقدوم الإستثمارات الأجنبية.

ثانيا: مؤشرات خارجية

1-المديونية الخارجية[1]:

الجزائر مثل سائر البلدان النامية التجأت في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والمخططات التنموية إلى الهيآت والمؤسسات المالية الدولية. وهذا ما أدى إلى تراكم الدين الخارجي عبر السنوات، وارتفع بشكل مقلق مما قد يوصلها إلى حالة العجز عن التسديد، ولكن مع تحسن الجباية البترولية في السنوات الاخيرة وتسجيل الجزائر لمداخيل اضافية من الصادرات البترولية والتي سجلت كمداخيل في صندوق ضبط الايرادات تم استغلالها في التسديد المسبق للمديونية، الذي خفف العبء على موازنة الدولة، وحرر القرار السياسي للبلاد، ووفر مداخيل اضافية من التسديد المسبق وقد قدرت بأكثر من 4 مليار دولار، اكتسبتها الجزائر من تسديدها المسبق للديون. والجزائر هي من الدول القلائل من بين دول العالم الثالث التي تسدد بانتظام مديونيتها الخارجية(من خمسة الى ستة مليار دولار سنويا).

ولقد باشرت الجزائر مفاوضات شاقة مع دائنيها خاصة نادي باريس ونادي لندن انتهت بتسديد كامل ديونها على مراحل ولم يبق الاّ حوالي 4 مليار دولار هي على عاتق الصناعيين الجزائريين الخواص ضمنتها الدولة الجزائرية.

[1] عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص241.

2-التجارة الخارجية والانفتاح التجاري على الخارج[1]:

لقد عرف تطور سياسة الانفتاح التجاري على الخارج في الجزائر ثلاثة مراحل أو فترات يفسر كل منها بدافع معين، فالمرحلة الأولى المتمثلة في قيام الحكومة الجزائرية بالتراجع عن فكرة الحمائية(Protectionism) وذلك للفترة (1986- 1994)كان بعد تراجع واختلال التوازنات الكبرى لاقتصادها وكدا بعد تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، أما المرحلة الثانية فقد عرفت انفتاح تجاري من قبل الجزائر وذلك تحت ضغوط المؤسسات المالية الدولية خلال الفترة (1994-1998) حيث فسر هذا التوجه برغبة بعض الأوساط في الداخل الاستفادة من ذلك الانفتاح التجاري، وأخيرا المرحلة الثالثة والمتمثلة في البحث على آليات تمكن من التحكم في هذا الانفتاح والناجمة عن الرغبة في تحقيق تناغم فكري للأفراد على شكل فوج من أصحاب القرار الذين يحاولون أخيرا كيفية الاندماج في الاقتصاد الدولي بأقل الأضرار وذلك منذ 1999 إلى غاية يومنا هذا.

الفرع الثاني: الموارد و البنية التحتية

أولا: المـوارد[2]:

تمتلك الجزائر ثروات طبيعية معتبرة ومتنوعة، لا سيما:

1-المعادن: من أهم المعادن التي تزخر بها الجزائر

-الفوسفات: يعتبر من أكثر الموارد الطبيعية في البلاد بما يقرب المليار طن من الاحتياط.

-الحديد: الذي يتواجد بأكثر من 150 نوعا.

-الزنك والرصاص: الذي يتوفر خاصة في الهقار باحتياطي يقدر ب61 طن، وتعتبر الجزائر الدولة الثالثة على المستوى العربي من حيث الاحتياطي الذي يبلغ 173.6 طن.

2-الطاقـة: يرتكز اقتصاد الجزائر على هذا القطاع خاصة في مجال المحروقات، حيث ساهم بحوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي، وبـ66% من الايرادات العامة للدولة، وبـ98% من مجموع صادرات 2010، اذ تحتل

[1] عبد القادر ناصور، إشكالية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، السنة الدراسية 2014/2013،ص ص 224-225.

[2] كريمة فرحي، اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3- السنة الجامعية:2013/2012، ص ص 228-229.

الجزائر المكانة الخامسة عشر في مجال الاحتياطات العالمية البترولية بـ45 مليار طن، الثامنة عشر من حيث الانتاج والثانية عشر في التصدير، أما فيما يخص الغز الطبيعي، فهي تحتل المرتبة السابعة في العالم من ناحية الموارد المؤكدة من الغاز، والمرتبة الخامسة من حيث الانتاج والثالثة في التصدير، وهي تظل بلا منافس في البحر الابيض المتوسط، حيث تحتل المرتبة الاولى في انتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي، كما تمثل ثالث ممون بالغاز الطبيعي للاتحاد الاوروبي.

ثانيا: البنية التحتية[1]

تمثل البنية التحتية رقما مهما في معادلة جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جانب باقي العوامل الأخرى، لذلك تسعى الجزائر جاهدة لتحسين بنيتها التحتية، ولتقييمها نتطرق الى الاتي:

1-شبكة المواصلات: تولي الجزائر أهمية بالغة لتطوير شبكة المواصلات، وهذا ما يظهر في أغلب المخططات التنموية التي تخصص مبالغ مهمة لتطوير هذا الجانب، الذي نستعرضه جزءا منه فيما يلي:

تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في افريقيا اذ تقدر بـ 114102 كلم، مقسمة كما يلي:

-29573 كم طريق وطني.

-24109 كم طريق ولائي.

-60420 كم طريق بلدي.

كما تمتلك طريق يربط شرق البلاد بغربه في ستة مسالك يقدر طوله بـ1216 كم.

أما فيما يخص المطارات فيقدر عددها بـ 35 مطار منها 13 دولي، اهمها مطار الجزائر الدولي المجهز بتقنيات حديثة.

أمّا الموانئ فتتوفر الجزائر على 46 ميناء كلها في الخدمة على امتداد شريط ساحلي يقدر طوله بـ1200 كم، منها 11 مناء مختلط (تجارة، صيد، محروقات)، و 2 مختص في المحروقات (سكيكدة وبطيوة).

أمّا بخصوص شبكة السكك الحديدية فتمتد على مسافة 3512كم وتتوفر على 200 محطة تجارية في الخدمة.

[1] Andi.guide investir en algerie.edition 2015.p26.27.28 . disponible sur www.andi.dz consulté le 08/05/2016

2-الإتصالات: تحتل الاتصالات في عالم اليوم اهمية بالغة من ناحية بيئة الأعمال، بل إن تدهور شبكة الإتصالات في بلد من البلدان يعتبرا عائقا كبيرا ومانعا من الاستثمار فيه، لذا تسعى الجزائر لتطوير هذا الجانب ولتقييمه نستعرض ما يلي:

يقدر عدد خطوط الهاتف الثابت 3,7 مليون مشترك.

يقدر عدد مشتركي الهاتف النقال لسنة 2011 بـ 35 مليون مشترك.

أمّا الأنترنت فيقدر عدد المشتركين بـ 1 مليون مشترك .

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

بعد أن ألقينا نظرة موجزة عن مكونات مناخ الإستثمار الجزائري و الإنجازات المحققة في سبيل تحفيز جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، سوف نتطرق فيما يلي إلى النتائج المحققة في هذا المجال المعبر عنها في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية التي تلخص الوضعية.

الفرع الأول: مؤشر الأداء والإمكانيات للإستثمار الأجنبي المباشر

"يحاول هذا المؤشر الربط بين إمكانيات البلد المضيف وما جذبه من تدفقات استثمارية حتى يمكن الحكم على طبيعة الجذب الاستثماري للبلد هل هو مرتفع جدا أو مرتفع أو منخفض أو منخفض جدا. وعلى الرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، إلا أن ترتيبها في مؤشر الأداء لم يكن متناسبا مع هذه الإمكانيات"[1].

الجدول رقم (3–8): الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المغرب و تونس خلال الفترة 2000–2010

السنوات	2000		2005		2009		2010	
الدول	الاداء	الامكانات	الاداء	الامكانات	الاداء	الامكانات	الاداء	الامكانات
الجزائر	119	86	118	66	82	77	102	62
المغرب	107	94	77	88	78	95	101	69
تونس	52	71	79	62	50	72	49	86

المصدر:عبو زريق، نورة بيري، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب (دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة1996-2012 "مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 8،جامعة مستغانم، 2015، ص17) .

"تشير مقارنة بيانات الاداء مع بيانات الإمكانات المعروضة في الجدول، إلى أن حجم الإستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى كل من الجزائر والمغرب، لا يرقى الى مستوى امكانية هذه الدول في استقطاب هذه التدفقات، فالجزائر على سبيل المثال، لم تنل سوى المرتبة 102 من حيث مستوى الاداء في سنة 2010 من اصل 141 دولة يشملها هذا المؤشر، وهذا بالرغم من الرتبة الجيدة التي تحتلها من حيث الإمكانية، أما تونس فنلاحظ أنها وبداية

[1] جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة 2015/2014، ص ص 150-151.

من سنة 2009، وبالرغم من إمكانياتها المتواضعة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، إلاّ أنها حققت اداء اكبر من إمكانياتها، وإذا ما حللنا البيانات الواردة في الجدول، نلاحظ أن الجزائر، تونس والمغرب حققت تقدما في مؤشر الاداء خلال الفترة 2000-2010 . ومن تلك الدول نجد الجزائر التي ارتفع ترتيبها عالميا سنة 2009 الى الرتبة 82 والتي لم تحتل سوى الرتبة 119 سنة 2000"[1].

الفرع الثاني:مؤشر سهولة أداء أنشطة الأعمال

جدول رقم(3-9):مؤشر سهولة اداء انشطة الاعمال بالنسبة للجزائر، تونس والمغرب

البلد	الترتيب وفقا لمؤشر سهولة انشطة الاعمال		
	2012	2013	التغير في الترتيب
الجزائر	150	152	2-
تونس	45	50	5-
المغرب	93	97	4-

الجدول من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي:arabic.doingbusiness.org بتاريخ 2016/10/12.

نلاحظ من خلال الجدول ان الجزائر احتلت سنة 2013 المرتبة 153 عالميا من بين 184 دولة التي يشملها المؤشر، وهي بذلك تحتل المرتبة الأخيرة مقارنة مع المغرب وتونس، بالرغم من أن تونس عرفت سنة 2011 أحداث الربيع العربي.

كما نلاحظ كذلك أن ترتيب الجزائر وفقا لهذا المؤشر قد تراجع بمرتبتين في ظرف سنة واحدة (بين 2012 و2013) الأمر الذي يعكس لنا عدم كفاية الإصلاحات التي باشرتها الجزائر، والتي لا تزال دون ذلك المستوى الذي يؤهلها لتحسين مناخها الاستثماري، ويجعلها في نفس درجة الجاذبية للإستثمارات الأجنبية مع المغرب وتونس.

[1] عبو زريق، نورة بيري، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب" دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة"1996-2012 مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 8،جامعة مستغانم، 2015، ص ص 17- 18.

الفرع الثالث: المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أنشطة الأعمال

جدول رقم(3–10):المؤشرات الفرعية لسهولة أداء أنشطة الأعمال بالنسبة للجزائر، تونس والمغرب

المؤشرات الفرعية	الجزائر			تونس			المغرب		
	2012	2013	التغير	2012	2013	التغير	2012	2013	التغير
بدء المشروع	155	156	-1	54	66	-12	94	56	+38
استخراج تراخيص البناء	137	138	-1	87	93	-6	74	79	-5
الحصول على الكهرباء	161	165	-4	48	51	-3	89	92	-3
تسجيل الممتلكات	172	172	0	64	70	-6	146	163	-17
الحصول على الائتمان	152	129	+23	97	104	-7	97	104	-7
حماية المستثمرين	79	82	-3	46	49	-3	98	100	-2
دفع الضرائب	165	170	-5	60	62	-2	107	110	-3
التجارة عبر الحدود	128	129	-1	31	30	+1	50	47	+3
انفاذ العقود	125	126	-1	77	78	-1	89	88	+1
اغلاق المشروع	60	62	-2	38	39	-1	70	86	-16

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي:arabic.doingbusiness.org بتاريخ 2016/10/13.

من خلال بيانات الجدول نلاحظ تأخر الجزائر في كل المؤشرات الفرعية لسهولة الأعمال مقارنة مع تونس، وكذلك الحال مع المغرب ما عدا مؤشرين هما مؤشر حماية المستثمرين، ومؤشر إغلاق المشروع.

كما نلاحظ كذلك تدهور الجزائر في كل المؤشرات ماعدا مؤشر واحد هو مؤشر الحصول على الإئتمان، الذي عرف تحسنا ملحوظا، إلاّ أنّ ذلك لم يشفع لها للحاق بتونس والمغرب اللذان قطعا أشواطا معتبرة في تحسين مناخهما.

الفرع الرابع:مؤشر الحرية الاقتصادية

"إن الحرية الاقتصادية في الجزائر ما زالت ضعيفة (وهو ما يشكل أحد التشوهات(Distortion) في مناخ الإستثمار، إذ احتلت الجزائر المرتبة 140 عالميا وذلك من أصل 179 دولة يغطيها مؤشر الحرية الاقتصادية، إضافة إلى المركز 15 عربيا بحسب إحصائيات المؤشر لسنة2012 .

يؤكد الترتيب المتأخر للجزائر ضمن هذا المؤشر، تدهور مراتب الجزائر أيضا ضمن المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الحرية الإقتصادية، على غرار المؤشر الفرعي لحرية الأعمال والذي حازت فيه الجزائر على نسبة 66%، كما حصلت على 72.8% فيما يخص حرية التجارة و47.9% فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي إضافة إلى نسبة 20% لحرية الاستثمار و % 30 كنسبة للقطاع المالي.

هذا علاوة على المعايير الأخرى التي تم تقييمها مثل الملكية الفكرية، محدودية الفساد وحرية العمال، فكل هذه الاحصائيات من شانها التأثير على قرارات المستثمرين الأجانب الأمر الذي يستدعي التدخل قصد تهيئة مناخ الأعمال في الجزائر لاسيما في شقه المؤسساتي الذي أضحى أحد أهم المعايير التي يتم على أساسها تصنيف الأقاليم الجذابة"[1].

الفرع الخامس: مؤشر الشفافية

هذا المؤشر يتم اصداره سنويا من طرف منظمة الشفافية الدولية، ويتم الترتيب حسب التنقيط من 0 الى 10 بحيث كلما اقترب التنقيط إلى الصفر كلما كان البلد فاسدا، والعكس كلما اقترب التنقيط الى 10 كلما كان البلد اكثر شفافية، وفيما يلي جدول يوضح تطورات مناخ الإقتصاد الجزائري على ضوء هذا المؤشر.

الجدول رقم (3–11):ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية خلال الفترة 2003–2012

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الترتيب / عدد الدول	**88** /133	**97** /146	**97** /159	**84** /163	**99** /179	**92** /180	**111** /178	**105** /180	**112** /180	**105** /180
التنقيط	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4

المصدر: جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة 2015/2014، ص148.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن الجزائر تسجل مراتب متدنية في هذا المؤشر، ولم تتعدي النقطة 3.4 في للفترة الممتدة من 2003 الى 2012، وهو ما يعكس تفشي الفساد وتراجع الشفافية حيث احتلت المرتبة 111

[1] عبد القادر ناصور، مرجع سابق، ص ص 250-251.

سنة 2009 والمرتبة 112 سنة 2011، وبالرغم من تحسن بـ 07 مراتب في ترتيب 2012 الاّ أن هذا التحسن المعتبر لم يكن بالقدر الكافي لتغيير نظرة المستثمرين الأجانب إلى مناخ الأعمال في الجزائر.

ويبقى مشكل انعدام الشفافية الذي تترجمه المعدلات التي تكشف عنها منظمة الشفافية الدولية المستوحاة من دراسة مناخ الأعمال في الجزائر من بين العوائق الكبرى التي تعيق استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع السادس: مؤشر التنافسية

"لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2013/2012 تراجعا طفيفا لمرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة 110عالميا من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 87 من أصل 142 دولة خلال العام2012/2011، حيث ان القوانين الضريبية ومعدلات الضرائب وإمكانية الحصول على التمويل هي أهم المشكلات التي تواجه رجال الأعمال خلال مزاولتهم الاعمال في الجزائر.

فتراجع مرتبة الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي مردّه إلى الاداء المتواضع للجزائر حسب المحاور الأخرى، حيث اعتمد تصنيف التنافسية العالمية على دراسة كل دولة وفقا لـ 12 معيار من مقاييس التنافسية العالمية والتي تشمل أساسا جودة المؤسسات، والبنية التحتية، واستقرار الإقتصاد، إلى جانب مدى استفادة اكبر عدد من المواطنين من التعليم الاساسي والرعاية الصحية القاعدية، والتعليم العالي والتكوين المهني، فضلا عن جودة سوق البضائع والخدمات والسوق المالية، ومستوى التقدم التكنولوجي، وحجم السوق، ومدى قوة الإبداع في النشاطات الاقتصادية"[1]

والجدول التالي يوضح وضعية تنافسية اقتصاد الجزائر:

[1] ريحان الشريف وهوام لمياء، دور مناخ الإستثمار في دعم وترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري–دراسة تحليلية تقييمية–مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 36، ص ص 78-79.

الجدول رقم(3-12): ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة (2011-2012) و (2012-2013)

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2012-2011		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2013-2012		فرق الاداء
	المرتبة (1-142)	**النقاط (1-7)**	**المرتبة (1-144)**	**النقاط (1-7)**	
تصنيف التنافسية الاجمالي	**87**	**4.0**	**110**	**3.7**	**↓ 23**
المتطلبات الاساسية	**75**	**4.4**	**89**	**4.2**	**↓ 14**
1-مؤشر المؤسسات	127	3.1	141	2.7	↓ 14
2-مؤشر البنية التحتية	93	3.4	100	3.2	↓ 7
3-مؤشر الاقتصاد الكلي	19	5.7	23	5.7	↓ 4
4-مؤشر الصحة والتعليم الاساسي	82	5.5	93	5.4	↓ 11
معززات الكفاءة	**122**	**3.4**	**136**	**3.1**	**↓ 14**
5-مؤشر التعليم العالي والتدريب	101	3.5	108	3.4	↓ 7
6-مؤشر كفاءة سوق السلع	134	3.4	143	3.0	↓ 9
7-مؤشر كفاءة سوق العمل	137	3.4	144	2.8	↓ 7
8-مؤشر تطور الاسواق المالية	137	2.6	142	2.4	↓ 5
9-مؤشر الجاهزية التكنولوجية	120	2.8	133	2.6	↓ 13
10-مؤشر حجم السوق	47	4.3	49	4.3	↓ 2
عوامل تطور الابداع والابتكار	**136**	**2.7**	**144**	**2.3**	**↓ 8**
11-مؤشر مدى تطور بيئة الاعمال	135	2.9	144	2.5	↓ 9
12-مؤشر الابتكار	132	2.4	141	2.1	↓ 9

المصدر: عبد القادر ناصور، اشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، السنة الدراسية 2014/2013، ص244.

الفرع السابع: المؤشر المركب للمخاطر القطرية

"يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالإستثمار... ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي :مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الإقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية. وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر"[1].

الجدول رقم(3-13):وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة 2002-2012

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
درجة مخاطرة الجزائر	63.8	65.8	75.5	77.3	77.8	77.8	76.8	70.8	72	/	72

المصدر: جمال بلخباط، مرجع سابق، ص149.

"يتضح من الجدول أن درجة مخاطرة الجزائر تراوحت بين معتدلة ومنخفضة. وباستثناء سنتي2002 و 2007 والتي تميزت بدرجة مخاطرة معتدلة، فإن باقي السنوات عرفت درجة مخاطرة منخفضة .كما أن مؤشر وكالة داند أند برادستريت للمخاطر القطرية Dun & Bradstreet، منح للجزائر التصنيف DB5c في سنة 2012 وهي درجة مخاطرة معتدلة رغم تراجعها بدرجة واحدة عند سنة 2010 والتي صنفت فيها في الدرجة DB5b"[2].

و الجدول التالي يوضح مكانة الجزائر في بعض مؤشرات المخاطر القطرية:

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، الكويت، ص ص 164-165.

[2] جمال بلخباط، مرجع سابق، ص ص 149-150.

الجدول رقم(3-14):وضع الجزائر في بعض مؤشرات المخاطر القطرية 2010-2012

المؤشر / الدولة		دان اند براد ستريت		اليورومني للمخاطر القطرية	الكوفاس	
	السنة	ديسمبر 2010	مارس 2012	افريل 2012	جانفي 2011	جوان 2012
الجزائر	عدد الدول	132 دولة	133 دولة	186 دولة	165 دولة	157 دولة
	الدرجة	5b	5c	40.01	A4	A4

المصدر:من اعداد الطالب بالاعتماد على: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، الكويت، ص62.

" أما مؤشر اليورومني فقد منح للجزائر 40.01 نقطة من 100 في سنة 2012 ، وهو تصنيف يضع الجزائر في درجة المخاطرة المعتدلة ما يؤكد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية. ولتأكيد انخفاض مخاطر ممارسة الأعمال في الجزائر، فقد صنفها مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية في الدرجة A4 التي تعني أن احتمال السداد غير المنتظم قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ولكن إمكانية السداد تبقى مقبولة جدا وهو ما وضع الجزائر في درجة المخاطرة المنخفضة"[1].

[1] جمال بلخباط، مرجع سابق، ص 150.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

هناك عدة معوقات إدارية وتشريعية وسياسية ساهمت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عرقلة دخول الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر نذكر منها:

الفرع الأول: المعوقات الإدارية والتشريعية

"على الرغم من القوانين المتعلقة بالإستثمار وتشجيعه في الجزائر، ومحاولة الجزائر لتعديلها وضبطها مع رغبات ومتطلبات الحقل الأستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء، وتقديم المزايا والتحفيزات والتسهيلات من خلال توفير إطار تشريعي ومؤسساتي مناسب، إلاّ ان الإدارة الجزائرية لم تواكب هذه المسيرة الإصلاحية حيث أن هذه الأخيرة تجسد ببطئ هذه القوانين ومن ثم فهي تعيق وتعرقل مسار الاستثمار وتقف أمام تحسين مناخه في الجزائر، وهنا الإشكال يبقى مطروحا. فقد أصبحت الإدارة الجزائرية تتميز بنوع من البيروقراطية والروتين والتعقيد في الإجراءات وانجاز المعاملات، وانعدام الحيوية وغياب الشفافية، إلى جانب تفشي الرشوة ، و هذه العوامل ساهمت في زيادة تكلفة الإستثمار، وإضاعة الوقت وفشل العديد من المشاريع الإستثمارية المحلية وخصوصا الأجنبية، نتيجة تعود المستثمر الأجنبي على الشفافية والسرعة في المعاملات، حيث يقدر عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس مشروع إستثماري في الجزائر بـ14 اجراء وهو ما يعني 24 يوم عمل، في الوقت الذي لا يتعدى في أحسن دولة عربية (السعودية، قطر والامارات) خمسة اجراءات اي ما يعادل ستة ايام عمل، وذلك على سبيل المثال"[1].

ومن بين أهم العراقيل الإدارية والتشريعية ما يلي:

أولا–مشكل العقار وشهادات الحصول على ملكية الأراضي[2]:

يعد مشكل العقار أهم العقبات التي تواجه المستثمرين، ذلك لأن العقار يعد عاملا مساعدا على استقرار وتوطن المستثمرين، فالحصول على الأراضي يبقى في الجزائر دائما من صلاحيات اللجنة المحلية لدعم الإستثمارات التابعة لصلاحيات الولاة والتي من مهامها القيام بالإجراءات الضرورية التي تسمح للمستثمرين بالحصول على العقارات

[1] داودي محمد، مرجع سابق، ص249.

[2] بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر–دراسة قياسية حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير، جامعة تلمسان، 2012/2011 ،ص144.

الصناعية ورخص البناء في إطار التنازل عن الأملاك العمومية، ومن الملاحظ في الجزائر أن عملية الرد على طلبات استغلال العقار الصناعي تستغرق مدة زمنية طويلة، حيث قد تصل هذه المدة أحيانا إلى سنة كاملة مما يؤدي إلى استغناء المستثمرين في كثير من الحالات على مشروعاتهم.

ثانيا–تأخر مسار الخصخصة[1]:

شرعت الجزائر في خصخصة المؤسسات العمومية وفتح رأسمالها أمام المشاركة المحلية والأجنبية بموجب الأمر 95-222 والمتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية. وعلى الرغم من دخول هذا الأمر حيز التنفيذ بالموازاة مع تخصيص الخزينة العمومية لاعتمادات مالية ضخمة من أجل التطهير المالي للمؤسسات، إلا أن النتائج كانت ضعيفة إذ لم تتجاوز عائدات الخصخصة 46 مليون دولار في سنة 1999، في حين بلغت عائدات المغرب من الخصخصة في نفس السنة 1163 مليون دولار، ويضاف إلى ذلك تميز إجراءات الخصخصة بالتعقيد والبيروقراطية الأمر الذي يربك المستثمر الأجنبي الذي يريد المشاركة ولكنه لا يقبل بتحمل تبعات الإدارة السيئة للمؤسسات الجزائـرية.

ثالثا–الاقتصاد الخفي (الموازي[2])

يشكل الاقتصاد غير الرسمي منذ الاستقلال عنصر أساسي من المشهد الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر وبحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان:" قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 " ومن خلال المسح الذي شمل الجزائر أشار التقرير بأن هناك اثنتي عشر عاملا سلبيا يؤثر على بيئة الأعمال في الجزائر، كان من بين هذه العوامل منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 %من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وقد تم إحصاء نحو 700 سوق موازية ينشط فيها حسب وزارة التجارة أكثر من 100 ألف شخص يمثلون 14% من إجمالي التجار المسجلين في السجل التجاري، و هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزعزع عنصر الثقة فيها.

الفرع الثاني:العوائق السياسية

"بالرغم من تجاوز الجزائر لحالة العنف والإنفلات الأمني الذي عاشتها خلال عشرية التسعينيات، والتي كانت سببا مباشرا في ضعف تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال تلك الفترة، بفضل تكريس المكانة المتميزة للدبلوماسية الجزائرية في الخارج، وتبني مشروعي الوئام المدني والمصالحة الوطنية، وبهذا فقد حدثت نقلة نوعية في

[1] جمال بلخباط، مرجع سابق، ص140.

[2] عمر يحياوي، مرجع سابق، ص 214.

الصورة التي ارتسمت عن الجزائر عما كان عليه الأمر من قبل، لكن ذلك لم يمنع بقاء التردد قائما في نفوس العديد من المستثمرين الأجانب لان اشكالية الاستقرار السياسي تشمل إلى جانب الخلو من حالات العنف، ومختلف التوترات على مدى فعالية الجهود المبذولة لإصلاح الدولة، باعادة النظر في مهامها وهياكلها ووظائفها المختلفة، وبالتالي علاقتها بالمواطن، ومدى السعي لإقامة دولة القانون التي تضمن العدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الانسان ومحاربة البيروقراطية .....،وهذا ما يعرف بالحكم الراشد الذي ينظر اليه كمكوّن رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، وتجسيد مناخ الاستثمار الملائم الذي يبعث الاطمئنان في نفوس المستثمرين الأجانب"[1].

وغيرها من العوائق التي ساهمت سلبيا في هذا المجال على غرار ضعف المنظومة البنكية، وضعف البنية التحتية، وضعف اداء البورصة.

[1] عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص269.

المبحث الثالث: قياس أثر الأستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر

بعد أن قمنا بالتمهيد لهذه الدراسة في المباحث السابقة سوف نتطرق فيما يلي الى الدراسة القياسية والاقتصادية لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم الإقتصاد القياسي

يعتبر الإقتصاد القياسي من بين العلوم الحديثة في الإقتصاد، إلاّ أن أهميته البالغة في دراسة الظواهر الإقتصادية جعلت الحاجة إليه من طرف الإقتصاديين وغيرهم تزيد يوما بعد آخر.

الفرع الأول: نبذة تاريخية

"لقد استخدم مصطلح القياس الاقتصادي لأول مرة عام 1926 و يرجع الفضل في ذلك للاقتصادي Ranger frisch "[1].

"وقد جرت عدة محاولات قبل ذلك مثل الاقتصادي (باريتو v.pareto) (1848-1923) لاستخدام الرياضيات في دراسة توزيع الدخول في ضوء البيانات الدولية، كذلك فعل (انجل ernest engel) لإيجاد العلاقة الرياضية والاحصائية بين الدخل والاستهلاك في ضوء تحليل ميزانية الاسرة وذلك عام 1821"[2].

الفرع الثاني: تعريف الإقتصاد القياسي

"يعتبر الاقتصاد القياسي احد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بقياس وتحليل العلاقات الاقتصادية مستعينا بالنظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية، بهدف تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة من جهة ورسم السياسات واتخاذ القرارات والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل من جهة ثانية.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 3.

[2] وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وصائب جواد ابراهيم الجواد، اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2006، ص21.

وان الاقتصاد القياسي يتكون من كلمتين أصلهما إغريقي هما: economy اقتصاد، metrics قياسات. ويتبين من هذا التعريف، أن الاقتصاد القياسي هو مزيج من النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي والإحصاء من أجل الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية"[1].

الفرع الثالث:طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية[2]

المتغير الاقتصادي (economic variable) مصطلح رياضي يقصد به "القيم المختلفة التي تأخذها الاشياء و الظواهر و العوامل و العلاقات الاقتصادية في زمن معين ". والقيم التي تأخذها الظواهر الاقتصادية هي قيم كمية ونوعية لفظية أو جبرية أو عددية، وعندما نربطها فيما بينها سنحصل على هيكل أو نموذج يعبر عن "العمليات التي تجري بين المتغيرات الاقتصادية بصورة شكلية "، فالمتغيرات الاقتصادية هي تعبير عن القيم التي تأخذها الظواهر الاقتصادية المختلفة مثل العرض والطلب والسعر والكمية والاستهلاك والادخار والفائدة وغيرها من الظواهر...

إذن فإن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية هي (علاقة حقيقية) وليست علاقة افتراضية او تحليلية او تأملية، بل علاقة بين ظواهر ومتغيرات حقيقية بغض النظر عن أسلوب نمذجتها (modeling) والرموز المختلفة المستخدمة للتعبير عنها، وتتسم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على أنّها علاقة سببية (causal relationship)، أي أنها تقوم على أساس (ظاهرة سبب، وظاهرة نتيجة).

فكل ظاهرة وتحت ظروف معينة تكون سبباً في نشوء ظاهرة أخرى، بهذا فكل قيمة في ظروف معينة سبب في نشوء أو تغير قيمة أخرى إن عبرنا عن ذلك رياضياً، وهذا يعني ان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية هي علاقة موضوعية يقيمها الإنسان ويعللها و يدركها لكنه لا يخلقها، لانهـا نتيجة لوجـود الانسان ونشاطه و حركته، وترتبط معه لكنها ليست من خلقه.

[1] مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الاولى، 1998، ص23.
[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص ص 37-38.

الفرع الرابع: مفهوم النموذج الاقتصادي :concep of economic model [1]

يعرف النموذج الإقتصادي، على أنه مجموعة من العلاقات الإقتصادية، التي تصاغ عادة بصيغة رياضية لتوضيح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات، ويهدف النموذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج اقتصادي لا يحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها، بل يتضمن العلاقات الأساسية بها، ويستخدم النموذج الاقتصادي كأداة في عملية التنبؤ التي تستخدم في تقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية تحليل الهيكل الاقتصادي .

ويستخدم النموذج الاقتصادي الرموز الرياضية ويتكون من معادلة واحدة single equations مثل معادلة الطلب أو من مجموعة من المعادلات تسمى بالمعادلات الانية simultaneous equations وذلك لأنها توضح الهيكل الاساسي للنموذج المراد بناؤه .

وتأسيسا على ذلك هناك عدة خصائص مرغوب فيها لأي نموذج اقتصادي منها :

مطابقته للنظرية الاقتصادية ،بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح.

قدرته على توضيح المشاهدات الواقعية، بحيث يكون متناسقا مع السلوك الفعلي للمتغيرات الإقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.

دقته في تقدير المعلمات، ان هذه التقديرات يجب ان تكون افضل تقريب للمعلمات الحقيقية، وتأتي هذه الدقة من اتصاف هذه التقديرات بصفات مرغوبة يحددها الاقتصاد القياسي مثل خاصية عدم التحيزunbaiise وكفاءتها .

قدرة النموذج الإقتصادي على التنبؤ، بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات المعتمدة.

خاصية البساطة، إذ أن النموذج الإقتصادي يجب أن يبرز العلاقات الإقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة، فكلما قلت عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي أبسط اعتبر النموذج الإقتصادي أفضل من غيره شريطة أن لا يكون على حساب الدقة والتقدير.

[1] مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص39.

المطلب الثاني: الإنحدار الخطي المتعدد

يعتبر الانحدار الخطي المتعدد من بين الطرق القياسية لتفسير الظواهر الاقتصادية ودراسة تاثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

الفرع الأول: طبيعة نموذج الانحدار الخطي المتعدد[1]

نموذج الإنحدار الخطي البسيط المكون من متغيرين فقط، متغير تابع وأخر مستقل وأن الاختلاف بينه وبين نموذج الانحدار الخطي المتعدد هو أن تكون العلاقة خطية بين المتغير التابع وبين متغيرين أو اكثر من المتغيرات المستقلة. مثال ذلك بافتراض اننا بصدد دراسة العلاقة بين الكسب earning للعمال(y) كمتغير تابع وبين مستوى التعليم education (x_1) ومستوى الخبرة experience level ($x2$)، ماخوذة من عينة مكونة من (n) من المشاهدات، وكل مشاهدة تتم في وقت معين ومنفصل عن المشاهدة الاخرى. عندئذ يجب ملاحظة مايلي :

- إن قيم المتغيرات المستقلة (x_1) و($x2$) يكون لها تأثير مباشر على قيم المتغير التابع (y) وأن قيم المتغيرات الاخرى غير الداخلة في النموذج بالإمكان قياسها لكل مشاهدة لكن ليس لها دورا مباشرا في تحديد قيم (y).

- بالإمكان رسم الشكل الانتشاري لهذه المشاهدات ذي ثلاث ابعاد three dimension حيث تقاس المتغيرات المستقلة (x_1) و($x2$) على محور (x_s) اي المحور الافقي و يقاس المتغير التابع (y) على المحور العمودي وان كل مشاهدة تم رسمها ممثلة بنقطة واحدة على الابعاد الثلاث.

- ان التحليل الاحصائي يجعل تحديد النموذج اكثر قوة و رصانة في تحديد قيمة (y) وأن كل مشاهدة تعطي قيمة للمتغير التابع (y) تحدد في النموذج الخطي المتعدد كما في الصيغة التالية :

$$Y_i = \alpha + \beta X_{1i} + B_1 X_{2i} + \cup_i$$

[1] مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق، ص ص 243-244.

الفرع الثاني: مفهوم وأهمية العلاقة المتعددة المتغيرات[1]

يشمل النموذج الخطي العام دراسة العلاقات المتعددة بين المتغيرات الاقتصادية وذلك بهدف استنفاد العلاقات التي تهدف الى :

1- دراسة تأثير كل المتغيرات المؤثرة على الظاهرة المدروسة واثبات ما جاءت به النظرية الاقتصادية من تحليلات واستنتاجات.

2- دراسة وتحليل تأثير كل عامل على المتغير المستقل من اجل استخدامها في وضع السياسات الاقتصادية المناسبة .

3- تحسين مقدرة النموذج البسيط ذو المتغيرين على التنبؤ بإضافة متغيرات جديدة.

4- حساب أهم العوامل بحيث يمكن إهمال العوامل الاخرى أو إدراجها ضمن المتغير العشوائي للتركيز على تطوير وتحفيز هذه العوامل على الظاهرة المعنية .

5 - تحديد أسباب و مصادر المتغير العشوائي و تصغيره قدر الإمكان.

ومن هذا المنطلق فإن النماذج القياسية لم تعد تلك النماذج البسيطة المؤلفة من متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل، بل انسحبت على عدة متغيرات مستقلة ومتغير واحد تابع وبسبب طبيعة العلاقات ذاتها.

[1] وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وصائب جواد ابراهيم الجواد، اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، مرجع سابق، ص229.

المطلب الثالث: بناء نموذج قياسي يحدد أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي للجزائر في الفترة من 1991 إلى 2013

سنحاول في هذا المطلب بناء نموذج اقتصادي قياسي يحدد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للجزائر في الفترة من 1991 الى 2013 الجزائر من أجل معرفة مدى تاثير الاستثمار الأجنبي المباشر, على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي.

الفرع الأول :تعيين النموذج وتقدير معلماته

يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الإقتصادي، ولأجل هذا تعد مرحلة تعيين النموذج و مرحلة تقدير معلماته من أهم مراحل القياس الاقتصادي وهذا لكثرة الأخطاء التي قد تتعرض لها كإغفال بعض المتغيرات أو نقص البيانات أو استخدام شكل رياضي غير مناسب.

أولا: تحديد متغيرات النموذج

المتغير التابع : يتمثل في GDP وهو الناتج المحلي الإجمالي المعبر عنه بالأسعار الجارية للدولار الامريكي.

المتغيرات المستقلة وهي كما يلي:

FDI: ويمثل الاستثمار الاجنبي الوارد إلى الجزائر معبرا عنه بالدولار الامريكي.

G: ويمثل الانفاق العمومي معبرا عنه بالدولار الامريكي.

EX: ويمثل الصادرات الوطنية المتمثلة في السلع والخدمات معبرا عنه بالدولار الامريكي.

ثانيا:تحديد الشكل الرياضي للنموذج

من أجل معرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقدير النموذج للظاهرة محل الدراسة سنقوم بتحويل النموذج الخطي السابق الى صيغة لوغارتمية خطية حيث تعطي الصيغة الرياضية لكل النموذج على النحو التالي:

$$\mathrm{GDP} = F(FDI, G, EX, U)$$

النموذج اللوغارتمي : في هذه الدراسة سوف نعتمد على النموذج اللوغاريتمي حيث وفقا لهذه الصيغة الرياضية (اللوغارتمية الخطية) يتم تحويل قيم المشاهدات (المتغيرات الداخلة في النموذج) إلى قيم لوغارتمية، ومنه الشكل العام للنموذج اللوغارتمي يكون كالآتي:

$$\boldsymbol{InGDPr_i = \alpha_0 + \beta_1 InG_{1i} + \beta_2 InFDI_{2i} + \beta_3 InEX_{3i} + +\mu_i}$$

i: يعبر عن رقم المشاهدات خلال السنوات من 1991 الى 2013

$InGDP$: لوغاريتم الناتج المحلي

InG : لوغاريتم الاستثمار المحلي

$InFDI$: لوغاريتم الاستثمارات الاجنبية المباشرة

$InEX$: لوغاريتم اجمالي الصادرات

μ_i : يمثل الخطا العشوائي

ثالثا:التوقعات القبلية

نتوقع أن تكون العلاقة بين المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات المستقلة كما يلي:

- نتوقع أن تكون العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر علاقة طردية.

- نتوقع أن تكون العلاقة بين الناتج المحلي العام و الإنفاق الحكومي علاقة طردية وهذا ما تقره النظرية الاقتصادية والمبالغ المالية التي رصدتها الجزائر كنفقات رأسمالية لاستقطاب الإستثمار الأجنبي.

- نتوقع أن تكون العلاقة بين الناتج المحلي العام والصادرات علاقة طردية لما يجره توافد الإستثمار الأجنبي المباشر من فائض وقدرات جديدة للتصدير.

الفرع الثاني: تقدير معلمات النموذج

هناك عدة خطوات يجتب القيام بها من أجل استكمال الدراسة والخروج بنتائج نهائية وهذا كما يلي:

أولا: جمع البيانات

لقد تم جمع البيانات كلها من الصفحة المفتوحة على الواب الخاصة بالبنك الدولي مقاسة بالدولار الامريكي وهذا التوحيد في المصدر يعطي مصداقية أكثر للدراسة.

مع العلم ان هذه المعطيات قد تم تبويبها في الملحق تحت رقم(01).

ثانيا:اختيار طريقة القياس الملائمة

سيتم تقدير معلمات النموذج التي تم وصفها و صياغتهما سابقا بطريقة المربعات والتي تعد الأفضل من وجهة نضر المعايير الاقتصادية والإحصائية (MCO) الصغرى العادية والقياسية ,كونها تستند على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن.

ملاحظة : سوف نعتمد على مستوى معنوية 5 ٪ فيما يخص المعنوية الإحصائية وبرنامج (eviews8).

الفرع الثالث :تقييم معاملات النموذج و التنبؤ

بعد عملية تقدير معالم النموذج تأتي مرحلة تقييم المعلمات المتحصل عليها بواسطة مجموعة من المعايير (إحصائية ,اقتصادية ,قياسية) حيث سوف يتم اختيار النموذج اللوغاريتمي ويتم اختبار مدى استقراريته قصد التوصل إلى نموذج صالح للتنبؤ.

أولا :ايجاد معلمات النموذج الخطي

لغرض ايجاد و تقدير النموذج اللوغاريتمي السابق بيانه سنقوم بإدخال تلك البيانات في برنامج EVIEWS ، وهذا بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية التي أظهرت النتائج كما يلي:

Dependent Variable: LNGDP
Method: Least Squares
Date: 10/25/16 Time: 11:07
Sample: 1991 2013
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.565296	0.438480	1.289219	0.2128
LNFDI	0.014166	0.006084	2.328326	0.0311
LNG	0.885737	0.060431	14.65702	0.0000
LNEX	0.072767	0.035716	2.037360	0.0558

R-squared	0.982402	Mean dependent var	11.28672
Adjusted R-squared	0.979623	S.D. dependent var	0.589005
S.E. of regression	0.084079	Akaike info criterion	-1.957338
Sum squared resid	0.134318	Schwarz criterion	-1.759861
Log likelihood	26.50939	Hannan-Quinn criter.	-1.907673
F-statistic	353.5486	Durbin-Watson stat	1.226793
Prob(F-statistic)	0.000000		

وكانت المعادلة على الشكل التالي:

LNGDP = 0.565296384692 + 0.0141662651219*LNFDI +

0.885736681512*LNG + 0.072767365329*LNEX

إن المرحلة الثانية من الدراسة القياسية على النموذج القياسي المقدر تكمن في اختبار معنوية المعالم المقدرة، بعبارة أخرى هل المعالم المقدرة لها معنوية إحصائية.

ثانيا: اختبار المعالم المقدرة

إن اختبار المعالم المقدرة للنموذج يتطلب منا عدّة اختبارات إحصائية، البعض منها تختبر المعالم جملة واحدة والبعض الآخر يختبر معالم النموذج واحدة تلوى الأخرى، تتمثل هذه الاختبارات في ما يلي:

1-اختبار إحصائية ستودينت (T. STUDENT)

يستعمل هذا الاختبار لتحديد معنوية المعالم المقدرة للنموذج القياسي واحدة تلوى الأخرى، انطلاقا من التوزيع الإحصائي لستودينت.

-كيفية استعمال اختبار ستودينت

بما أن إحصائية ستودينت هي عبارة عن اختبار، وكما نعلم أن كل اختبار مبني على فرضيات وبالتالي اختبار ستودينت ينطلق من فرضيتين أساسيتين هما:

أ - فرضية العدم H0

ب- فرضية البديلة H1

قد يكون النموذج المختار من طرفنا صحيح أو غير صحيح، فنثبت صحته من خلال اختباره، يتم ذلك بواسطة فرض معلمة من معالم النموذج تساوي الصفر عندئذ يسمى هذا الفرض بفرضية العدم (H0) وما دامت العلاقة بين المتغير التابع Yi والمتغيرات المستقلة xi خطية، فإن انعدام هذه العلاقة على خط الانحدار، يعني بأن خط الانحدار هو خط افقي أي H0 =x i =0 وبما ان H0 هو افراض خاضع للاختبار فإنه ممكن أن يكون صحيح أو خاطئ وبالتالي لابد من وضع بديل للفرضية السابقة الذكر، وهي ما تسمى بفرضية البديل H 1 بحيث H 1# 0 .

هناك تحليل خاص لتأكيد أو نفي الفرضيتين السابقتين التي على أساسها يمكن قبول أو رفض معنوية المعالم والذي يكمن في الآتي:

- إذا كانت القيمة المجدولة أكبر من القيمة المحسوبة لإحصائية ستودينت فإن الفرضية H0 صحيحة، بعبارة أخرى صحيحة، ومنه معنوية المعلمة المختبرة مرفوضة؛ $H_0 \Leftrightarrow T_{TAB} > T_{CAL}$

- إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة لإحصائية ستودينت فإن الفرضية H0 مرفوضة وبالتالي الفرضية البديلة H 1 صحيحة : $H_1 \Leftrightarrow T_{TAB} < T_{CAL}$ صحيحة ومنه معنوية المعلمة المختبرة مقبولة، أي لديها مدلولية إحصائية.

الجدول رقم(3-15): معنوية معالم النموذج وفق طريقة ستودنت

المعالم	الفرضية المقبولة	T_{TAB}(الجدولية)	T_{CAL}(المحسوبة)
C	H0	2.086	1.289219
LNFDI	H1	2.086	2.328326
LNG	H1	2.086	14.65702
LNEX	H1	2.086	2.037360

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات EVIEWS 8

يتضح من المعادلة المقدرة و حسب الجدول رقم (3-15)، وبالإستناد إلى اختبار الجدولية t ثبتت معنوية معلمة الإستثمار الأجنبي المباشر ومعلمة الإنفاق العمومي ومعلمة الصادرات إذ كانت T_{CAL} أكبر من قيمة T_{TAB} وهذا عند درجة حرية تساوي 20 أي (23-03) وعند مستوى المعنوية 5%.

2- اختبار إحصائية فيشر (F.FISHER)

تستعمل هذه الإحصائية في اختبار معنوية المعالم المقدرة جملة واحدة، وهذا نظرا لتعدد معالم النموذج المقدرة، وبالتالي تختبر المدلولية الإحصائية للمعالم المقدرة دفعة واحدة.

حيث سنقوم بتطبيق هدا الاختبار في نموذجنا على مستوى المعنوية λ: 5%

إن اختبار إحصائية فيشر مبني على فرضيتين أساسيتين، فرضية العدم H 0 وفرضية البديل H 1 حيث:

$$H0 : C=\alpha1=\alpha2=\alpha3=\ldots=\alpha j=\ldots\alpha K = 0 \quad \text{و} \quad H1 : \exists\, \alpha j \neq 0$$

لمعرفة ما إذا كانت معنوية المعالم مقبولة جملة واحدة أو مرفوضة نتبع الخطوات التالية:

– إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة لإحصائية فيشر، فإن فرضية العدم خاطئة وبالتالي فرضية البديل صحيحة أي :$H_1 \Leftrightarrow T_{cal} > T_{tab}$ صحيحة، ومنه معنوية المعالم مقبولة (على الأقل توجد معلمة واحدة مقبولة)؛

– إذا كانت القيمة المجدولة أكبر من القيمة المحسوبة فإن فرضية العدم هي الصحيحة، وبالتالي فرضية البديل هي الخاطئة أي:$H0$ صحيحة $\Leftrightarrow T_{cal} < T_{tab}$ ، ومنه معنوية المعالم مرفوضة.

أما في النموذج المقدم فإن اختبار معالم النموذج دفعة واحدة ، تبين لنا أنها مقبولة إحصائيا انطلاقا من اختبار إحصاء فيشر، حيث قيمته المحسوبة (F_{cal} =353.5486) أكبر من القيمة المجدولة، أي قيمة الاحتمال لها أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي فإنه على الأقل توجد معلمة واحدة مقبولة إحصائيا عند مستوى معنوية 05% .

3– معامل التحديد المضاعف R^2

يشرح هذا المعامل العلاقة الموجودة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة مرة واحدة، كما أنه يبين العلاقة الموجودة مابين المتغير المستقل مع عدّة متغيرات مستقلة أخرى، يسمى عندئذ بمعامل الارتباط المتعدد إذن معامل التحديد نعتمد عليه لمعرفة النسبة المئوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة المتغير التابع، ويُعرف بأنه عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية، حيث كلما اقتربت نسبته من الواحد كانت المتغيرات المستقلة اكثر تفسيرا للمتغير التابع.

من خلال مخرجات برنامج EVIEWS8 للمعطيات المنظمة في النموذج المختار لهذه الدراسة فقد حصلنا على الاتي:

الجدول رقم(3–16): نسبة معامل تحديد النموذج

معامل التحديد	النسبة
R-squared	0.982402
Adjusted R-squared	0.979623

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مخرجات EVIEWS 8

وبما أن هذه النسبة تقترب من الواحد فاننا نستنتج ان المتغيرات المستقلة لهذا النموذج تفسر بشكل جيد المتغير التابع وبالتالي فالنموذج المختار يعبر بشكل جيد عن الظاهرة المدروسة.

4- اختبار الارتباطات الذاتية بين الأخطاء إحصاء داربين – واتسون (Durbin-Watson)

نستعمل هذا الإحصاء للكشف عن وجود أو عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء في النموذج المقدر . ولقد تم اكتشاف هذا الاختبار من طرف الباحثين داربين وواتسون سنة 1949 .

اما في نموذجنا هدا فإذا حاولنا دراسة إمكانية وجود الارتباطات الخطية بين البواقي أو أخطاء التقدير، فانطلاقا من القيمة الإحصائية لداربين واتسون (DW=1,22) وحسب الجدول فان DW محصور بين 1,08 و1,66 مما يعني ان هذا النموذج ليس به مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء.

الفرع الرابع: التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج

من خلال النموذج الخطي المتعدد المقدم على شكل لوغاريتمي الذي أثبتنا صحته من الناحية القياسية، تبين لنا أن الإستثمار الأجنبي المباشر أثّر إيجابيا على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من 1991 إلى 2013 وهذا بنسبة تقدر بـ0.014166 أي كلما تغير الإستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة تغير النمو الاقتصادي بـ 0.01 ، وهذا الأثر بالرغم من صغره ومحدوديته الاّ أنه إيجابي.

وهذا الأثر الإيجابي ينطبق على الإنفاق العمومي المعبر عنه في المعادلة بنسبة 0.88 وهذا راجع إلى المبالغ الضخمة التي رصدت للإنفاق الإستثماري المتمثل في البنية التحتية وشبكة الإتصالات وغيرها.

وكذلك الأثر الإيجابي للصادرات التي كان تأثيرها إيجابي ولكنه قليل نظرا لأن أغلب الصادرات الجزائرية لازالت ترتكز على الغاز والبترول.

والشيء الذي لفتنا انتباهنا وتفكيرنا أن الإمكانية متاحة للرفع من ثأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الإقتصادي في الجزائر، وهذا في نظرنا بالقضاء على العراقيل التي من شأنها أن تكبح توافد الإستثمارات الأجنبية كالبيروقراطية والشفافية وغيرها من النقاط التي سبق تفصيلها.

هذا من جهة ومن جهة أخرى إعادة صياغة القوانين الخاصة بالإستثمار وهذا بالنظر إلى تجارب الدول التي استفادت من توافد الإستثمارات الأجنبية إليها، وكذا تحفيز الإستثمار في القطاعات التي تحتاج إلى تطوير وعناية خاصة، والتركيز على الإستثمارات النوعية بدل الإستثمار في القطاعات التي يمكن للمحليين القيام بها والتفوق فيها.

خاتمة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على مناخ الاستثمار في الجزائر وهذا بالتطرق إلى الجهود التي بذلت من الناحية التشريعية، وكذا القوانين السارية المفعول من خلال الامتيازات الممنوحة.

كما تطرقنا فيما بعد الى التشخيص الكمي لمناخ الاستثمار في الجزائر من خلال المؤشرات الدولية والاقليمية التي حاولت قياس نسبة التطور الحاصل، التي يتبين من خلالها وضعية الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية من عدمه.

وفي الأخير اعتمدنا على تقنيات الاقتصاد القياسي لمعرفة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من 1991 الى 2013، وهذا بعد أن قمنا بوضع نموذج إقتصادي واستعمال برنامج eviews8 والاستعانة بمعطيات البنك الدولي.

أين تبيّن لنا في الأخير أن افتراضنا في الأول المتعلق بالأثر الايجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي كان صحيحا، وهذا بالرغم من صغر هذا التأثير الذي يرجع إلى العراقيل التي سبق ذكرها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

بعد الإنتهاء من هذه الدراسة تبين لنا أن الإستثمار الأجنبي المباشر، ليس حديث النشأة إنما يمتد في عمق التاريخ إلى بداية الثورة الصناعية التي شهدها مطلع القرن التاسع عشر، وهي الفترة نفسها التي شهد فيها ازدهارا معتبرا، ليعرف بعدها تراجعا ملحوظا تجسد اثناء الفترة الفاصلة بين الحرب العالمية الاولى والثانية، الاّ أن نهاية مرحلة الثمانينات وما بعدها من القرن العشرين، عرفت تحولات متسارعة لصالح تطور وازدهار هذا النوع من الإستثمارات، لا سيما وأن الحرب الباردة كانت على مشرف نهايتها، وبزوغ المذهب الرأسمالي بثوب المسيطر على الحياة السياسية والاقتصادية على مستوى العالمي.

إن تطور الأستثمار الأجنبي المباشر يرجع بالأساس إلى تحول الإستثمارات الأجنبية المباشرة من عامة إلى خاصة، وكذا التوجه نحو الأسواق ذات العائد الكبير وزيادة تدفقات الإستثمارت بين الدول المتقدمة نفسها، ثم إلى الدول النامية فيما بعد، وانتشار التكنولوجيا العالية الجودة، والتنافس الشديد على اكتساب واجتياح اكبر عدد من الأسواق العالمية.

ولأن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد أهم مصادر التمويل الخارجية فقد سارعت أغلب الدول النامية بما فيها الجزائر إلى استقطاب هذا النوع من الإستثمارات قصد خدمة التنمية الاقتصادية وتحقيق أكبر نسبة من النمو الإقتصادي وتخفيف أعبائها ومساهمته في تشغيل العمال.

وعليه فمن خلال تناولنا في هذا البحث لمسألة الإستثمار الأجنبي المباشر كعملية اقتصادية هادفة لتحقيق النمو الإقتصادي، اتضح لنا بأن تحسين مناخ الإستثمار يعد قضية حتمية بالنسبة للإقتصاد الوطني، قصد إخراجه من تبعيته لقطاع المحروقات وتنويع أنشطته الإنتاجية بتشجيع الإستثمار فيها.

وانطلاقا من التساؤل الذي قمنا بطرحه في مقدمة الرسالة حول معرفة مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة من سنة 1991 إلى 2013، فقد حاولنا الإجابة على هذا التساؤل عن طريق منهجية بحثية تضمنت ثلاثة فصول هي كالآتي :

✓ الفصل الأول بعنوان الإستثمار الأجنبي المباشر مفاهيم ونظريات وتطرقنا فيه من خلال مباحث أربعة إلى:

- الإستثمار الأجنبي المباشر مفاهيم ونظريات؛

- مناخ الإستثمار مكوناته ومؤشراته قياسية؛

- النظريات المفسرة لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر؛

- حوافز ومخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر.

✓ الفصل الثاني بعنوان النمو الاقتصادي وعلاقته بالإستثمار الأجنبي المباشر وتطرقنا فيه من خلال مباحث أربعة الى:

- مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛

- نماذج النمو الاقتصادي؛

- الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة؛

- تجارب بعض الدول النامية في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر.

✓ الفصل الثالث بعنوان واقع الإستثمار الأجنبي المباشر ومحاولة قياس أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر وتطرقنا فيه من خلال مباحث ثلاثة الى:

- واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

- تحليل مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

- قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

❖ نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة اتضح لنا أن نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الإقتصادية، إذ أظهرت الدراسة أهمية الأستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1991 الى 2013 وهذا على الرغم من قلة تأثيره بالنسبة للعوامل الاخرى.

كما تبين لنا من خلال الدراسة ما يلي:

– يوفر الإستثمار الأجنبي المباشر العديد من المنافع للدول المضيفة، من بينها توفير التمويل للتنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وتنمية الصادرات، وتحسين ميزان المدفوعات، فالمكاسب عديدة خاصة إذا ما تم توجيه هذه الإستثمارات حسب التطور التنموي الشامل للبلد.

– تتوقف جاذبية الدول على مدى كفاءة محددات مناخها الإستثماري، وما مدى تأثيرها على مسار وقرار الإستثمار الأجنبي المباشر، أي أن النتائج السلبية أو الإيجابية للاستثمارات الأجنبية في الإقتصاديات النامية يتوقف على مدى تفاعل الدولة المضيفة مع هذه الإستثمارات، حيث توصلت الدراسة إلى أن الوضع العام السياسي والأمني للدولة، ومدى ما تمتاز به من استقرار وتنظيم اداري، وما تتميز به من فعالية وكفاءة في نظامها القانوني ومدى مرونته ووضوحه واتساقه مع سياسات الدولة الاقتصادية واجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته، وما تمتاز به الدولة من منشآت قاعدية، وعناصر إنتاج، وماتتميز به الدولة من خصائص جغرافية وديمغرافية، كل ذلك يشكل محدادت ما يسمى بالمناخ الاستثماري.

❖ توصيات الدراسة :

على ضوء هذه الدراسة وحتى تتمكن الجزائر من رفع نسبة تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تهيئة مناخها الإستثماري والتقليل من معوقاته عليها العمل على:

– تعزيز كفاءة الإطار التشريعي والتنظيمي من خلال توحيد التشريعات المنظمة للإستثمار مع تبسيط الاجراءات وسرعة إصدار وتفعيل قوانين المنافسة، ومنع الإحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءة الاختراع؛

– توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تحتاج التنمية وتنعدم فيها الخبرات على المستوى المحلي؛

– تنمية العنصر البشري وتوعيته والرفع من قدراته؛

– الاستفادة من تجارب الدول التي عرفت قفزة نوعية من خلال جذبها للاستثمارات الاجنبية المباشرة كتركيا وكوريا،

– توفير البنية التحتية اللازمة وتطوير المنظومة المصرفية والسوق المالي؛

– توفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة؛

– توفير الاستقرار السياسي والأمني؛

– العناية بتطوير البحث العلمي وإعطائه الأولوية في برامج التنمية.

وفي الختام يمكن القول أن المعلومات والبيانات والأدوات المستخدمة في تحليلنا لموضوع تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ما هو إلاّ جهد تراكمي يضاف إلى البحوث التي تناولت هذه الدراسة، وهو بالتالي قابل للإنتقاد والتطوير، ثم إن أي تقصير ورد في هذا العمل يمكن أن يكون منطلقا وأرضية لدراسات أخرى أكثر عمقا وأدق تحليلا.

قائمة المراجع

المراجـــع

1- المراجع باللغة العربية:

1-1:الكتب

1- محمد ندا ندا لبدة، الاستثمار العقاري ودوره في حدوث الأزمة المالية العالمية-دراسة فقهية اقتصادية مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2013.

2- باباعبد القادر، دراسات الجدوى و تقييم المشروعات، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران الجزائر، مارس2010.

3- عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الاشارة الى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال ، دار الثقافة، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2008.

4- علي عبد الفتاح أبو شرار،الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، العبدلي عمان،2013.

5- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، محددات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر،الطبعة الأولى.

6- منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2013.

7- هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل، الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد32، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

8- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسين العصرية، لبنان،2012.

9- نوزاد عبد الرحمان ، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2008.

10- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، الطبعة الأولى،2001.

11- محمد عبد العزيز، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

12-باسم حمادي الحسن، الاستثمار الاجنبي المباشر(عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2014.

13- اسعد عبد المجيد واخرون، العولمة وابعادها السياسية،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الاردن، الطبعة العربية الاولى، 2011.
14- زاهد محمد ديري، إدارة الأعمال الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2011.
15- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
16- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية، مصر،2001.
17- اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات-نماذج-استراتيجيات)، الطبعة الاولى، 2012، دار اسامة للنشر والتوزيع، قانة-عمان.
18- جابر احمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، التنمية الاقتصادية مفاهيم نظريات تطبيقات،الطبعة الأولى 2012، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر.
19- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، طبعة 2006، الدار الجامعية، مصر.
20- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندري، 2000.
21- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى،2014، مكتبة الوفاء القانونية، مصر.
22- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، 2010، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
23- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2009.
24- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الطبعة الأولى 2010، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن.
25- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى،2007، دار وائل للنشر، الأردن.
26- خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014.
27- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى،2006، عالم الكتب الحديث، الأردن.
28- إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الإستثمار في تعجيل النمو الإقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2015،
29- عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

30- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
31- منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
32- فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2010.
33- عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
34- عصام عمر مندور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2010.
35- عبد الكريم كاكي، الاستثمار الاجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013.
36- عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
37- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
38- وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف وصائب جواد ابراهيم الجواد، اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2006.
39- لمجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار سعيد، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الاولى، 1998.

2-1: الاطروحات والرسائل الجامعية

40- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود و المالية. جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، السنة الجامعية 2008/2007.

41- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية. دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2014/2013.
42- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية –فرع تخطيط، جامعة الجزائر، الموسم 2009/2008.
43- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة

تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص :اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، السنة الجامعية2012 – 2013 .

44- كريمة فرحي، اهمية الاستثمار الاجنبي في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، اطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3-، السنة الجامعية 2012-2013.

45- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الموسم 2007/2006.

46- خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب، اطروحة دكتوراه في المالية العامة، جامعة تلمسان، الموسم 2015/2014.

47- عبد القادر ناصور، اشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، السنة الدراسية 2014/2013.

48- جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة 2015/2014.

49- داودي محمد، السياسة المالية واثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2012/2011.

50- جوامع لبيبة، اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة : الجزائر مصر والسعودية، 2000-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014 /2015.

51- صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية-فرع اقتصاد قياسي- جامعة الجزائر، الموسم 2006/2005.

52- خاطر اسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013.

53- عمر يحياوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر للفترة 2002 إلى 2010، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الموسم 2013/2012.

54-كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان للموسم 2011/2010.

55- ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(الجزائر،تونس،المغرب) دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع :اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر-باتنة- السنة الجامعية 2008/2007.

56- مقيدش فاطمة الزهراء، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنشيط الاقتصاد الوطني-دراسة حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، السنة الجامعية 2014-2013.

57- صياد شاهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013.

58- حليمة عز الدين، دور التعليم في تحديد مستوى الدخل-دراسة قياسية لعينة من دول OCDE خلال الفترة1981-2005 باستعمال معطيات البانيل(PANEL) وتقنية GMM، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2010-2011.

59- اجري خيرة، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1970-2011، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، السنة الدراسية 2013-2012.

60- بيوض محمد العيد، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس- الجزائر-المغرب، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، السنة الجامعية 2011/2010.

61- يحي مصلى، دور تحسين مناخ الأعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر _دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا_ مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ، جامعة فرحات عباس -سطيف-، السنة الجامعية2012/2011.

62- بقندوز حسين، الشركات متعددة الجنسية واستراتيجياتها في التوغل في الأسواق الأجنبية-دراسة تحليلية- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المالية والاقتصاد الدولي، جامعة وهران، السنة الجامعية 2001-2002.

63- محمد سارة، الاستثمار الاجنبي في الجزائر دراسة حالة اوراسكوم، مذكرة ماجيستير في قانون الاعمال، جامعة الجزائر، الموسم 2010/2009.

64- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالي دولية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2010-2011.

65- بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة قياسية حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير، جامعة تلمسان،2012/2011.

1-3: الابحاث والمجلات العلمية

66- يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد الثالث، 2008.

67- بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجدب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2010/10.

68- لعلمي فاطمة، كرومي سعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر بين عوامل الجذب وعوامل الطرد، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 02، جانفي 2012.

69- عبد الحميد برحومة، عنترة برباش، مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة 2000-2012، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد2013/10.

70- عبد الحميد بوخاري، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012.

71- منور اوسرير و عليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، جامعة شلف.

72- شوقي جباري، تدويل اعمال الشركات متعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد2014/01.

73- طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

74- احمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والثمانون، 2010.

75- شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد2014/01، ص80،81.

76- عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية 2011 .

77- سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، دراسات دولية، العدد38.

78- رايس حدة و كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية-دراسة تحليلية- مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، 2012.

79- عبو زريق، نورة بيري، محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر، تونس والمغرب:دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012 ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 8،جامعة مستغانم، 2015.

80- ريحان الشريف وهوام لمياء، دور مناخ الإستثمار في دعم وترقية تنافسية الإقتصاد الوطني الجزائري-دراسة تحليلية تقييمية-مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 36.

81- زيدان محمد، الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول.

1-4: الملتقيات والمؤتمرات

82-ريمة خلوطة، سلمى قطوف، مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستديمة، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،08/07افريل2008، جامعة سطيف.

83-البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري- مداخلة ضمن منتدى الاقتصاديين المغاربة.

84-البشير عبد الكريم، انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، الملتقى الدولي الثالث حول":إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات :الآفاق و التحديات" ،جامعة الشلف.

85-صاولي مراد، بن جلول خالد، مداخلة بعنوان: البطالة كأداة لقياس مؤشر التنمية المستدامة في الجزائر (دراسة قياسية) ، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي جامعة قالمة يومي 30و 30 ديسمبر 2012.

1-5: تقارير المنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية

86- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1999، الكويت.

87- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001،الكويت.

88- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2004،الكويت .

89- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، الكويت.

1-6: القوانين

90- قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1993/63.

91- الامر رقم 66-284 المؤرخ في 15سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1966/80.

92- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 64.

93- الامر 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد47.

94- المرسوم التنفيذي رقم 119/07 المؤرخ في 23 افريل2007 ، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الاساسي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 27 الصادر بتاريخ 25 افريل 2007.
95- المرسوم التنفيذي رقم 322/94 المؤرخ في 1994/10/17

1-7: المواقع الالكترونية

96- موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: www .andi.dz
97- موقع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات:
98- موقع البنك الدولي: www.worldbank.org
99-موقع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية www.unctad.org
100- موقع الاستثمار في تونس www.invest.gov.tu

2- المراجع باللغة الاجنبية:

2-1 : Les ouvrages

101-Abdelhamid mazaache , « l'Algérie :le voile des hydrocarbures »,in :l'investissement direct étranger et développement industriel méditerranéen, économica,1998,p116.

102- Andi,guide investir en algerie, ellipse-alger, edition 2012 .

2-2 : Les rapports

103-OECD ; OECD benchmark definition of foreingn direct investment ;oecd publishing ;France ; fourth edition ;2008 .

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): البيانات المتعلقة بالدراسة القياسية
الوحدة: مليون دولار امريكي

السنوات	اجمالي الصادرات	الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد	الانفاق العمومي	الناتج المحلي الاجمالي
1991	13303	80	43192	45715
1992	12144	30	47307	48003
1993	10888	0.01	50623	49946
1994	9571	0.01	44041	42542
1995	10942	25	42934	41764
1996	13988	270	44211	46941
1997	14886	260	43567	48177
1998	10890	607	48157	48187
1999	13035	292	47120	48640
2000	22573	280	43930	54790
2001	2091	1108	46712	54744
2002	20149	1065	51155	56760
2003	25923	638	58109	67863
2004	34214	882	73033	85324
2005	48709	1145	79326	103198
2006	57109	1795	85557	117027
2007	63574	1662	105014	134977
2008	82080	2632	138062	171000
2009	48572	2746	138008	137211
2010	61903	2300	149886	161207
2011	77605	2580	179643	200013
2012	77138	3052	191407	209047
2013	69621	2661	203811	209703

المصدر: مؤشرات التنمية الاقتصادية للبنك الدولي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البيـــــــــــــان	الصفحة
شكر وتقدير	
الاهداء	
ملخص البحث باللغة العربية	
ملخص البحث باللغة الفرنسية	
المقدمة العامة	01
الفصل الاول: الاستثمار الاجنبي المباشر مفاهيم ونظريات	
تمهيد	08
المبحث الاول: مفاهيم حول الاستثمار الاجنبي المباشر	09
المطلب الاول: مفهوم الاستثمار	09
الفرع الاول تعريف الاستثمار	09
أولا: في اللغة العربية	09
ثانيا: الاستثمار في الشريعة الاسلامية	09
ثالثا: الاستثمار عند الاقتصادين	10
الفرع الثاني: انواع الاستثمار	11
أولا: انواع الاستثمارات بحسب معيار الجنسية	11
ثانيا:انواع الاستثمارات حسب اسلوب ادارة المشروع الاستثماري	11
ثالثا: انواع الاستثمارات حسب الجهة التي تقوم بها	12
المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات	13
الفرع الاول: تعريف ومباديء الاستثمار الاجنبي المباشر	13
أولا: تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر	13
ثانيا: مباديء الاستثمار الاجنبي المباشر	14
الفرع الثاني: الاطار التاريخي للاستثمار الاجنبي المباشر	15
الفرع الثالث: الشركات متعددة الجنسيات	17
أولا: تعريف الشركات متعددة الجنسيات	17

ثانيا: اهداف الشركات متعددة الجنسيات	18
المطلب الثالث: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر ومكوناته	20
الفرع الاول: اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر	20
أولا: الاستثمار حسب معيار الغرض الي يسعى اليه المستثمر الاجنبي	20
ثانيا: الاستثمار حسب معيار الملكية	22
ثالثا: أشكال اخرى	24
الفرع الثاني: مكونات الاستثمار الاجنبي المباشر	25
اولا: راس المال السهمي	25
ثانيا: الارباح المعاد استثمارها	26
ثالثا: القروض داخل الشركة	26
المبحث الثاني: مناخ الاستثمار مكوناته ومؤشرات قياسه	27
المطلب الاول: تعريف مناخ الاستثمار ومحدداته	27
الفرع الاول: تعريف مناخ الاستثمار	27
الفرع الثاني: محددات مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر	28
أولا: العوامل السياسية	29
ثانيا: العوامل القانونية والادارية	29
ثالثا: العوامل الاقتصادية	30
رابعا: محددات تكميلية	31
المطلب الثاني: مناخ الاستثمار مبادئه الاساسية وموقعه في استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات	32
الفرع الاول: المبادئ الاساسية للمناخ الاستثماري	32
أولا: شرط الشفافية والتناسق وقانون الاستثمار	32
ثانيا: شرط الحركية	33
ثالثا: شرط الاستقرار	34
الفرع الثاني: موقع مناخ الاستثمار في استراتيجية الشركات متعددة الجنسية	34
أولا: اتخاذ قرار الاستثمار لدى الشركة متعددة الجنسية	34
ثانيا: سياسات التخطيط الاستراتيجي في الشركة متعددة الجنسية	35
المطلب الثالث: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار	37

الفرع الاول: المؤشرات الدولية	37
اولا: مؤشر اداء الدولة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر	37
ثانيا: مؤشر امكانات الدولة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر	37
ثالثا: مؤشر سهولة الاعمال	38
رابعا: مؤشر الحرية الاقتصادية	38
خامسا: مؤشر الشفافية	39
سادسا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية	39
سابعا: المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الامم للاقتصاديات الناهضة	40
ثامنا: مؤشر التنمية البشرية	41
الفرع الثاني: المؤشرات الاقليمية	42
أولا: المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار	42
ثانيا: المؤشر المركب لمناخ الاستثمار	44
المبحث الثالث: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر	45
المطلب الاول: التفسير التقليدي	45
الفرع الاول: النظرية الكلاسيكية	45
الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية	46
الفرع الثالث: نطرية الحماية	47
الفرع الرابع: نطرية عدم كمال الاسواق	48
المطلب الثاني: التفسير الحديث	49
الفرع الاول: نظرية دورة حياة المنتوج	49
الفرع الثاني: نظرية توزيع المخاطر	52
الفرع الثالث: النطرية الانتقائية	53
الفرع الرابع: نطرية الميزة النسبية	56
المبحث الرابع: حوافز ومخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر	58
المطلب الاول: حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر	58
الفرع الاول: تعريف حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر	58
الفرع الثاني: انواع حوافز الاستثمار الاجنبي المباشر	59
أولا: الحوافز التمويلية	59

ثانيا: الحوافز المالية	59
ثالثا: حوافز اخرى	60
الفرع الثالث: مدى فعالية هذه الحوافز	61
المطلب الثاني: مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر	63
الفرع الاول: المخاطر السياسية	63
الفرع الثاني: المخاطر الاقتصادية	64
اولا: المخاطر التجارية	64
ثانيا: المخاطر المالية	65
المطلب الثالث: سبل مواجهة مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر من طرف المستثمر	66
الفرع الاول: تسيير المخاطر السياسية والاجتماعية	66
الفرع الثاني: سبل مواجهة مخاطر منع أو تقييد تحويل الارباح	67
أولا: التحايل على قيود تحويل راس المال والارباح	67
ثانيا: تقديم قروض للفرع الاجنبي من طرف الشركة الام باسعار فائدة مبالغ فيها	67
ثالثا: استرجاع القروض حين تنخفض قيمة عملة بلد الفرع الاجنبي	67
الفرع الثالث: سبل مواجهة خطر سعر الصرف	68
أولا: العقود الاجلة أو المستقبلية	68
ثانيا: مبادلة العملة الاجنبية	68
ثالثا: العقود المتوازية	69
رابعا: تعديل نظام المعاملات التجارية والمالية بين فروع الشركة الواحدة	69
خامسا: اساليب اخرى	69
خاتمة	71
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار الاجنبي المباشر	
تمهيد	73
المبحث الاول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	74
المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي وقياسه	74
الفرع الاول: تعريف النمو الاقتصادي	74
الفرع الثاني:دعائم النمو الاقتصادي	76
الفرع الثالث: قياس النمو الاقتصادي	76

اولا: المعدلات النقدية للنمو	77
ثانيا: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي	77
ثالثا: مقارنة القوة الشرائية	78
الفرع الرابع: تحليل معيار الدخل كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي	78
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية وقياسها	79
الفرع الاول: تعريف التنمية الاقتصادية	79
الفرع الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية	80
الفرع الثالث: قياس التنمية الاقتصادية	81
اولا: مقياس نوعية الحياة المادية	82
ثانيا: دليل التنمية البشرية	82
ثالثا: مقياس كوسوف	83
المطلب الثالث: المفاهيم الحديثة المرتبطة بالنمو والتنمية الاقتصادية	83
الفرع الاول: التنمية المستدامة	83
أولا: تعريف التنمية المستدامة	83
ثانيا: ابعاد التنمية المستدامة	84
الفرع الثاني: التنمية البشرية	85
اولا: تعريف التنمية البشرية	85
ثانيا: خصائص التنمية البشرية	86
ثالثا: قياس مؤشرات التنمية البشرية	87
المبحث الثاني: نماذج النمو الاقتصادي	88
المطلب الاول: نماذج النمو التقليدية	88
الفرع الاول: افكار ابن خلدون	88
الفرع الثاني: النظرية الكلاسيكية	88
الفرع الثالث: نظرية شومبيتر	89
الفرع الرابع: نظرية كينز	90
الفرع الخامس: نموذج هارود–دومار	91
الفرع السادس: نموذج سولو	93
المطلب الثاني: نماذج النمو الحديثة	95

الفرع الاول: نموذج AK لـ ROBELO	96
الفرع الثاني: نموذج رومر	98
الفرع الثالث: نموذج لوكاس	99
الفرع الرابع: نموذج بارو	100
المبحث الثالث: الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر على الدولة المضيفة	102
المطلب الاول: الجدل الدائر حول التاثير التنموي للاستثمار الاجنبي المباشر	102
الفرع الاول: وجهة نظر المدرسة التقليدية	102
أولا: اسهامات باليجا	102
ثانيا: اسهامات فرنك	103
ثالثا: اسهامات بيرستيكر	103
الفرع الثاني: وجهة نظر المدرسة الحديثة	104
اولا: اسهامات كار	104
ثانيا: اسهامات ميكسل، فرنون، ويلس	104
ثالثا: اسهامات استويفر	105
المطلب الثاني: الاثار الايجابية	105
الفرع الاول: الاثار على تكوين راس المال الثابت	106
الفرع الثاني: الاثار على نقل التكنولوجيا	106
الفرع الثالث: الاثار على الصرف الاجنبي	107
الفرع الرابع: الاثار على ميزان المدفوعات	107
الفرع الخامس: الاثار على العمالة	108
المطلب الثالث: الاثار السلبية	109
الفرع الاول: الاثار على ميزان المدفوعات واستنزاف العملة الاجنبية	109
الفرع الثاني: الاثار على نقل التكنولوجيا	110
الفرع الثالث: التاثير على انماط الانتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل	111
الفرع الرابع: استنزاف الموارد الاقتصادية المحلية	112
الفرع الخامس: الاثار على العمالة	113
الفرع السادس: الاثار المحتملة على هيكل السوق المحلي والمنافسة	114
المبحث الرابع: تجارب بعض الدول النامية في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر	115

المطلب الاول: التجربة الماليزية	115
الفرع الاول: الاقتصاد الماليزي قبل الانطلاقة	115
الفرع الثاني: بداية الاصلاحات في ماليزيا	116
الفرع الثالث:تشجيع وتحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر	117
الفرع الرابع: اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقتصاد الماليزي	118
المطلب الثاني: التجربة الكورية الجنوبية	1198
الفرع الاول: بداية التجربة	119
الفرع الثاني: الحوافز الضريبية المقدمة	120
الفرع الثالث: دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة واكتساب التكنولوجيا	121
اولا: الاستثمارات الاجنبية المباشرة	121
ثانيا: الاهتمام بالعلوم واكتساب التكنولوجيا	122
المطلب الثالث: التجربة التركية	122
الفرع الاول: الاصلاحات الاقتصادية	122
الفرع الثاني: الاطار القانوني المنظم للاستثمار الاجنبي المباشر في تركيا	123
الفرع الثالث: نظرة على المناخ والتحفيزات للاستثمار في تركيا	124
اولا: المناخ الاستثماري	124
ثانيا: تحفيزات الاستثمار	125
خاتمة	126
الفصل الثالث: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر ومحاولة قياس اثره على النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	128
المبحث الاول: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	129
المطلب الاول: تطور نظرة المشرع الجزائري للاستثمار الاجنبي المباشر	129
الفرع الاول: الاطار القانوني قبل الاصلاحات	129
أولا: المرحلة الاولى: 1963-1971	129
ثانيا: المرحلة الثانية: 1971-1981	131
ثالثا: المرحلة الثالثة: 1982-1989	131
الفرع الثاني: الاطار القانوني بعد الاصلاحات	133

أولا: قانون النقد والقرض	133
ثانيا: قانون الاستثمارات لسنة 1993	134
ثالثا: قانون الاستثمار لسنة 2001	135
المطلب الثاني: المزايا والضمانات في طل قانون الاستثمار الحالي	136
الفرع الاول: المزايا الممنوحة	136
أولا: النطام العام	136
ثانيا: النظام الاستثنائي	137
الفرع الثاني: ضمانات الاستثمار والهيآت المكلفة بتشجيعه	139
أولا: ضمانات الاستثمار الاجنبي المباشر	139
ثانيا: الهيآت المكلفة بتشجيع الاستثمار	141
المطلب الثالث: حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر	143
الفرع الاول: تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الجزائر	143
الفرع الثاني: مقارنة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بين الجزائر وتونس والمغرب	146
الفرع الثالث: توزيع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر	148
أولا: مقارنة بين الاستثمارات المحلية والاستثمارات الاجنبية	148
ثانيا: المشاريع الاستثمارية الاجنبية حسب دول المنشأ	149
المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	150
المطلب الاول: تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار في الجزائر	150
الفرع الاول: المؤشرات الاقتصادية الكلية	150
أولا: مؤشرات داخلية	153
ثانيا: مؤشرات خارجية	154
الفرع الثاني: الموارد والبنية التحتية	154
أولا: الموارد	155
ثانيا: البنية التحتية	157
المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	157
الفرع الاول: مؤشر الاداء والامكانيات للاستثمار الاجنبي المباشر	157
الفرع الثاني: مؤشر سهولة اداء انشطة الاعمال	158
الفرع الثالث: المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة انشطة الاعمال	159

الفرع الرابع: مؤشر الحرية الاقتصادية	159
الفرع الخامس: مؤشر الشفافية	160
الفرع السادس: مؤشر التنافسية	161
الفرع السابع: المؤشر المركب للمخاطر القطرية	163
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	165
الفرع الاول: المعوقات الادارية والتشريعية	165
الفرع الثاني: العوائق السياسية	166
المبحث الثالث: قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر	168
المطلب الاول: مفهوم الاقتصاد القياسي	168
الفرع الاول: نبدة تاريخية	168
الفرع الثاني: تعريف الاقتصاد القياسي	168
الفرع الثالث: طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية	169
الفرع الرابع: مفهوم النموذج الاقتصادي	170
المطلب الثاني: الانحدار الخطي المتعدد	171
الفرع الاول: طبيعة نموذج الانحدار الخطي المتعدد	171
الفرع الثاني: مفهوم وأهمية العلاقة المتعددة المتغيرات	172
المطلب الثالث: بناء نموذج قياسي يحدد اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة من 1991 الى 2013	173
الفرع الاول: تعيين النموذج وتقدير معلماته	173
أولا:تحديد متغيرات النموذج	173
ثانيا: تحديد الشكل الرياضي للنموذج	173
ثالثا: التوقعات القبلية	174
الفرع الثاني: تقدير معلمات النموذج	174
اولا: جمع البيانات	174
ثانيا: اختيار طريقة القياس الملائمة	175
الفرع الثالث: تقييم معاملات النموذج والتنبؤ	175
أولا: ايجاد معلمات النموذج الخطي	175

ثانيا: اختبار المعالم المقدرة	176
الفرع الرابع: التحليل الاقتصادي لنتائج النموذج	179
خاتمة الفصل	180
الخاتمة العامة	182
المراجع	187
الملاحق	196
فهرس المحتويات	198
قائمة الجداول والاشكال	209

فهرس الجداول

الرقم	قائمة الجداول	الصفحة
(1-1)	أنماط اختراق الأسواق الأجنبية حسب النموذج الانتقائي	55
(1-3)	حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر في الفترة (1991-2013)	143
(2-3)	حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى تونس والمغرب في الفترة (1991-2013)	146
(3-3)	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار	148
(4-3)	توزيع المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة حسب دول المنشا (من 2002 الى 2015)	149
(5-3)	بيانات تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر(1991-2013)	150
(6-3)	بيانات تطور معدلات التضخم في الجزائر(1991-2013)	151
(7-3)	بيانات تطور حجم سوق الجزائر(1991-2013)	152
(8-3)	الترتيب العالمي لمؤشري الأداء والإمكانية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المغرب و تونس خلال الفترة 2000-2010	157
(9-3)	مؤشر سهولة اداء انشطة الاعمال بالنسبة للجزائر، تونس والمغرب	158
(10-3)	المؤشرات الفرعية لسهولة اداء انشطة الاعمال بالنسبة للجزائر، تونس والمغرب	159
(11-3)	ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية خلال الفترة 2003-2012	160
(12-3)	ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة (2011-2012) و (2012-2013)	162
(13-3)	وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة 2002-2012	163
(14-3)	وضع الجزائر في بعض مؤشرات المخاطر القطرية 2010-2012	164
(15-3)	معنوية معالم النموذج وفق طريقة ستودنت	177
(16-3)	نسبة معامل تحديد النموذج	178

فهرس الاشكال

الرقم	قائمة الاشكال	الصفحة
(1-1)	دورة حياة السلعة ومراحل تطورها	50
(1-2)	أشكال تدويل الشركات متعددة الجنسية لأنشطتها خارج حدود الدولة	54
(1-2)	نموذج AK	97
(1-3)	منحنى تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الجزائر في الفترة (1991-2013)	144
(2-3)	منحنى تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الجزائر وتونس والمغرب في الفترة (1991-2013)	147